مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 43 . العدد 23

1442 هـ - 2021 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. ناصر سعد الدين	**رئيس هيئة التحرير**
أ. د. هايل الطالب	**رئيس التحرير**

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

د. محمد هلال	**عضو هيئة التحرير**
د. فهد شريباتي	**عضو هيئة التحرير**
د. معن سلامة	**عضو هيئة التحرير**
د. جمال العلي	**عضو هيئة التحرير**
د. عباد كاسوحة	**عضو هيئة التحرير**
د. محمود عامر	**عضو هيئة التحرير**
د. أحمد الحسن	**عضو هيئة التحرير**
د. سونيا عطية	**عضو هيئة التحرير**
د. ريم ديب	**عضو هيئة التحرير**
د. حسن مشرقي	**عضو هيئة التحرير**
د. هيثم حسن	**عضو هيئة التحرير**
د. نزار عبشي	**عضو هيئة التحرير**

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
دراسة أثر القطاع الصناعي السوري في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018) اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد السوري	قصي ابراهيم د. عابد فضلية	44-11
دور شركات التأمين السورية في التنمية الاقتصادية	مريم بدره أ.د. علي كنعان	80- 45
مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة " الهند- البرازيل – إندونيسيا " مقارنة مع الدول المتقدمة " ألمانيا – فرنسا – بريطانيا"	عهد غزاله	142-81

دراسة أثر القطاع الصناعي السوري في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000–2018)

اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد السوري

طالب الدكتوراه: قصي عدنان ابراهيم كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

اشراف الدكتور: عابد فضلية

ملخص الدراسة:

نظراً للأهمية الكبيرة التي يلعبها القطاع الصناعي في الاقتصادي الوطني، فإن هذا البحث يهدف إلى تحديد حجم الدور الذي يلعبهُ القطّاع الصّناعي في الناتج المحلّي وذلك من خلال إختبار فرضية "كالدور" والتي توضحّ العلاقة بين نمو الإنتاج الصناعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، مُعتمدين في ذلك على نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) في تحليل السلاسل الزمنيّة خلال الفترة الممتدّة بين عامي (2000–2018).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي طويل الأجل للانتاج الصناعي على الناتج المحلي الاجمالي وقدرت مرونة الانتاج بالنسبة للتغير في الانتاج الصناعي ب 2.93، حيث أن إرتفاع حجم الانتاج الصناعي ب 10% يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي ب 29.3% على المدى الطويل.

كلمات مفتاحيّة: إنتاج صناعي، الناتج المحلّي الإجمالي، نموذج كالدور

Study the impact of the Syrian industrial sector on economic growth during the period (2000-2018)

Testing Kaldor's model for growth in the Syrian economy

ABSTRACT

As a result of the great importance that the industrial sector plays in the national economy, this research aims to determine the impact of the industrial sector on the domestic product through testing the "Kaldor's model'', which shows the relationship between industrial production growth and GDP growth, relying on the self-regression model. For distributed slowdown periods (ARDLs) in time series analysis during the period 2000-2018.

The study concluded that there is a positive long-term effect of industrial production on the gross domestic product, and the elasticity of production in relation to the change in industrial production is estimated at 2.93, as the increase in the volume of investment in industrial production by 10% leads to an increase in the GDP by 29.3% in the long term.

Key words: Industrial production, GDP, Kaldor model, ARDL

المقدّمة:

تُعد دراسات كالدور من أهم المساهمات في القرن الماضي والتي كانت تهدف إلى البحث عن الأسباب التي تكمن وراء تقدّم بعض الدول بوتيرة أسرع منها في الدول الأخرى، والتي كان من أبرز نتائجها تقديم نظريته في النمو المعروفة بنظرية كالدور للنمو والتي ركز فيها على إنتاج القطاع الصناعي بإعتباره المحرّك الرئيسي في عمليّة النمو الاقتصادي، حيث يرى كالدور أن علاقة الإرتباط بين الإنتاج الصناعي والناتج الإجمالي يمكن أن تعود إلى جملة من العوامل يشكل الانتاج الصناعي أهم هذه العوامل، وأنّه يشكل الجزء الأكبر من مجمل الإنتاج، بالتالي فإن الزيادة في نمو هذا القطاع سوف تنعكس بشكل مباشر على معدل النمو الاقتصادي أكثر من تأثير القطاعات الأخرى.

ومن خلال هذه الدراسة سوف نبيّن أهمية ودور القطاع الصناعي السوري في الاقتصاد الوطني، والدراسة التحليلة لتطور الانتاج الصناعي في سورية خلال الفترة المدروسة بالإضافة إلى تحليل ودراسة مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال إختبار فرضية "كالدور" والتي توضحّ العلاقة بين نمو الإنتاج الصناعي الذي يعرف بأنو معدل الزيادة في الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

1. مشكلة البحث:

تُعد الصناعة محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشابكاتها الأمامية والخلفية مع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، بالإضافة إلى أهميّة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلّي وتحفيز النمو الاقتصادي ودوره في تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، لذلك كان لابدّ من دراسة مدى مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال دراسة أثر إنتاج القطاع الصناعي في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

2. أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- استعراض أهم التطورات التي مرّ بها لقطاع الصناعي خلال الفترة المدروسة.
- بيان حجم الإنتاج الصناعي ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني خلال الفترة المدروسة مع توضيح لأهم التغيرات التي طرأت على هذه النسبة.
- الدراسة التحليلية لدور الانتاج الصناعي في الناتج المحلّي الإجمالي باستخدام نماذج التحليل الذاتي للسلاسل الزمنية.

3. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على دور القطاع الصناعي في مرحلة إعادة الإعمار، بالإضافة إلى الدراسة التحليلية لواقع القطاع الصناعي وتطوره خلال فترة الدراسة وبيان حجم مستاهمته في الإنتاج الإجمالي، وتحديد طبيعة العلاقة بين الإنتاج الصناعي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

4. فرضيات البحث:

انطلاقاً من اختبار قانون كالدور الأول، فإن هذه الدراسة تقوم على الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة قصيرة الأجل بين حجم الإنتاج الصناعي وحجم الناتج المحلّي الإجمالي.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة طويلة الأجل بين حجم الإنتاج الصناعي وحجم الناتج المحلّي الإجمالي.

5. منهج البحث:

سيتم المنهج الاستقرائي في دراسة واقع القطاع الصناعي، وتحليله للوصول إلى النتائج والمقترحات المناسبة.

6. الدراسات السابقة:

- **الدراسات العربيّة:**

I. دراسة (خالد لافي النيف، هناء محمد الحنيط، 2018) بعنوان:

" إختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد الأردني"، المجلّة الأردنيّة للنشر[1]:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية كالدور القائلة بأن "الإنتاج الصناعي هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي" في الأردن، واختبار العلاقة السببية بين نمو الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1977-2015)، وقد توصلت الدارسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد، تتجه من نمو الإنتاج الصناعي إلى النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، وهذه النتيجة تؤيد فرضية "كالدور" التي تربط بين نمو القطاع الصناعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير في الأردن، مما يؤكد الدور الواعد للقطاع الصناعي في تحديد درجة النمو الاقتصادي مستقبلا.

II. دراسة (أحمذ تيجاني هيشر، 2017) بعنوان:

" قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والانتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة(1970-2014)"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة الأغواط، الجزائر[2]

تقوم هذه الدراسة على قياس العلاقة الاقتصادية بين النمو الاقتصادي والإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2014) من خلال إختبار فرضية كالدور، حيث بيّنت هذه الدراسة وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي في الأجلين القصير والطويل، حيث تساعد التغيرات في الناتج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي في تفسير تغيرات الإنتاج الصناعي في الجزائر، بالشكل الذي يظهر من خلاله دور النمو الاقتصادي في تحديد معدل الإنتاج الصناعي.

- **الدراسات باللغة الأجنبيّة:**

III. Study of (Yaya Keho,2018)," Economic Growth of COWAS Countries and the Validity of Kaldor's First Law '', Journal of Global Economics. [3]

تهدف هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على العلاقة بين التصنيع والنمو الاقتصادي في منطقة ECOWAS خلال الفترة من 1970 إلى 2014، وذلك من خلال إختبار قانون كالدور الأول والذي ينص على أنه كلما زاد نمو الإنتاج الصناعي زاد معدل نمو الناتج الاقتصادي ككل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى صحّة فرضيّة كالدور حيث أشارت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي لدول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بتوسع قطاع التصنيع، كما أنها قد أوصت بضرورة تبنّي استراتيجية تنموية قائمة على القطاع الصناعي.

7. متغيرات البحث:

المتغير (GDP): الذي يعبر عن حجم الناتج المحلي الإجمالي.

المتغير (IND): الذي يمثّل حجم الانتاج الصناعي.

8. حدود الدراسة:

الحدود المكانيّة: القطاع الصناعي في سورية.

الحدود الزمانيّة: الفترة المدروسة بين عامي (2000-2018).

الإطار النظري للبحث:

مقدّمة:

تشير الأدبيات الإقتصادية إلى العديد من النظريات التي حاولت تفسير آليات ومحددات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية منذ بدايات القرن العشرين، من أبرزها دراسات كالدور الذي حاول أن يقدم نموذجاً لسبب تباطؤ النمو في المملكة المتحدة، فقام بصياغة فرضية اشتهرت فيما بعد بفرضية " كالدور للنمو" مفادها أن انتقال العمالة الفائضة من القطاعات غير الصناعية، وبالذات من القطاعات الخدمية، إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية هو المحدد الرئيسي لمعدل الناتج، وبذلك استنتج أنَّ الإنتاج الصناعي هو محرك النمو وأنّ هناك علاقة سببية إيجابية قوية بين نمو الإنتاج الصناعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي**[4]** حيث ترتكز هذه العلاقة على بعض الخصائص الخاصة لقطاع التصنيع، يأتي في مقدمتها أن التصنيع يتميّز بالعائدات القياسية المتزايدة الثابتة والديناميكية ، بينما تخضع الأنشطة غير الصناعية الأخرى لتناقص العوائد، وثانيًا أن نمو الإنتاج الصناعي يجذب العمالة من الأنشطة غير التصنيعية حيث توجد عوائد متناقصة الأمر الذي يؤدي إلى نمو الإنتاجية في هذه الأنشطة.

ركز كالدور على الدور الهام للإنتاج الصناعي، واعتباره المحرك الرئيسي في النمو الاقتصادي، حيث تعتمد فرضيته في النمو النمو على الفرضيات الثلاثة التالية**[5]:**

الفرضية الأولى: وهو ما يطلق عليه " قانون كالدور الأول" حيث يرى كالدور أن علاقة الإرتباط بين الإنتاج الصناعي والناتج الإجمالي يمكن أن تعزى إلى مجموعة من الحقائق منها، أن الإنتاج الصناعي يشكل الجزء الأكبر من مجمل الإنتاج، وأن الزيادة في نمو هذا القطاع تؤثر في معدل النمو الاقتصادي أكثر من تأثير القطاعات الأخرى، وذلك لأن المنتجات الصناعية تشكل الجزء الأكبر من التجارة الدولية.

الفرضية الثانية: والتي تشير إلى أن معدل نمو إنتاجية العمل في القطاع الصناعي ترتبط ارتباطاً إيجابياً مع معدل نمو الناتج الصناعي مستنداً بذلك على قانون"فيردورن".

الفرضية الثالثة: في هذه الفرضيّة يرى كالدور أن نمو الإنتاج الصناعي يؤثر إيجاباً على القطاعات الاقتصاديّة الأخرى غير الصناعية خاصة القطاع الزراعي.

وقد تزايد الاهتمام بفرضية كالدور في الأوساط العلمية أيضا، لأن القوانين والنماذج الأخرى الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود لم تقدم تحليلا واضحا عند تطبيقها في الدول النامية، أو تلك التي في طور اللحاق باقتصادات الدول المتقدمة في المدى المتوسط.

ومن خلال هذا البحث سوف نقوم باختبار فرضية كالدور الأولى أو " قانون كالدور الأول" في حالة الاقتصاد السوري خلال افترة الزمنية الممتدة بين عامي(2000-2018).

أولاً: تطور القطاع الصناعي السوري:

في سبعينيات القرن الماضي ومع بداية الحركة التصحيحية، سعت الحكومات إلى توسيع الإنتاج الصناعي العام بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على عدد العاملين في هذا القطاع وزيادة الانتاج الصناعي الذي لم يعد يلبي الطلب المحلّي فحسب، بل أصبح يتجه نحو أسواق الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية.**[6]**

استمر النمو قي القطاع الصناعي خلال السبعينات والثمانينات على الرغم من ضعف تشجيعه في تلك الفترات حيث بلغ معدل الضريبة (92 %) وكان هناك ضعف في الجهاز المالي، إلى أن جاء قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 الذي خفّض الضريبة إلى (63%)، ثم في عام 2001 خفضت الضريبة إلى (35%)، وكان صدر تشريع بإعفاء الصادرات من ضريبة الدخل، وتوالت القوانين والمراسيم المحفزة للعمل الصناعي، وخلال هذه الفترة اتصفت الصناعة السورية بسمات التوسع والانتشار.**[7]**

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عملت الحكومة على تطوير وتحسين كفاءة القطاع الصناعي من خلال سن القوانين واللوائح التي تشجع الاستثمار الخاص وزيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث ركزت في الخطة الخمسية العاشرة على الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها تعزيز دور القطاع الصناعي وأهدافه وسبل تنفيذها، بالإضافة إلى جملة من الأهداف الكميّة والتي تتمثل بزيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق تمكين القطاع العام الصناعي وتأهيله وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، والعمل على تطوير البنية الهيكلية للصناعة السورية وقدراتها الإنتاجية وإعادة هيكلة المنشآت الصناعية القائمة ورفع مستوى التنافسية الصناعية.

وبحلول عام 2009 ، أنشأت الحكومة أربع مدن صناعية لتوفير البنية التحتية والخدمات اللازمة لاقامة المشاريع الصناعية، وقد شجع ذلك المستثمرين المحليين والأجانب على الشروع في العديد من المشاريع الصناعية الكبيرة في سورية، علاوة على ذلك، حاولت الحكومة دفع الاقتصاد السوري نحو اقتصاد السوق الاجتماعي من خلال تقليل اعتماده على قطاع إنتاج النفط وإشراك القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وفي منتصف آذار 2011 جاءت الأزمة والتي زادت من حجم الصعوبات والتحديات في وجة القطاع الصناعي، حيث شهد تدهوراً ملحوظاً في شتى أركانه، منها مايتعلّق بصعوبة الحصول على المستلزمات الأساسية واستيراد المواد الأولية، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه المصرف التجاري السوري فيما يتعلق بالتحويلات المالية، وبالتالي خسارة العديد من الأسواق الخارجية للتصدير، وأزمات أخرى تتعلق بتدمير البنية التحتية للصناعة وهجرة آلاف العمال من أصحاب الخبرة.**[8]**

هذه الآثار انعكست بشكل مباشر على مخرجات القطاع الصناعي لاسيما في السنوات الأربع الأولى للأزمة، حيث سجّل القطاع الصناعي أكبر الخسائر من بين القطاعات

الاقتصاديّة، إذ وصلت إلى 2000 مليار ليرة (أي مايعادل أربعة أضعاف الناتج المحلي للقطاع لعام 2010)، كما هو موضّح في الجدول رقم (1)، بالإضافةً إلى تراجع الوزن النسبي له من الناتج المحلي الإجمالي من 24 % في العام 2010 إلى 3.10 % في العام 2015، كما بلغ المعدل الوسطي لانكماش القطاع الصناعي (-21,5 %)

الجدول رقم(1): التوزيع النسبي لخسائر القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2015)

القطاع	الخسارة بين عامي (2011-2015) (بملايين الليرات)	النسبة المئوية %
الصناعة والتعدين	- 2,009,502	49,5
تجارة الجملة والمفرق	- 759,000	18,7
النقل والمواصلات والتخزين	- 402,277	9,9
الزراعة	- 399,779	9,8
البناء والتشييد	- 186,720	4,6
المال والتأمين والعقارات	- 175,523	4,3
خدمات حكومية **	60,119	- 1,5
باقي القطاعات الاقتصادية	- 188,450	4,6
مجموع الخسارة	**- 4,061,133**	**%100**

*المصدر: تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات،2015

**قطاع الخدمات الحكومية هو القطاع الوحيد الذي لم يحقق خسائر خلال الفترة المذكورة لذلك إشارته موجبة، أمّا الإشارة السلبيّة تدل على الخسارة.

سنويّاً.**[9]**

وبعد هذا التراجع الحاد في الفرة الواقعة بين 2011 و2015 ، وبفضل التحسّن الأمني والسياسي وعودة بعض المناطق الصناعية للعمل، عاد القطاع لينمو بنسبة 9.18% في 2016 وبنسبة 3% في 2017 و1% في 2018 ، كما ازداد نمو الصناعات

التحويلية ليصل إلى 19% في 2019 وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية في القطاع الخاص بنسبة 10% في 2019، وقد كان هذا التحسن ناتج عن الارتفاع في مؤشر الصناعات التحويلية بشكل عام وإلى نمو قطاع الصناعات الكيميائية بشكل خاص بعد عودة تدفق التكرير إلى المصافي وانتاج المشتقات النفطيّة بعد تدفق النفط الخام من الخط الإئتماني الإيراني **[10]**.

ثانياً: مساهمة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي السوري:

طرأت جملة من التغيرات على حجم الإنتاج الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لاسيما خلال الفترة المدروسة وكما هو موضح في الشكل رقم(1)، والتي تعكس الظروف الظروف الاقتصاديّة والسياسية التي طرأت على الاقتصاد السوري منذ بداية التسعينات والتي أثرت بشكل هام في الأداء الاقتصاديٍ بشكل عام والصناعي بشكل خاص، والتي تمثلت بالتشريعات والقرارات التي اتخذتها الحكومة بهدف تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية، منها مايتعلّق بتشجيع الاستثمار في المشروعات الإنتاجية بمختلف أنواعها وصدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، إلى جانب التشريعات في مجال التجارة الخارجيّة وحركة الصادرات وتنشيط الزراعة، كما أجازت منح الاستيراد للمواد الأوليّة اللازمة للصناعة.

هذه الظروف انعكست بشكل مباشر على حجم الإنتاج الصناعي ومساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة مساهمته إلى (39%) في عام 1990 بعد أن كانت تشكل (30%) في منتصف الثمانينات، ولتقارب نسبة (40%) بحلول عام 2000 كما هو موضّح في الشكل رقم(1)، والجدول في المُلحق.

الشكل (1): الانتاج الصناعي ونسبة مساهمته في الإنتاج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990-2018)

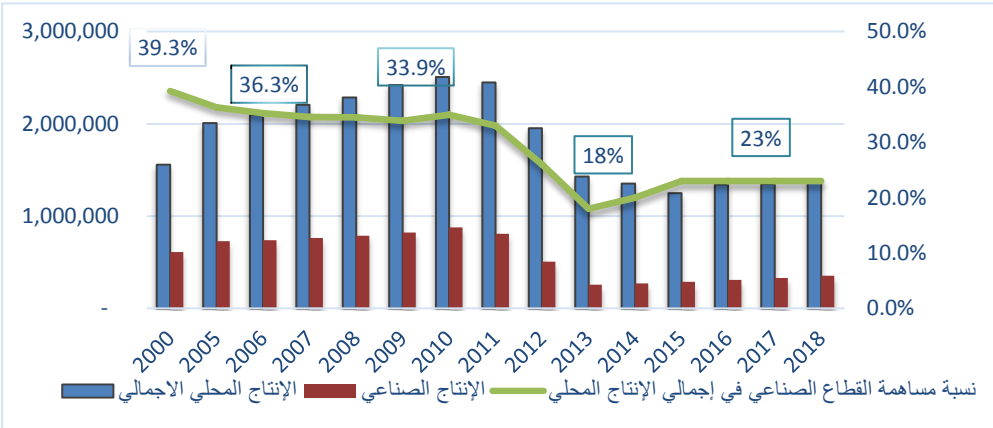

*المصدر :المجموعة الاحصائية خلال الفترة المدروسة

مع بداية الألفية الجديدة، واجه القطاع الصناعي السوري تقلبات عديدة وتحديات كبيرة بعد الانفتاح على مستوى التجارة الخارجيّة وصعوبة المنافسة على المستوى العالمي، ويرجع أثر هذه التقلبات إلى عدم قدرة الصادرات السورية على المنافسة العالميّة وارتفاع تكاليف المنتاجات السورية إلى جانب التغيرات في معدّلات نمو الاستثمارات الصناعيّة الخاصة من سنة لأخرى، إضافة إلى التغيرات في حجم الطلب المحلّي والخارجي على السلع الصناعيّة المنتجة، إضافةً إلى العوامل الداخلية والتي تتعلق بعدم وجود رؤية واضحة تحدد الخطوط العريضة للاصلاح، لتنخفض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الانتاج المحلي الإجمالي إلى (36,3%) في عام 2005 وإلى حدود (34%) في عام 2009.

وقد انعكست هذه العوامل بشكل واضح على معدّل نمو الإنتاج الصناعي بين عامي (2000-2009) والتي يظهر من خلال الشكل(2) الذي يوضّح مسار معدّل نمو الانتاج الصناعي خلال الفترة المدروسة.

الشكل (٢): معدل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٩)

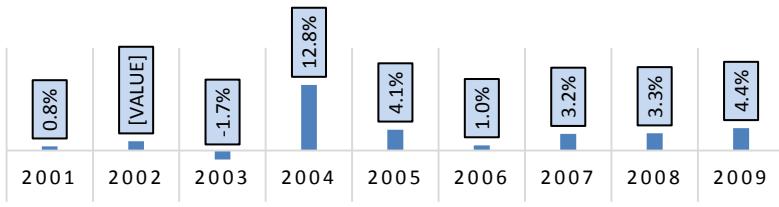

*المصدر: تم حساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ولابد من الإشارة إلى أن قطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص سجل بين عامي (2006-2008) نمواً حقيقياً بمعدل 13% وهي نسبة تزيد على ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة بفضل بعض التوسع في القطاع الخاص، أما القطاع العام فقد كانت قيمته المضافة سالبة خلال الفترة، مما يشير إلى حالة ذلك القطاع والذي كان يعاني من توقف قدرته على التطوير والتحديث لعدم وجود موارد للإستثمار وعدم السماح لإداراته بالإنفاق وفق ميزانيات مناسبة.**[11]**

بدأت مؤشرات القطاع الصناعي بالتدهور بشكل كبير مع بداية الأزمة السورية وبدا ذلك بشكل واضح مع انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الإنتاج المحلي إلى حدود (18%) في عام 2013 ويعود ذلك إلى الآثار المدمّرة للحرب السورية والتي بدأت تنعكس بكل كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، مع نهاية عام 2014 بدأ بالتحسّن وقد كان هذا التحسن ناتج عن الارتفاع في مؤشر الصناعات التحويلية بشكل عام وإلى نمو قطاع الصناعات الكيميائية بشكل خاص بعد عودة تدفق التكرير إلى المصافي وانتاج المشتقات النفطيّة، وقد ارتفعت نسبة مساهمته في الإنتاج المحلي إلى مايزيد عن (20%) كما هو موضّح في الجدول الملحق.

وعلى الرغم من استمرار الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع خلال عامي (2016-2017)، إلَّا أنَّ القطاع الصناعي حقق نموّاً ملفتاً خلال هذه الفترة وخصوصاً فيما يتعلّق بالصناعات التحويليّة حيث نمت في عام 2016 بنسبة 15% وتضاعف النمو إلى 31% في 2017، وقد زادت القيمة الحقيقية لناتج التحويلية في عام 2017 عن قيمتها في عام 2010 أي قبل الأزمة بنسبة 8%. **[12]**

عرض البحث والتحليل:

لتحديد العلاقة بين كل من حجم الإنتاج الصناعي وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وإتجاه هذه العلاقة تم أخذ سلسلة زمنية تتضمّن بيانات كل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الانتاج الصناعي خلال الفترة (2000-2018) بالأسعار الثابتة لعام /2000/ كما هو موضّح في الجدول المحلق، وإخضاع هذه السلسلة إلى نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) والتي يتم من خلاله دراسة العلاقة بين المتغيرات ليس فقط في الوقت نفسه بل عبر تاريخية (Lag) الخاصة بكل متغيّر من المتغيرات التفسيريّة، وذلك بعد أن نقوم بتحليل استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الرسم البياني وتحليل الارتباط الذاتي واختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار دوكي فولر(DFA)، ومن ثم اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات على المدي الطويل من خلال اختبار(Bound-test).

دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

قبل الشروع في المعالجة القياسية يستوجب دراسة استقرارية المتغيرات المستخدمة في الدراسة من أجل تجنب التقدير الزائف، ومن أجل تحليل استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها سوف نقوم بالخطوات الآتية:

1- التحليل البياني: قبل إخضاع السلسلة الزمنية المدروسة لأي اختبار، يستحسن تمثيلها بيانيا بدلالة الزمن، إذ أن المنحنى البياني الناتج عن هذه العملية يعد بمثابة إشارة أولية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية.

2- ملاحظة التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي (Correlogram).

3- اختبارات جذر الوحدة.

معتمدين في دراستنا هذه على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، والذي يعد من أهم الاختبارات وأكثرها استعمالاً للكشف عن وجود الجذر الأحادي في السلاسل الزمنية، وهو يقوم على المعادلات الثلاث الاتية:

$$\Delta X_{t=} a_1 X_{t-1+} \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta X_{t-2} + \ e_t$$

$$\Delta X_{t=} a_0 \ + a_1 X_{t-1+} \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta X_{t-2} + \ e_t$$

$$\Delta X_{t=} a_0 \ + a_1 X_{t-1} \ + \lambda t + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta X_{t-2} + \ e_t$$

حيث ان ΔX_{t-1} الفرق الأول للسلسلة الزمنية، ΔX_{t-2} الفرق الثاني للسلسلة الزمنية، β_i معلمة المتغير المتباطئ، t الاتجاه الزمني، e_t حد الخطأ العشوائي، وبعد حساب الفروق الأولى و الثانية وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى يتم اختبار فرضيات ADF

H_0: $a_1 = 0$ (عدم وجود جذر وحدة)

H_1: $a_1 < 0$ (وجود جذر وحدة)

I. دراسة استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي:

أولاً: المنحنى البياني: يظهر المنحنى البياني لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي من خلال الشكل الاتي:

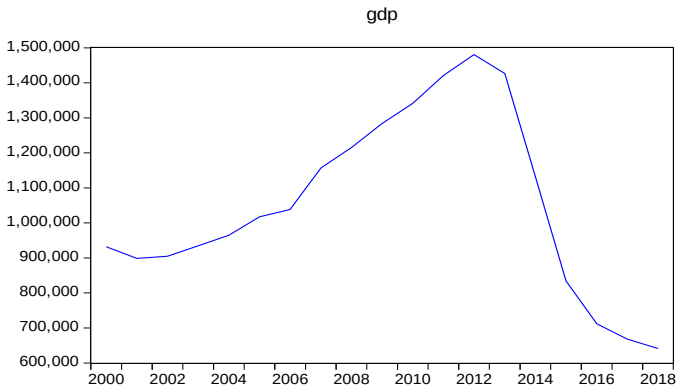

نلاحظ من خلال المنحنى أن السلسلة GDP لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، كما أنه هناك اتجاها عاما متزايدا حتى عام 2012 واتجاها عاما متناقصا من عام 2013 ولغاية عام 2018 مما يوحي لنا مبدئيا بوجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أن السلسلة غير مستقرة، ولإثبات أو نفي ذلك نقوم بإجراء الاختبارات الإحصائية.

ثانياً: دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي:

سنقوم بإختبار الإرتباط الذاتي للمتغيرات المدروسة عبر التحقق من فرضيتي العدم الآتيتين:

H_0: $\rho_k = 0$ (جميع معاملات الارتباط الذاتي = صفر)

H_1: $\rho_k \neq 0$ (جميع معاملات الارتباط الذاتي ≠ صفر)

عند حساب قيم Ljung–Box (Q) تم الاعتماد على 12 فترة إبطاء، ويبين الجدول رقم (3) الآتي نتائج إختبار الإرتباط الذاتي على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي، حيث

يظهر في الجدول قيم معاملات الارتباط الذاتي AC، ومعاملات الإرتباط الذاتي الجزئي PAC، و قيم Q–Stat و p–value لكل منها.

الجدول رقم (3): نتائج إختبار الإرتباط الذاتي على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي

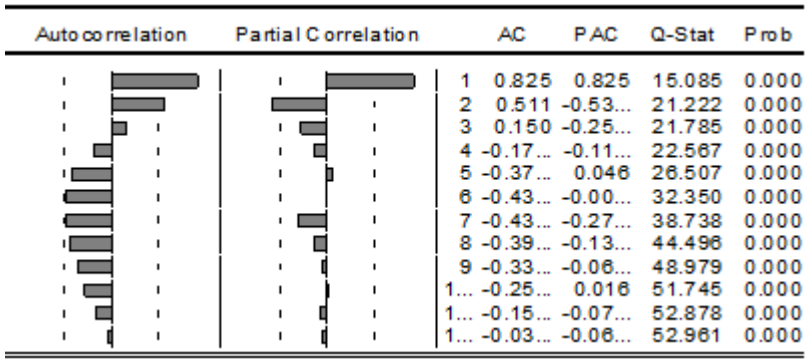

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.825	0.825	15.085	0.000
		2	0.511	-0.53...	21.222	0.000
		3	0.150	-0.25...	21.785	0.000
		4	-0.17...	-0.11...	22.567	0.000
		5	-0.37...	0.046	26.507	0.000
		6	-0.43...	-0.00...	32.350	0.000
		7	-0.43...	-0.27...	38.738	0.000
		8	-0.39...	-0.13...	44.496	0.000
		9	-0.33...	-0.06...	48.979	0.000
		1...	-0.25...	0.016	51.745	0.000
		1...	-0.15...	-0.07...	52.878	0.000
		1...	-0.03...	-0.06...	52.961	0.000

من الجدول السابق نلاحظ ان قيم Prob تساوي الصفر عند كل درجات الابطاء وهي ذات دلالة معنوية لذلك نرفض فرضية العدم، أي أن هناك وجود للارتباط الذاتي في السلاسل المدروسة، ومعاملات الارتباط لا تساوي الصفر، والعوائد غير مستقلة ذاتياً.

كما نلاحظ ان معاملات الارتباط الذاتي(AC) كانت خارج مجال الثقة حتى الإبطاء الثاني، أما معامل الارتباط الجزئي (PAC) فهي تقع خارج مجال الثقة عند الابطاء الاول مما يشير إلى عدم توفر صفة الاستقرار في هذه السلسلة، ولتأكيد ذلك نقوم باختبار ديكي فولر المطور.

ثالثاً: إختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار جذر الوحدة:

للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المدروسة وتحديد رتبة تكاملها تم استخدام اختبار الجذر الأحادى لديكي فولر المطور (ADF)، وقبل إجراء الاختبار لابدّ أولاً من تحديد درجة تأخير النموذج الإنحداري للسلسلة، بالاعتماد على معياريSchwarz, Akaike كما هو مبين في الجدول رقم (4):

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
28.05700	28.10687	28.06122	9.00e+10	NA	-195.4285	0
26.62371	26.72345	26.63216	2.16e+10	18.86302	-184.4251	1
25.58410	25.73372*	25.49678*	7.71e+09*	12.96063*	-176.1774	2
25.71565	25.91514	25.73255	8.92e+09	0.070824	-176.1279	3
25.66642	25.91578	25.68754	8.67e+09	1.690802	-174.8128	4
25.56564*	25.86488	25.59100	8.08e+09	1.915226	-173.1370	5

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

الجدول رقم (4): تحديد درجة تأخير النموذج الإنحداري للسلسلة

من خلال الجدول يتبين أن درجة التأخير المثلى (أصغر قيمة) بالنسبة لمعيار Akaike ومعيار Schwarz هي P=2، وعليه نقوم باستعمال اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والنتائج موضحة في الجدول رقم (5) الآتي:

قيمة اختبار ADF				
عند الفرق الاول		عند المستوى		
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	النموذج
0.2077	-2.83037	0.3716	-2.38773	النموذج1
				(ثابت ومركبة اتجاه عام)
0.2044	-2.22902	0.0896	-2.7293	النموذج2
				(ثابت)
0.0265	-2.27118	0.4542	-0.57026	النموذج3
				(دون ثابت واتجاه)

الجدول (5): اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

بينت نتائج إختبار (ADF) الموضّحة في الجدول السابق أن سلسلة الناتج المحلي (GDP) غير مستقرة في المستوى حيث أن قيمة Prob لاختبار ADF للنماذج الثلاثة أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم أي يوجد جذر وحدة والسلسلة غير مستقرة وننتقل للإختبار عند الفرق الأول ونلاحظ أنها أصبحت ساكنة عند الفرق الأول في النموذج الثالث أي بدون ثابت واتجاه حيث كانت قيمة Prob (0.0256) لاختبار ADFأصغر من 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدة والسلسلة مستقرة عند الفرق الاول أي انها متكاملة من الدرجة I(1).

II. دراسة استقرارية سلسلة الناتج الصناعي:

أولاً: المنحنى البياني: يأخذ المنحنى البياني لسلسلة الناتج الصناعي مبين في الشكل الاتي:

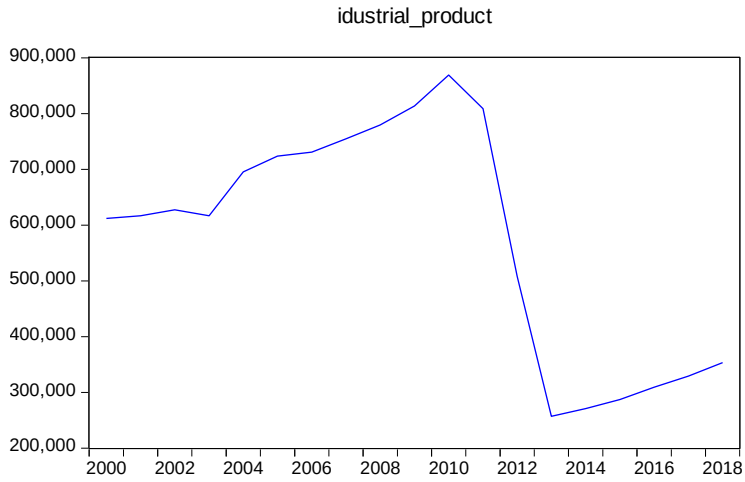

نلاحظ من خلال المنحنى أن السلسلة IDUSTRIAL_PRODUCT لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، كما أنه هناك اتجاها عاما متزايدا حتى عام /2011/ واتجاها عاما متناقصا من عام/2012/ ولغاية عام /2018/ مما يوحي لنا مبدئياً بوجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أن السلسلة غير مستقرة، ولإثبات أو نفي ذلك نقوم بإجراء الاختبارات الإحصائية.

ثانياً: دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي:

سنقوم بإختبار الإرتباط الذاتي للمتغيرات المدروسة عبر التحقق من فرضيتي العدم الآتيتين:

H_0: $\rho_k = 0$ (جميع معاملات الارتباط الذاتي = صفر)

H_1: $\rho_k \neq 0$ (جميع معاملات الارتباط الذاتي ≠ صفر)

عند حساب قيم Ljung–Box (Q) تم الإعتماد على /12/ فترة إبطاء، ويبين الجدول الآتي نتائج إختبار الإرتباط الذاتي على سلسلة الناتج الصناعي، حيث يظهر في الجدول رقم (6) قيم معاملات الإرتباط الذاتي AC، ومعاملات الإرتباط الذاتي الجزئي PAC، و قيم Q–Stat و p–value لكل منها.

الجدول (6): نتائج إختبار الإرتباط الذاتي على سلسلة الناتج الصناعي

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.861	0.861	16.431	0.000
		2	0.599	-0.55...	24.841	0.000
		3	0.338	0.075	27.695	0.000
		4	0.112	-0.16...	28.026	0.000
		5	-0.09...	-0.16...	28.261	0.000
		6	-0.27...	-0.14...	30.522	0.000
		7	-0.36...	0.171	35.017	0.000
		8	-0.36...	-0.00...	39.812	0.000
		9	-0.31...	-0.09...	43.668	0.000
		1...	-0.25...	-0.07...	46.598	0.000
		1...	-0.21...	-0.08...	48.959	0.000
		1...	-0.18...	-0.07...	50.812	0.000

من الجدول السابق نلاحظ ان قيم Prob تساوي الصفر عند كل درجات الابطاء وهي ذات دلالة معنوية لذلك نرفض فرضية العدم، أي أن هناك وجود للارتباط الذاتي في السلاسل المدروسة، ومعاملات الارتباط لا تساوي الصفر، والعوائد غير مستقلة ذاتياً.

كما نلاحظ ان معاملات الارتباط الذاتي(AC) كانت خارج مجال الثقة حتى الإبطاء الثاني، أما معامل الارتباط الجزئي (PAC) فهي تقع خارج مجال الثقة عند الابطاء الاول مما يشير إلى عدم توفر صفة الاستقرار في هذه السلسلة، ولتأكيد ذلك نقوم باختبار ديكي فولر المطور.

ثالثاً: اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار جذر الوحدة:

للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المدروسة وتحديد رتبة تكاملها تم استخدام اختبار الجذر الأحادى لديكي فولر المطور (ADF)، وقبل اجراء الاختبار لابد أولاً من تحديد درجة تأخير النموذج الانحداري للسلسلة، بالاعتماد على معياري Schwarz, Akaikeكما هو مبين في الجدول رقم (7) الآتي:

الجدول (7): تحديد درجة تأخير النموذج الانحداري للسلسلة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
27.71389	27.76376	27.71811	6.39e+10	NA	-193.0268	0
26.22015	26.31990	26.22860	1.44e+10	19.58837	-181.6002	1
25.80664	25.95626*	25.80732*	9.63e+09*	6.073591*	-177.7352	2
25.79282*	25.99231	25.80972	9.63e+09	1.524524	-176.6681	3
25.79770	26.04706	25.81883	9.88e+09	1.203783	-175.7318	4
25.93514	26.23437	25.96049	1.17e+10	0.009540	-175.7234	5

من خلال الجدول يتبين أن درجة التأخير المثلى (أصغر قيمة) بالنسبة لمعيار Akaike ومعيار Schwarz هي P=2، وعليه نقوم باستعمال اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والنتائج موضحة في الجدول رقم (8) الآتي:

قيمة اختبار ADF				
	عند المستوى		عند الفرق الاول	
النموذج	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob
النموذج1 (ثابت ومركبة اتجاه عام)	-2.64622	0.267	-2.97925	0.167
النموذج2 (ثابت)	-1.79618	0.3694	-2.96748	0.0597
النموذج3 (دون ثابت واتجاه)	-0.78209	0.3614	-2.98507	0.0055

الجدول (8): اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

بينت نتائج اختبار (ADF) الموضحة في الجدول السابق أن سلسلة الناتج المحلي (IDUSTRIAL_PRODUCT) غير مستقرة في المستوى حيث أن قيمة Prob لاختبار ADF للنماذج الثلاثة أكبر من 0.05، لذا نقبل فرضية العدم أي يوجد جذر وحدة والسلسلة غير مستقرة، وننتقل للإختبار عند الفرق الأول ونلاحظ أنها أصبحت ساكنة عند الفرق الأول في النموذج الثالث أي بدون ثابت واتجاه حيث كانت قيمة Prob (0.0055) لاختبار ADF أصغر من 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدة والسلسلة مستقرة عند الفرق الاول أي انها متكاملة من الدرجة I(1).

بناء النماذج القياسية لدراسة دور الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي:

نظرا لكون السلسة الزمنية للمتغير التابع (GDP) مستقرة عند الفرق الاول، وسلسلة الانتاج الصناعي (INDUSTRIAL_PRODUCT) مستقرة أيضا عند الفرق الأول، سنقوم بتطبيق منهجية التكامل المشترك ARDL في تقدير نموذج الدراسة ويتم اختبار التكامل المشترك بتقدير نموذج ARDL الآتي:

$$\boldsymbol{\Delta(LNY_t) = a_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta(GDP_{i-1}) + \sum_{i=0}^{q} \Theta_i \Delta(IND_{t-i}) + \lambda_1(GDP_{i-1}) + \lambda_2(IND_{t-i})}$$

حيث أنّ (λ_1 ,λ_2) معاملات العلاقة طويلة الأجل، و(β_i ،Θ_i) معاملات العلاقة قصيرة الأجل، ويمثّل ($\boldsymbol{\Delta}$) الفرق الأول للمتغيرات، وتمثّل (m,n) فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات.

ولإجراء إختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، يتم صياغة الفرضيات الآتية:

H_0= λ_1 = =0 (لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج)

λ_2

$H_1 \neq \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$ (يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج)

سنقوم أولاً بإختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المدروس باستخدام اختبار الحدود (Bound test)، ونلاحظ من خلال الجدول الآتي أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيم الجدوليّة المقابلة، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ومن ثم هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج عند كل مستويات الدلالة حيث أن قيمة الإختبار المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا، عند 5% و2.5% و1%.

I(1)	I(0)	sig.inf	إختبار الحدود F-Bound test	
3.19	2.17	10%	7.7	فرضية العدم: لاتوجد علاقة توازن طويلة الأجل
3.83	2.72	5%		
4.5	3.22	2.50%		
5.3	3.88	1%		

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معادلة التوازن طويلة الأجل، ولكن قبل إجراء الاختبار علينا اختيار عدد درجات التباطؤ التي يجب اعتمادها في النموذج، ولهذه الغاية تم الإعتماد على معيار معلومات Akaike ومعيار Schwarz

كما هو مبين في الشكل (3) الآتي، حيث تم إختيار نموذج ARDL(2,4) وهذا يعني إختيار درجتي ابطاء لمتغير الناتج المحلي، و4 درجات إبطاء لمتغير الإنتاج الصناعي، حيث أنّ هذا النموذج يحقق أدنى قيمة بالنسبة لمعياري Akaike و Schwarz.

الشكل (3): إختيار درجات الإبطاء وفق معيار Schwarz & Akaike

نقوم الآن بإعادة تقدير النموذج للحصول على المعلومات الخاصة بحركتي التوازن

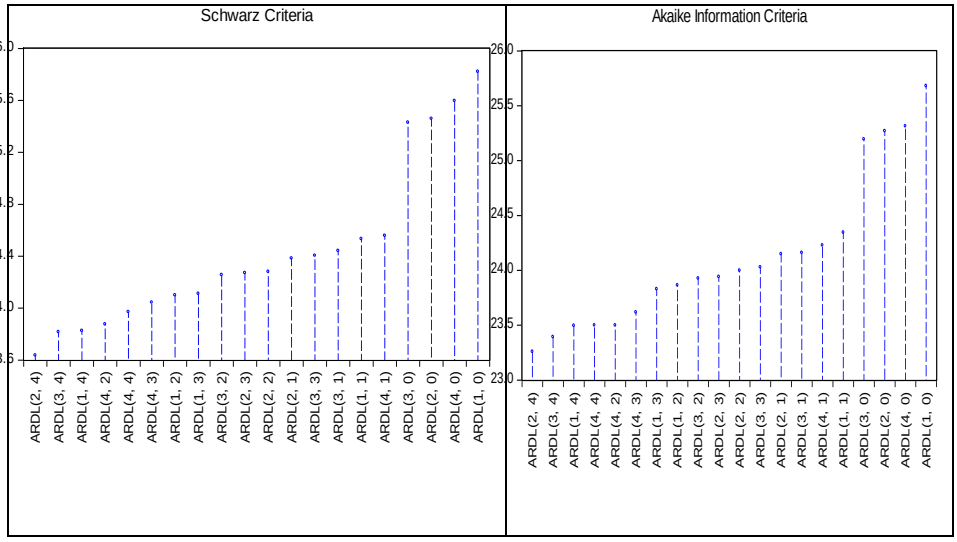

قصيرة وطويلة الأجل، ومن ثم إشتقاق معادلة التكامل المشترك أي معادلة التوازن طويلة الأجل، ونتائج التقدير معروضة في الجدول الآتي:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0104	2.967560	0.248919	0.464871	GDP(-1)
0.0002	2.768931	0.205667	0.363811	GDP(-2)
0.0417	-2.475783	0.101062	-0.007659	IDUSTRIAL_PRODUCT
0.0108	2.837533	0.175901	0.323225	IDUSTRIAL_PRODUCT(-1)
0.0439	2.313907	0.204934	0.474197	IDUSTRIAL_PRODUCT(-2)
0.0393	0.908776	0.253615	0.230479	IDUSTRIAL_PRODUCT(-3)
0.0208	-2.968970	0.174502	-0.518091	IDUSTRIAL_PRODUCT(-4)
0.0000	-3.966108	58547.93	-115111.5	C

1088997.	Mean dependent var	0.996559	R-squared
281468.8	S.D. dependent var	0.993118	Adjusted R-squared
23.25915	Akaike info criterion	23350.49	S.E. of regression
23.63678	Schwarz criterion	3.82E+09	Sum squared resid
23.25513	Hannan-Quinn criter.	-166.4436	Log likelihood
2.293490	Durbin-Watson stat	289.6020	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

نلاحظ من الجدول السابق أنّ جميع المتغيرات معنوية حيث أن قيمة Prob أقل من 0.05، كما يمكننا إستخلاص تقدير معلمات حركة التوازن طويلة الأجل، والتي تمثّل المرونات لكل متغير من المتغيرات المستقلة.

وسنعرض فيما يلي نتائج التقدير لكل من العلاقة القصيرة الأجل والعلاقة الطويلة الأجل.

a. بالنسبة لمعلمات التوازن قصيرة الأجل المبينة في الجدول الآتي:

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0120	2.768931	0.205667	0.363811	D(GDP(-1))
0.0417	2.175783	0.101062	0.007659	D(IDUSTRIAL_PRODUCT)
0.0039	2.313907	0.204934	0.474197	D(IDUSTRIAL_PRODUCT(-1))
0.0393	2.908776	0.253615	0.230479	D(IDUSTRIAL_PRODUCT(-2))
0.0208	2.968970	0.174502	0.518091	D(IDUSTRIAL_PRODUCT(-3))
0.0157	-2.580829	0.108372	-0.171317	CointEq(-1)

المصدر: نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول السابق أن المعلمات المقدّرة معنوية إحصائياً، ويوجد تأثير إيجابي معنوي على المدى القصير بمقدار (0.007) بين الإنتاج الصناعي والنّاتج المحلي الإجمالي، كما نشير إلى القيمة السالبة لمعامل التصحيح (−0.171) وهي قيمة معنوية، أي أنّ 17% من الإختلالات في قيم الناتج المحلي الإجمالي سيتم تصحيحها خلال وحدة الزمن أي خلال عام.

ويمكننا من خلال الجدول السابق صياغة العلاقة التوازنية قصيرة الاجل وفق الاتي:

D(GDP) = -0.363811231029*D(GDP(-1)) -
0.007658824953*D(IDUSTRIAL_PRODUCT) -
0.474197086043*D(IDUSTRIAL_PRODUCT(-1)) -
0.230479327399*D(IDUSTRIAL_PRODUCT(-2)) +
0.518091117365*D(IDUSTRIAL_PRODUCT(-3))

مما سبق يمكن القول بأنّه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنتاج الصناعي على الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير" وبالتالي نقبل الفرضية الأولى التي تقول بأن هناك علاقة قصيرة الاجل بين الإنتاج الصناعي وإجمالي الناتج المحلي.

b. بالنسبة لمعلمات التوازن طويلة الأجل المبينة في الجدول الآتي:

Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0389	2.535434	1.156060	2.931114	IDUSTRIAL_PRODUCT
0.0353	-2.993185	676529.883088	-671919.356284	C

ومن خلال النتائج المعروضة يمكننا صياغة العلاقة التوازنية طويلة الأجل على النحو الاتي:

GDP = 2.93111444*IDUSTRIAL_PRODUCT −671919.35628356

حيث نلاحظ أن جميع معلمات العلاقة التوازنية الأجل معنوية إحصائيا، وذلك واضح من خلال العمود المسمى Prob حيث أن جميع القيم أصغر من 0.05، مما يعني بأن المعلمات المقدّرة مختلفة معنوياً عن القيمة صفر.

وبالنظر إلى إشارات المعلمات نلاحظ علاقة طردية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي يوجد تأثير ايجابي طويل الأجل للانتاج الصناعي على الناتج المحلي الاجمالي، وقدرت مرونة الانتاج بالنسبة للتغير في الانتاج الصناعي ب 2.93، حيث أن ارتفاع حجم الانتاج الصناعي ب 10% يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي ب 29.3% على المدى الطويل.

وبالتالي نقبل الفرضية الثانية والتي تقوم على اساس وجود علاقة طويلة الأجل بين كل الإنتاج الصناعي وإجمالي الناتج المحلي.

النتائج:

من خلال الدراسة التحليلية للقطاع الصناعي في سورية خلال العقود الأخيرة، والدراسة القياسيّة لكل من السلاسل الزمنية لمتغيري الإنتاج الصناعي والناتج المحلّي الإجمالي، توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. كان التوجه الحكومي منذ بداية الألفيّة الجديدة على تحسين كفاءة القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلّي، بالإضافة إلى توسيع نشاط القطاع الخاص في القطاع الصناعي.
2. لعبت مجموعة من العوامل الخارجية المتمثلة بأزمة التجارة الخارجيّة عقب الأزمة الماليّة العالميّة بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الداخليّة، دوراً سلبياً انعكس بشكل واضح على معدّلات النمو في القطاع الصناعي وبدا ذلك واضحاً في عام 2009 حيث حقق القطاع الصناعي نموّاً سالباً.

3. حقق القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و 2017 نمواً ملحوظاً لاسيما قطاعات الصناعات التحويليّة حيث نمت في عام 2016 بنسبة 15% وتضاعف النمو إلى 31% في 2017، وقد زادت القيمة الحقيقية لناتج التحويلية في عام 2017 عن قيمتها في عام 2010 أي قبل الأزمة بنسبة 8%.

أما فيما يتعلّق بالنتائج القياسيّة:

1. من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي والإنتاج الصناعي خلال الفترة الدروسة، تبيّن أن كلا السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة I(1).
2. بعد تطبيق منهجيّة التكامل المشترك (ARDL) تبيّن وجود علاقة بين كل من الإنتاج الصناعي والناتج المحلّي الإجمالي، وهذه النتيجة تؤيد فرضية "كالدور" التي تربط بين نمو القطاع الصناعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير.
3. بعد نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل تبيّن وجود تأثير إيجابي طويل الأجل للإنتاج الصناعي على الناتج المحلي الإجمالي وقدرت مرونة الانتاج بالنسبة للتغير في الانتاج الصناعي ب 2.93، حيث أن ارتفاع حجم الانتاج الصناعي ب 10% يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي ب 29.3% على المدى الطويل.

المقترحات:

بعد النتائج التي توصل إليها البحث والتي تؤكد على أهمية القطاع الصناعي ودوره الفعّل في تحقيق نمو للناتج المحلي، فإن دعم هذا القطاع يعد ضرورة وطنيّة نتيجة للدور الكبير الذي سيلعبه هذا القطاع في مرحلة إعادة الإعمار، لذلك كان لابدّ من

العمل على توسيع قاعدته الإنتاجية وتطوير البنى التحتية الصناعية سواء كانت المادية والتشريعية لتتناسب مع التطورات الجديدة التي تفرضها عملية إعادة الإعمار، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجية تنطلق من مبدأ الإعتماد على الذات، وتعزز مقومات التنافسية لقطاع صناعي يضم نسيجاً من صناعات متشابكة فيما بينها، بالإضافة إلى إعادة صياغة الهيكل الصناعي للنهوض الشامل وتحقيق التنمية بالشكل الذي يحقق الاستغلال الفعال للموارد والطاقات الكامنة في كافة فروع الأنشطة الصناعية، الأمر الذي يساهم في شكل كبير في نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

المراجع:

1. LAFIALNAIF, KH 2018- **Testing the hypothesis of the role for growth in the Jordanian economy**. Jordanian Journal of Economic Sciences. (IN ARABIC)
2. HAISHNI, A 2017- **Measuring the economic relationship between industrial production and economic growth in Algeria during the period 1970-2014 - testing the Kaldor hypothesis.** ALaghouat's University, Algeria. (IN ARABIC)
3. KEHO, Y 2018- **Economic Growth of ECOWAS Countries and the Validity of Kaldor's First Law.** Journal of Global Economics, 6:2.
4. HAISHNI, A 2017, Previous reference, P5.
5. ABDALGAWAD, R 2021-**Hypotheses such as the role and the role of manufacturing industries in economic growth In the Kingdom of Saudi Arabia,** Journal of Economic Development and Policy, P67 (in Arabic)
6. DAHER, J 2019- **Syria's manufacturing sector: the model of economic recovery in question**. European university institute, P6.

7. ALLAHAM, F 2009- **Syrian industry in light of the global economic crisis**. Tuesday's twenty-second economic symposium, Economic Sciences Association. (IN ARABIC)

8. ALLAHAM, F 2014- **Syrian Industry in Light of Crisis: Reality and Requirement**. Economic Sciences Association. (IN ARABIC)

9. MADAD, 2016- **Effects of the crisis on the Syrian economy (2011-2015),** Damascus Center for Research and Studies. (IN ARABIC)

10. MAHMOUD, A 2019- **Economic halt ... what to do? Benefiting from the experience of the Syrian manufacturing industry 2017,** Qasioun Newspaper.

11. ALREDAWI, T 2009- **Highlights of the eleventh five-year plan,** Tuesday's twenty-second economic symposium. (IN ARABIC)

12. MAHMOUD, A 2019, Previous reference.

الملحق

(ملايين الليرات، والإنتاج بالأسعار الثابتة لعام 2000)

السنة	الإنتاج الصناعي	الإنتاج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنتاج الصناعي من الإنتاج الإجمالي
2000	611,948	1,557,800	931,660	39%
2002	627,560	1,715,594	904,622	37%
2003	616,595	1,743,771	934,409	35%
2004	703,544	1,862,045	964,574	38%
2005	730,676	2,010,390	1,017,619	36%
2006	739,831	2,097,884	1,038,421	35%
2007	763,596	2,206,821	1,156,714	35%
2008	788,973	2,285,910	1,215,082	35%
2009	821,241	2,423,486	1,419,190	34%
2010	877,059	2,529,715	1,341,516	35%
2011	808,791	2,531,868	1,420,833	32%
2012	508,104	1,982,607	1,480,775	26%
2013	257,095	1,409,141	1,226,790	18%
2014	270,781	1,364,503	1,132,310	20%
2015	310,746	1,369,359	834,511	23%
2016	295,469	1,314,056	711,896	22%
2017	329,224	1,351,728	668,234	24%
2018	355,373	1,399,912	641,640	25%

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكور

دور شركات التأمين السورية في التنمية الاقتصادية

الطالبة: مريم محمود بدره

أ.د. علي كنعان

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

الملخص

تناولت هذه الدراسة واقع قطاع التأمين في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2011–2019، من خلال دراسة الدور الذي تلعبه شركات التأمين السورية في التنمية الاقتصادية، من خلال تحليل أقساط التأمين والتعويضات والاستثمار والأرباح وأثر ايراداته على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يحتل قطاع التأمين موقعاً استراتيجياً بين القطاعات الاقتصاديَّة الأخرى، بتوفيره الحماية المُناسبة لموارد المجتمع البشريَّة والماديَّة، وأدائه دوراً رئيسياً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصاديَّة المُختلفة، كما يُعزّز الاستثمار في هذا القطاع النمو الاقتصادي المستقبلي، من خلال استغلال الإيرادات المُحصَّلة من أقساط التأمين في توفير مصدر تمويل طويل الأجل لغايات الاستثمار، كما أنه يُساعد في تمويل الخدمات العامة وتوسُّع المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: قطاع التأمين، انتشار التأمين، حجم أقساط التأمين، التنمية الاقتصادية.

Abstract

This study deals with the factual insurance sector in the Syrian Arab Republic during the period between 2011-2019, we study the role of Syrian insurance firms in economic development, through analyzing insurance premiums, compensation, investment, and profits, and the impact of its incomes on gross domestic product. Insurance take a strategic position in different economic sectors, by protecting human and material resources of society, and playing a main role in growth and the stable of different economic sectors, investment in this sector also promotes future economic growth through insurance premiums incomes in a long-term finance for investment, and helps in public services finance and institution expansion.

Key words: insurance sector, the insurance premiums, insurance permeation, economic development.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في دراسة واقع قطاع التأمين في الاقتصاد السوري خاصة، ومن المفترض أن يكون لهذا القطاع دوراً حاسماً في الشأن الاقتصادي الإجمالي نظراً لكونه عُنصراً رئيسيًّاً في النِّظام المالي، كما أنَّه يلعب دوراً رئيسيًّاً في النظام المالي العالمي مِن حيث قُدرته على تحريك الموارد الماليَّة طويلة الأجل، والتزوّد بآليات إدارة المخاطر المبنيّة على المُشاركة، وفي نفس الوقت دوره كمُستثمر، مما يُهيّئ هذا النِّظام ليُصبح لاعباً أساسياً في الأنظمة الماليَّة العالميَّة، كما أنَّه كان دائماً أداة داعمة للاقتصاد القومي في العالم، وهو أداة فعَّالة للتخطيط المالي بما يؤدّي إلى تراكم رؤوس الأموال من خلال تراكم المُدّخرات وتنفيذ برامج الاستثمار المختلفة. وبذلك يأتي البحث ليُجِيب عن السؤال التالي: هل يقوم قطاع التأمين بشقيه التجاري والإسلامي بدوره في التنمية الاقتصادية في سورية وما هو مستوى كفاءته وهل يلبي الطموح أم أن هنالك ما يمكن تقديمه في إزالة العوائق والصعوبات؟

أهمية البحث:

1-الدور المُزدوج الذي يُؤدِّيه قطاع التأمين في التنمية الاقتصاديَّة مِن خِلال توفير الضَّمانات اللازمة لتحقيق خُطط التنميَّة مِن جهة، وتجميعه حصيلة مُعتبَرة من الفوائض الماليَّة تستفيد منها المشاريع المُنتِجة من جِهة أُخرى، ولِذلك فإن أهميَّة الموضوع تَظهر من خِلال الدور الذي يلعبه التأمين وخاصَّة الإسلامي منه في النَّشاط الاقتصادي للدول.

2-إن مجال التأمين يُعتبر مُهملاً في سورية سواءً من الجانب التطبيقيَّ والفنيَّ أو التشريعيَّ، لِهذا فإنَّ الدِّراسات المُقدَّمة في هذا المجال تُعدّ تمهيداً لمجموعة من الدِّراسات اللاَّحقة مِن أجل بِناء قاعدة مِن المعلومات في المجال.

3-تُعدّ شركات التأمين الإسلامي عُنصراً أساسياً لتنمية الاقتصاد، وما يتطلّبه من دِراسات قياسيَّة وتحليليَّة لوضعها في السوق، بِهدف رسم سياسات مبنيَّة على أسس سليمة لتطوير عملها التشغيلي في ظِّل المُنافسة الشديدة من قِبل الشركات التقليدية.

أهداف البحث:

1- بيان الدور الذي تلعبه شركات التأمين في الاقتصاد السوري من خلال دراسة العلاقة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم التمويل والاستثمار المُقدَّم من قِبَل هذه الشركات خلال الفترة المدروسة 2010-2019م.

2- تحديد مكانة التأمين في الاقتصاد السوري من خلال إبراز دوره في تعبئة الادخار وتنشيط الاستثمارات المُنتِجة التي تُعتَبر ركيزة لتحقيق التنمية الاقتصاديَّة.

3- تقييم تجربة التأمين في سورية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وبالتالي إبراز عوامل نجاحها أو فشلها وجوانب الضعف والقوَّة فيها.

4- إعداد دراسة علميَّة يُستَفاد منها في نشر الوعي التأميني كخُطَّة عمل يُمكن الاستفادة منها في تحسين الواقع.

فرضيات البحث:

1- الفرضية الأولى: يتوافر في الواقع السوري مجمل المقومات اللازمة لتنشيط قطاع التأمين.

2-الفرضية الثانية: يبلغ التأمين شأناً مهماً في التنمية الاقتصادية في سورية إلا أن هنالك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق أهداف قطاع التأمين وتحد من كفاءته.

3-الفرضية الثالثة: يُعتبر الدور الذي تقوم به شركات التأمين في التنمية الاقتصاديَّة ضئيلاً في الوقت الحالي، إلا أن هناك آفاق مستقبلية واعدة وفرص نمو غير مُستَغلّة.

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

1- تعريف التأمين: عملية يحصُل بِمُقتضاها أحد الأطراف، وهو المؤمَّن له –نظير دفع قسط–على تعهد لصالحه، أو لصالح الغير – من الطرف الآخر وهو المؤمِّن–وهذا التعهُّد يدفع بِمُقتضاه الأخير أداءً معيناً عند تحقق خطر معين، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة مجموعة المخاطر، وإجراء المقاصة بينهما وفقاً لقوانين الإحصاء.

2- تعريف التنمية الاقتصادية: هي عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية تطويرية، واعية متكاملة ومتناسقة ومتعددة الغايات هدفها تحقيق النمو المتوازن خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وتنعكس على المجتمع بآثار إيجابية أهمها زيادة الدخل الحقيقي للفرد والحد من

ظاهرة الفقر والحد من التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج، والانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم عبر تغيير الهياكل الإنتاجية مما ينتج عنه تحسن في نوعية السلع والخدمات، من خلال سياسات اقتصادية فعالة تؤمن التكنولوجيا المطلوبة بالشروط المناسبة، وتصرف فائض الإنتاج بأفضل الأسعار.

الدراسات السابقة:

1-دراسة نوال أقسام عام 2001م وهي رسالة ماجستير بعنوان "دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصاديَّة" مُقدَّمة في جامعة الجزائر.

2- دراسة إياد الحسن عام 2006، رسالة ماجستير مُقدَّمة في جامعة دمشق بعنوان "منظمات التمويل العربيَّة والإسلاميَّة ودورها التنموي في الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة.

3- دراسة ميشلين خوري عام 2011م وهي رسالة ماجستير تحت عنوان "أثر دخول شركات التأمين الخاصَّة على تطوّر المُنتَج التأميني في السوق السوريَّة" مُقدَّمة في جامعة دمشق.

4-دراسة وائل عامر عام 2015م وهي رسالة ماجستير بعنوان "التأمين التكافلي مقارنةً بالتأمين التجاري في سورية" مُقدَّمة في جامعة دمشق.

بالإضافة إلى العديد من الأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه في موضوع المؤسسات الماليَّة وخاصَّة شركات التأمين والدراسات المُهتمَّة بالتنميَّة الاقتصاديَّة ووسائل تمويلها. وقد

تميّز هذا البحث عن غيره بما يلي بدراسة سوق التأمين في سورية دراسة تحليلية والآلية المطلوبة لتفعيل دور هذه الشركات في تمويل التنميَّة الاقتصاديَّة في سورية وفي تمويل مرحلة إعادة البناء.

حدود البحث:

بالنسبة لحدود البحث الزمانيَّة فهي تمتد من عام 2010م إلى عام 2019م بالنسبة لتحليل بيانات التأمين التجاري والتأمين الإسلامي في سوريا والمقارنة بينهما، فهذه الفترة تُعتبر هي الأحدث والتي يتوّفر حولها بيانات رسميَّة يُمكن الاعتماد عليها بالتحليل.

أما الحدود المكانية فهي بالدرجة الأولى شركات التأمين التجاري والإسلامي العاملة في سوريا البالغ عددها 12 شركة تأمين 10 شركات تأمين تجاري واثنتان منها شركات تأمين إسلامي.

منهجية البحث:

1- المنهج الوصفي[1]: فالوصف سيكون لقطاع التأمين وواقعه وطبيعة عمله في سورية، وتحليل علاقته بالناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى دوره في التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وتحليل ما قدَّمته شركات التأمين للاقتصاد السوري.

[1]المنهج الوصفي التحليلي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي مُنظَّم من أجل الوصول إلى أغراض مُحدّدة لوضعيّة اجتماعيّة أو إنسانيّة، ويعتمد على دراسة الظّاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويُوضّح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظاهرة الأخرى، ومن أهم أسس هذا المنهج تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنتاجات.

2- المنهج الإحصائي: سنقوم بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بقطاع التأمين من المصادر المتوفرة (التقارير السنوية لهيئة الإشراف على التأمين والمجموعات الإحصائية وبيانات سوق دمشق للأوراق المالية) ومن ثم دراستها وتحليلها، وذلك بتطبيق الأساليب الإحصائية (معدلات النمو والنسب المئوية).

الدراسة النظرية:

أولاً: لمحة تعريفية عن قطاع التأمين في سورية:

1- عرض هيكل قطاع التأمين في سورية:

يبلغ عدد شركات التأمين في السوق السورية اثنتي عشرة شركة تأمين خاصة بلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي 14.04 مليار ليرة سورية إضافة إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، عشر شركات تعمل في مجال التأمين التجاري، وشركتان تعملان في التأمين الإسلامي. كما يوجد في سورية شركة واحدة لإعادة التأمين هي شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين. تعمل في سورية سبع شركات لإدارة النفقات الطبية، مجموع رؤوس أموالها 816 مليون ليرة سورية، والجدول التالي رقم(1) يوضح معلومات عن هذه الشركات:

الجدول رقم (1): شركات التأمين في السوق السورية.

الرقم	اسم الشركة	رأس المال (مليون ل.س)	الشكل القانوني	تاريخ الترخيص	تاريخ المزاولة
1	المؤسسة العامة السورية للتأمين	2000	مؤسسة حكومية	تأسست عام ١٩٥٢م باسم الضمان السورية وتغير اسمها إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين عام ١٩٧٧م	
2	الشركة المتحدة للتأمين	1062	مساهمة عامة	02/06/2006	06/04/2006
3	الشركة السورية العربية للتأمين	1000	مساهمة خاصة	04/05/2006	21/6/2006
4	الشركة السورية الدولية آروب	1100	مساهمة عامة	02/06/2006	07/06/2006
5	الشركة السورية الوطنية للتأمين	1360	مساهمة عامة	02/06/2006	08/06/2006
6	شركة التأمين العربية –سورية	1155	مساهمة خاصة	06/12/2006	10/10/2006
7	الشركة السورية الكويتية للتأمين	1062	مساهمة عامة	02/06/2006	10/10/2006
8	شركة الثقة السورية	850	مساهمة خاصة	04/04/2006	19/10/2006
9	شركة المشرق العربي للتأمين	850	مساهمة عامة	04/05/2006	11/12/2006
10	شركة أدونيس للتأمين –أدير	1250	مساهمة خاصة	21/7/2007	02/07/2008
11	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	1000	مساهمة عامة	25/6/2006	13/2/2008
12	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	2350	مساهمة عامة	28/12/2006	27/3/2008
13	الشركة الإسلامية السورية	1000	مساهمة خاصة	27/12/2007	10/08/2008
14	الاتحاد العربي لإعادة التأمين	مليون دولا ر 50	1974		

المصدر: التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين 2019م.

2- مساهمة التأمين بالناتج المحلي الإجمالي (تغلغل التأمين):

قياساً إلى إجمالي الناتج المحلي (بسعر السوق) يظهر الجدول رقم(2) ضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج، لأن المساهمة بالكاد تخطت 3% بشكل طفيف في العام 2016 بينما بقيت دون الـ 1% خلال الفترة بين 2005 و2008، وأقل من 2% حتى 2013، وهذا ناتج عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب تدني الوعي التأميني في المجتمع، وضعف دور الشركات في تنمية القطاع كما يجب.

الجدول رقم(2): حجم أعمال قطاع التأمين إلى إجمالي الناتج المحلي (القيم بملايين الليرات)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي بسعر السوق	1,156,713	1,215,083	1,284,034	1,341,516	1,420,827	1,494,595
حجم أعمال التأمين	6,742	7,442	9,289	12,503	14,308	18,822
نسبة التأمين من الناتج	0.58%	0.61%	0.72%	0.93%	1.01%	1.26%
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي بسعر السوق	1,537,191	1,132,310	834,511	711,896	668,234	641,640
حجم أعمال التأمين	18,495	16,038	13,838	14,749	17,248	19,534
نسبة التأمين من الناتج	1.20%	1.42%	1.66%	2.07%	2.58%	3.04%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على أرقام هيئة الإشراف على التأمين.

ثانياً: دراسة وتحليل نشاط شركات التأمين العاملة في سورية:

يتطلب تحليل نشاط التأمين في بلد ما دراسة أهم المؤشرات التي من خلالها ينمو هذا القطاع ويزدهر، فمن خلال دراسة الجانب الإنتاجي والربحية في قطاع التأمين، بالإضافة لدراسة حجم الاستثمار في النشاط التأمين سيتم إعطاء صورة واضحة عن قطاع التأمين في سورية.

1-تحليل جانب الإنتاج والتعويضات لدى شركات التأمين:

تضاعف حجم أعمال قطاع التأمين في سورية ثلاث مرات منذ تحريره في العام 2005م وحتى العام م2017 أي خلال 12 عاماً، مع ملاحظة تباين في معدلات النمو السنوية إذ يظهر في الجدول (3) تسجيل معدلات نمو سنوية مهمة بين 20% و30%، في حين يمكن ملاحظة تراجع بنسب تتجاوز 13% أحياناً، ومن ثم عودة الانتعاش، وعملياً سجل تراجع لحجم الأعمال مقابل 9 سنوات نمو ، بلغ ذروته عام 2017 بنسبة قاربت 41%.

جدول رقم(3): الأقساط في شركات التأمين السورية ومعدل نموها السنوي

(مقدرة بملايين الليرات السورية)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الاقساط	6,742	7,442	12,502	14,308	18,822
نسبة النمو	–	10%	68%	14.50%	31.50%
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الأقساط	19,459	18,495	16,032	13,838	14,748
نسبة النمو	34%	−5%	−13.30%	−14%	7%
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الأقساط	17,248	19,534	27,510	32,748	36,831
نسبة النمو	17%	13.25%	41%	19%	13%

المصدر: التقارير السنوية لهيئة الإشراف على التأمين 2011–2019.

عملياً بدأت أقساط التأمين في السوق السورية بالنمو بعد دخول شركات التأمين الخاصة هذا القطاع حتى العام 2010 قبل الأزمة، ومن أهم أسباب هذا الارتفاع في تلك السنوات:

عودة نسبة كبيرة من التأمينات التي كانت تجري في الخارج لدى شركات تأمين إقليمية، والنشاط الواضح في تلك المدة لقروض شراء السيارات المرتبطة والمرهونة بوجود تأمين شامل على السيارة لمصلحة المصرف المقرض، ودخول أنواع جديدة من التأمين إلى السوق السورية مع دخول الشركات الخاصة، كالتأمين الصحي، وإن كانت الأرقام المحققة ضئيلة نسبياً، بالإضافة إلى بدء التأمين الصحي للعاملين في الدولة.

ولم تكن الأزمة السياسية هي السبب الوحيد لضعف الأرقام المحققة في قطاع التأمين،

إذ يشهد هذا القطاع قبل تلك الفترة إدخال ملموس لمنتجات جديدة تواكب ثقافة المجتمع ومتطلباته، رغم توافر الظروف المناسبة لذلك آنذاك.

وبدءاً من عام 2011 حتى عام 2013 تأثرت أقساط التأمين سلباً في أغلب فروع التأمين، وذلك لعدة أسباب –تتعلق بمجملها بالظروف التي فرضتها الأزمة– وأهمها:

توقف المصارف عن تمويل شراء السيارات، وبالتالي توقف التأمين الشامل المرتبط بذلك، وانخفاض حركة التجارة الخارجية بشكل ملحوظ، ما أدى إلى انخفاض أقساط تأمين النقل (البحري)، وتباطؤ شديد في حركة الإنشاء والتعمير والمشاريع الهندسية وبالتالي انخفاض أقساط التأمين الهندسي، وانخفاض كبير في أعداد السيارات العابرة للحدود دخولاً وخروجاً وبالتالي انخفاض أقساط التأمين الالزامي الحدودي للمركبات العابرة للحدود دخولاً، وأقساط البطاقة البرتقالية للمركبات العابرة للحدود خروجاً، بالإضافة إلى خروج مساحات جغرافية واسعة عن سيطرة الدولة بفعل الحرب، وبالتالي خروجها عن نطاق عمل شركات التأمين، والصعوبات في عمليات إعادة التأمين من حيث وقف العديد من معيدي التأمين العالميين تعاملاتهم مع شركات التأمين السورية، لأسباب أهمها التزامهم بالعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب وغير الشرعية المفروضة على سورية، وكذلك من حيث الصعوبات في تحويل الأموال من وإلى سورية.

وبدءاً من عام 2014م وحتى عام 2017م ضمناً بدأت أقساط التأمين بالارتفاع التدريجي وبشكل بسيط بفعل عدة عوامل أهمها: الارتفاع الكبير في القيم التأمينية بفعل التضخم

وبالتالي ارتفاع الأقساط، وتأقلم قطاع التأمين مع ظروف الازمة وامتصاص الصدمة، وبالتالي استخدام بعض البدائل والخيارات المتاحة للتغلب على بعض الظروف. أما الارتفاع الكبير في الأقساط لعام 2017م فيعود سببه إلى ارتفاع تعرفة تأمين السيارات الإلزامي (المسؤولية المدنية تجاه الغير) بقرار حكومي.

1-1- توزع الأقساط بين الشركات:

في الجدول التالي رقم (4) يبين حجم الإنتاج (المعبر عنه من خلال حجم الأقساط المكتتب بها) في شركات التأمين (التجارية والإسلامية) في سورية من عام 2010م وحتى عام 2019م .

الجدول رقم(4): حجم الاقساط في شركات التأمين السورية (مقدرة بملايين الليرات السورية)

أسماء الشركات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسة العامة	8,968	9,778	9,073	7,874	8,227	10,165	10,019	17,580	22,800	25,786
المتحدة	1,106	970	753	482	456	550	772	1,103	1,033	1,398
السورية العربية	955	749	540	444	930	899	1,505	1,320	1,143	1,240
السورية الدولية آروب	1,122	836	648	496	567	585	753	981	825	969
السورية الوطنية	1,299	1,241	1,145	1,180	1,225	1,320	1,542	1,827	1,720	1,868
العربية -سورية	795	791	588	472	606	658	882	1,023	143	1,240
السورية الكويتية	572	590	494	347	394	450	626	540	478	535
الثقة	785	975	920	757	528	398	390	227	107	225
المشرق العربي	847	751	504	533	584	696	914	1,010	924	971
أدونيس –أدير	418	302	222	327	305	344	467	497	379	453
الاتحاد التعاوني	498	525	463	438	369	459	623	451	653	1,108
مجموع شركات التأمين التجاري	17,365	17,508	15,350	13,350	14,191	16,524	18,493	26,559	30,205	35,793
العقيلة	927	617	410	362	357	451	569	558	1,246	730
الإسلامية السورية	531	374	275	195	201	274	469	386	433	584
مجموع شركات التامين الإسلامي	1,458	991	685	557	558	725	1,038	944	1,679	1,314
مجموع شركات التأمين	18,823	18,499	16,035	13,907	14,749	17,249	19,531	27,503	31,884	37,107

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات التامين السورية وهيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة (2011–2019)م.

بلغ أقصى رقم للأقساط وصلت إليه السوق السورية (حجم السوق) 37 مليار ليرة سورية عام 2019، منها قرابة 13 مليار أقساط تأمين سيارات إلزامي (وهو تأمين إلزامي مفروض بقانون وتعرفته محددة بقرار حكومي) و12 مليار تأمين صحي (بمعظمه تأمين صحي للعاملين في الدولة) ، كما أن هذين الفرعين لا يُعتمد عليهما في الاستثمار بسبب سرعة سداد التعويضات فيهما (تستهلك معظم أقساطها في تعويضاتها).

إذاً فإن شركات التأمين تتنافس على الـ 10مليار ليرة سورية المتبقية موزعة بين 13 شركة والعديد من فروع التأمين الأخرى (الحريق –الهندسي– البحري–السيارات الشامل) وهذا مبلغ

صغير، ويقدم صورة جلية عن واقع أداء القطاع وضرورة القيام بنقلة نوعية فيه، كي لا يصبح مع مرور الزمن على هامش الاقتصاد الوطني، بسبب ضعف مساهمته بالاقتصاد وضعف استثماراته، وهو ما يعيد إلى الأذهان وجهة النظر المعارضة لترخيص هذا العدد من الشركات، بحسبانه أكبر من حجم السوق.

إن الخبرات التي يتمتع بها مؤسسو شركات التأمين السورية عامة وشركات التأمين الاقليمية خاصة مع بعض الأسماء الكبيرة منها رفعت من سقف التوقعات في إدخال تغييرات إيجابية وجذرية على السوق السورية، إلا أن نتائج عمل السوق دلت على وجود مسافات كبيرة بين الواقع والممكن استناداً إلى خبرات الشركاء الاقليمين وعلاقاتهم التاريخية مع معيدي التأمين، وفي عالم التأمين بوجه عام.

1-2- توزع الأقساط بحسب فروع التأمين:

احتل التأمين الإلزامي للسيارات المرتبة الأولى بين فروع التأمين في أغلب السنوات، ويظهر توزع أقساط فروع التأمين أن نسبته بلغت 36% في العام 2017م من إجمالي أقساط السوق كأكبر فرع تأميني (بسبب رفع تعرفة التأمين الإلزامي في ذلك العام) يليه الصحي بنسبة 31%، تدل تلك الأرقام على عدم التوازن في توزع المحفظة التأمينية في السوق، إذ تتركز الأقساط في فرعين من فروع التأمين، وهذا ما يدل على الخلل في توزع المحفظة التأمينية بواسطة تركزها في فرعين تأمينين (إلزامي السيارات والصحي)، وعدم تنوعها، هي مشكلة موجودة في أغلب شركات التامين.

الجدول رقم (5): تطور أقساط التأمين حسب الفروع (2014-2019) القيم بالليرات السورية

الفروع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السيارات إلزامي	32.90%	30.51%	29.95%	29.76%	24.03%	22.22%	36.58%	37.12%	34.58%
صحي	24.13%	34.67%	36.22%	35.57%	43.49%	37.65%	31.63%	34.19%	33.60%
السيارات تكميلي	14.23%	10.83%	10.98%	11.98%	10.84%	12.90%	9.49%	8.47%	11.50%
حريق	13.23%	12.38%	8.35%	11.00%	8.24%	9.61%	7.49%	10.98%	8.19%
بحري/ نقل	7.71%	6.13%	7.97%	4.67%	4.74%	5.84%	5.84%	5.37%	4.64%
حوادث عامة	1.97%	2.77%	2.85%	4.24%	5.84%	8.55%	5.76%	3.49%	3.91%
هندسي	1.97%	0.74%	1.02%	0.71%	0.72%	1.11%	1.13%	1.63%	1.59%
حياة	1.50%	1.32%	1.56%	1.62%	1.61%	1.92%	1.60%	1.42%	1.50%
تأمين السفر	0.34%	0.29%	0.38%	0.39%	0.39%	0.51%	0.04%	0.38%	0.46%
الطيران	0.38%	0.09%	0.02%	0.07%	0.08%	0.08%	0.04%	0.00%	0.02%
مسؤوليات	0.38%	0.28%	0.70%	-	-	-	-	-	-
مجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات التامين السورية وهيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة (2011-2019)م.

يُعد هذا الأمر من نقاط الضعف في قطاع التأمين، إذ يعد فرعا تأمين السيارات الإلزامي(المسؤولية المدنية) والصحي، من الفروع التي تتميز بسرعة سداد التعويضات فيه (معدل تكرار حوادث عالي) ونسب ربح منخفضة جداً، إي أن معدل الخسارة مرتفع جداً وغالباً ما يتجاوز 90%، كما أن استثمارات الأموال المتحققة من هذين الفرعين (الاحتياطيات الفنية) لا يمكن أن تكون إلا في قنوات استثمارية قصيرة الأجل.

أما بقية فروع التأمين فيبرز فيها التأمين الشامل للسيارات، والذي شهد نشاطاً ملحوظاً بين عامي 2007 و2010 بفعل قروض شراء السيارات، وكذلك المنافسة بين الشركات في العروض المقدمة، إلا أن تلك العروض ركزت على الأسعار ما انعكس لاحقاً بشكل سلبي على النتائج الفنية وعلى حجم شريحة المؤمن لهم.

هذا وبخصوص تأمين الحريق فقد بلغت نسبته من إجمالي السوق 10% تقريباً عام 2016 و7% عام 2017م، بعدد عقود بلغ نحو 4200 عقد، اذا استمر هذا العدد من العقود لسنوات، وهو يعد أحد فروع التأمين الأكثر جذباً لعمل شركات التأمين على مستوى العالم، إذ يتميز بنسب ربح جيدة، وإمكانية استثمارات أمواله استثمارات طويلة ومتوسطة الأجل، ولكن مازالت عقود تأمين الممتلكات (الحريق) في سورية تتركز في المنشآت الكبيرة ومتوسطة الحجم (معامل– شركات– أبنية حكومية –مصارف –محال تجارية ....) وهو أمر يحقق حجماً جيداً من الأقساط، إلا أن عدد عقود تأمين المنازل من الحريق لا يذكر رغم أنه لو تم العمل على موضوع العدد الكبير في ذلك لحققت أرقاماً جيدة وتوزيعاً أفضل للمخاطر، حيث يعمل التأمين بكفاءة أكبر عندما يعتمد على قانون الأعداد لكبيرة بشكل فعال.

كما أنه بخصوص تأمين النقل(البحري) الذي يتضمن تأمين نقل البضائع براً وبحراً وجواً، فقد كان هذا التأمين إلزامياً على المستوردات قبل عام 2011 حين تم إلغاء إلزاميته لأسباب تستحق إعادة النظر، ورغم أنه حقق أقساط ونتائج فنية جيدة للشركات السورية في تلك المرحلة فقد شابها الكثير من الممارسات السلبية من قبل الشركات من حيث عدم الالتزام

بالأسعار المحددة أو الشروط، وشاعت عقود التأمين الكلية التي كانت غايتها فقط تخليص المستوردات جمركياً (إصدار العقد بعد وصول البضاعة أو دون تغطية تأمينية حقيقية)، كما نشط تأمين أجسام السفن بقوة لعدة سنوات في سورية، ومثل مصدر تمويل جيد من العملة الصعبة للشركات (يسمح بإصدار هذه العقود بالعملة الصعبة) وحقق نتائج فنية جيدة وأرباحاً كبيرة، بفعل ندرة الحوادث الحاصلة للسفن، وتحمل معيد التأمين لنسبة شبه كاملة من الخطر، إذ اعتمدت الشركات على عمولات الإعادة كإيراد جيد في هذا الفرع.

أما بالنسبة للتأمين الهندسي، فيتضمن أساساً تأمين أخطار المقاولين وتركيب الآلات، ولم تتجاوز نسبته في أي من السنوات 2% من إجمالي السوق، ويعد أيضاً من الفروع التي تفضل شركات التأمين في العالم العمل بها، إلا أنه ضعيف جداً في السوق السورية قبل وأثناء الأزمة. ذلك وبخصوص تأمين الحياة فلم تتجاوز نسبته من أي سنة من سنوات عمل السوق الـ 2% والأرقام المحققة ضئيلة جداً، رغم أن نسب أرباحها جيدة، ولكن لا قيمة فعلية لهذه الأقساط على المستوى الاستثماري نظراً لضآلتها، إذ أن الأقساط المتحققة في تأمينات الحياة هي ما تعول عليه شركات التأمين في الاستثمارات متوسطة وطويلة المدى ذات العائدية الجيدة والمساهمة الأفضل في التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للتأمين على الحياة فإن العوامل المؤدية لضعفها عديدة، وربما معقدة أكثر من سواها فقد بذلت جهود جيدة في تسويق تأمينات الحياة، إلا أن طرق التسويق والترويج مازالت بأبسط أشكالها وبأساليب تقليدية من الصعب جداً معها الوصول لنتائج أفضل من الواقع

الحالي، وفي حال توفر الرغبة والإرادة لتطوير تلك الفروع التأمينية فلا بد من إعادة نظر شاملة في هذه المنتجات "تسعيرها وتسويقها وتغطياتها".

بذلت الجهات الحكومية جهداً في تقديم التسهيلات اللازمة لتطوير هذه المنتجات وإزالة العوائق أمام انتشارها، حيث تم تخفيض قيمة ونسبة رسم الطابع على تأمينات الحياة والصحي والحوادث الشخصية وبخاصة التأمينات الصغيرة، وبشكل كان من المتوقع أن يظهر تأثيره في تلك الفروع، إلا أن عدم حدوث تغيير إيجابي ملموس بتحسين تلك الفروع دل بوضوح على ان احتجاج الشركات على ارتفاع رسم الطابع لم يكن إلا شماعة علقت عليها ضعف أدائها في تسويق وتطوير المنتجات.

إن المواطن السوري يمكن أن يهتم بوجود أنواع من تأمينات الحياة غير ما يتم تسويقه حالياً ومنها تمثيلاً لا حصراً تامين تعليم الأطفال أكثر من اهتمامه بتأمين الحياة المؤقت الذي يضمن لورثته التعويض فقط في حال وفاته، عدا أن وجود الضمان الاجتماعي الحكومي للعاملين في القطاع العام والخاص يزيد من صعوبة تسويق تأمين الحياة والحوادث من قبل شركات التأمين، إضافة إلى القناعات الدينية ومستوى الدخل إلا أن هذه العوامل "مع الإقرار بصعوبة التعامل معها" فلكل منها طرق وأساليب للتغلب عليها وتخفيف تأثيرها السلبي في انتشار التأمين، وأهم تلك الطرق ابتكار منتجات جديدة تتناسب ومعالجة هذه المعوقات.

هناك تأمينات أخرى كتأمين السفر والحوادث الشخصية والطيران أقساطها ضئيلة جداً ولا بد من العمل على تنشيطها حيث تحقق نتائج فنية جيدة.

تفتقد السوق السورية للعديد من أنواع التأمين لا تقل أهمية عن الأنواع الموجودة ومنها التأمين الزراعي وتأمين الائتمان الذي من أهم أنواعه تأمين القروض المصرفية وبإمكان هذين النوعين إحداث نقلة نوعية ليس في سوق التأمين فحسب بل وفي الاقتصاد والمجتمع بوجه عام.

1-3- التعويضات بحسب فروع التأمين:

يظهر الشكل البياني رقم (1) توزع التعويضات على الفروع التأمينية حيث تتركز أغلب التعويضات التي دفعتها شركات التأمين في العامين 2016 و2017 في فرع التأمين الصحي والذي يحظى بأكثر من 70% من القيمة الإجمالية للتعويضات خلافاً لتوزع الأقساط إذ يأتي التأمين الصحي في المرتبة الثانية بعد السيارات الإلزامي عام 2017 ويحظى بأقل من 32% من الأقساط ما يدل على الفارق الكبير بين مساهمة فرع التأمين الصحي في الأقساط وحصته من التعويضات، وذلك يشير إلى خسارة فرع التأمين الصحي لذا تفضل غالبية الشركات تركيز تعاملاتها في قطاع السيارات وتدافع عن حصصها في التأمين الإلزامي وتحاول الحد من التوجهات الحكومية بحصره لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين نظراً لمساهمته الكبيرة في الأقساط الواردة إلى الشركات ويتضح الأمر أكثر لدى بحث واقع الربح التشغيلي بحسب الفروع لاحقاً.

الشكل البياني رقم(1) : توزع التعويضات على فروع التأمين:

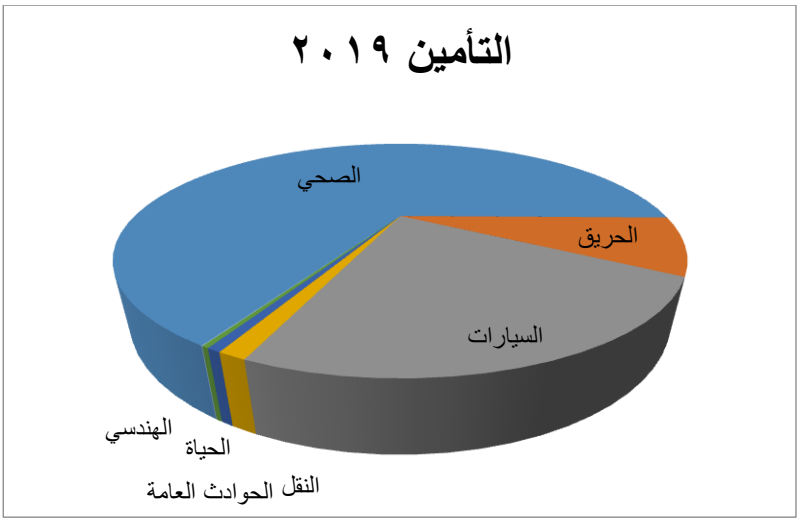

المصدر: التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين 2019م.

1-4- نسبة التعويضات إلى الأقساط:

نمت التعويضات التي دفعتها شركات التأمين للمؤمن لهم المستحقين بنسبة 142% طوال المدة الواقعة بين 2011 و2017، وتفوقت على نسبة نمو الأقساط المحصلة طوال تلك المدة وقد بلغت 98.8% وباستثناء العام 2017 فقد زاد معدل نمو التعويضات سنوياً على الأقساط وهذا نتيجة طبيعية لزيادة التعرض للخطر طوال الأزمة، والأمر الملاحظ كما يظهر الجدول رقم (6) هو زيادة نسبة التعويضات إلى الأقساط بشكل لافت مع اشتداد الأزمة، فيما كانت نحو 51.4% عام 2013 وصلت إلى 78.14% عام 2014 لتبلغ ذروتها عام 2016 بنسبة 85.8% لتعود وتنخفض مجدداً إلى 62.36% عام 2017.

الجدول رقم(6): نسبة التعويضات إلى الأقساط (القيم بالليرات السورية)

السنة	اجمالي الأقساط	اجمالي التعويضات	نمو التعويضات	نسبة التعويضات إلى الأقساط
2011	8,729,594,327	4,086,011,200	-	47%
2012	6,964,972,825	3,828,527,701	-6.30%	55%
2013	13,838,467,307	7,114,552,022	85.80%	51.41%
2014	14,748,578,738	11,524,644,638	61.99%	78.14%
2015	17,248,467,196	12,579,954,904	9.16%	72.93%
2016	19,534,037,474	16,762,105,670	33.24%	85.81%
2017	27,510,341,580	17,156,479,269	2.35%	62.36%
2018	32,748,451,060	18,303,238,232	6.68%	55.89%
2019	36,831,097,049	20,613,676,631	12.62%	55.96%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات التامين السورية وهيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة (2011-2019)م.

ثالثاً: دراسة وتحليل ربحية شركات التأمين:

يظهر الجدول رقم(7) نمواً سنوياً في الربح التشغيلي طوال المدة الواقعة بين 2013 و2019 بنسب متباينة مسجلةً نمواً بنسبة 180% في العام 2019 مقارنة بالعام 2013، في المقابل يلاحظ تباين شديد في الربح الصافي للشركات.

الجدول رقم(7):الربح التشغيلي والربح الصافي (القيم بالليرات السورية).

السنة	إجمالي الربح التشغيلي	معدل التغير السنوي	إجمالي الربح الصافي	معدل التغير السنوي
2013	1,062,974,476	–	1,469,100,659	–
2014	1,521,583,920	43.14%	1,701,704,169	15.83%
2015	2,288,082,442	50.38%	4,367,394,720	156.65%
2016	2,485,251,076	8.62%	94,740,596	-97.83%
2017	3,019,602,654	21.51%	4,887,571,766	5058.90%
2018	1,361,163,007	-54.90%	2,403,368,486	-50.80%
2019	2,976,118,159	119%	2,214,211,248	-8%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات التامين السورية وهيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة (2011-2019)م.

عملياً حققت شركات التأمين بمعظمها وفي أغلب السنوات أرباحاً صافية (بغض النظر عن الأرقام المحققة في ذلك) كما حققت هذا الربح الصافي في بعض السنوات، وبتحليلنا البيانات المالية للشركات عبر السنوات، تتبين لنا أسباب ذلك وفق الآتي: إن السبب الأساسي للربح الصافي الذي حققته الشركات هو عوائد الاستثمار الجيدة إلا أن هذه الاستثمارات كانت بمعظمها بنسب تفوق 80% من إجمالي أموالها القابلة للاستثمار "ودائع مصرفية لآجال مختلفة" وبالتالي فإن الفوائد المصرفية هي مصدر مهم في الربح الصافي واستثمار جزء مهم من أموالها في العقارات، والاستثمار في الأسهم لبعض الشركات وقلة الاستثمارات في شركات مساهمة وقابضة، لدى أغلب شركات التأمين، بالإضافة إلى فروقات تقييم رصيد العملة (فروقات غير محققة) على الربح الصافي التي كان لها تأثير في تحول خسارة الشركات إلى ربح.

أي أن شركات التأمين تبتعد في استثماراتها عن المجالات الأكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتركز أموالها في المصارف حيث ترى أن الاستثمار في الودائع هو استثمار أقل مخاطرة بأفضل عائد، وهذا ما يثير الكثير من التساؤلات عن الدور الحالي لشركات التأمين في الاقتصاد ومدى رغبتها في تطوير هذا الدور، ذلك أن القرارات الناظمة لاستثمار أموالها لا تُلزمها بتوجيه استثماراتها نحو مجالات أخرى غير الودائع المصرفية، كما أن الأموال التي يمكن أن تستثمر بها الشركات هي مبالغ ليست بالكبيرة (ولا تتجاوز في أحسن أحوالها الـ 25 مليار ليرة سورية) لذا لا بد من زيادتها من خلال العمل على تنشيط السوق وزيادة الأقساط وكذلك زيادة رؤوس الأموال.

رابعاً: تحليل الاستثمار في شركات التأمين:

استخدم التأمين في سورية كطريقة لجمع الأموال للاستثمار في المجالات كافة، وغالباً ما يتم التمييز بين استثمار رأس المال واستثمار الاحتياطيات الفنية، حيث يشكل رأس المال حقوق المساهمين في الشركة، بينما تعد الاحتياطيات الفنية حقوقاً لحملة الوثائق (المؤمن لهم). وهو المتبع في سورية حيث صدر عن هيئة الإشراف على التأمين القرار 100/372 عن عام 2007 الذي تضمن الأسس الناظمة لاستثمار أموال التأمين بشقيه رأس المال والاحتياطيات الفنية. وفي الجدول الآتي رقم(8) المبالغ التي يحق لشركات التأمين استثمارها في السوق السورية وفق القرار 100/372 ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أنه في عام 2018 كان المبلغ المتاح للاستثمار 36,174 مليون ليرة سورية، بينما انخفض في عام 2019 إلى

16,351مليون ليرة سورية، وقد تصدرت الشركة السورية العربية عام 2018 شركات التأمين من حيث المبلغ الذي تستطيع استثماره في المشاريع الاستثمارية وهو 5,209 مليون ليرة سورية، بينما أقل مبلغ كان في شركة الإسلامية السورية بمبلغ 1,761 مليون ليرة سورية، وفي العام 2019 كانت شركة العقيلة للتأمين التكافلي بالصدارة بمبلغ 3,090 مليون ليرة سورية جاهزة للاستثمار وكانت الشركة الإسلامية السورية بأُقل مبلغ 443 مليون ليرة سورية.

جدول رقم(8): المبلغ المتاح للاستثمار لدى شركات التأمين (مقدر بملايين الليرات)

الشركة	حقوق المساهمين		الارباح الموزعة		صافي حقوق المساهمين		استثمار 25% من حقوق المساهمين		صافي حقوق المساهمين – مبلغ مقرات الشركات		استثمار 75% من صافي حقوق المساهمين		مبلغ الاحتياطيات		استثمار 75% من الاحتياطيات		مجموع ما يحق للشركة من استثمار	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الوطنية	2,415	2,856	124	452	2,291	565	573	141	1,718	424	1,289	318	2,839	2,481	2,129	1,861	3,991	2,320
العربية – سورية	2,477	2,293	740	8	1,737	556	434	139	1,303	417	977	313	2,928	2,311	2,196	1,733	3,607	2,185
آروب	1,965	2,026	41	74	1,924	102	481	26	1,443	77	1,082	57	1,718	1,690	1,289	1,268	2,852	1,350
المتحدة	2,634	2,615	641	50	1,993	622	498	156	1,495	467	1,121	350	1,289	1,496	967	1,122	2,586	1,627
السورية الكويتية	3,529	3,354	12	−27	3,517	−163	879	−41	2,638	−122	1,978	−92	1,450	1,368	1,088	1,026	3,945	894
المشرق العربي	1,393	1,371	88	82	1,305	66	326	17	979	50	734	37	1,367	1,323	1,025	992	2,086	1,046
الاتحاد التعاوني	1,014	753	−202	−261	1,216	−463	304	−116	912	−347	684	−260	1,224	1,322	918	992	1,906	615
الثقة	1,361	1,354	97	11	1,264	90	316	23	948	68	711	51	1,258	1,270	944	953	1,971	1,026
السورية العربية	3,022	2,969	−19	−53	3,041	−72	760	−18	2,281	−54	1,711	−41	3,651	1,158	2,738	869	5,209	810
أدير	1,590	1,646	62	56	1,528	118	382	30	1,146	89	860	66	319	493	239	370	1,481	466
مجموع التجاري	21,400	21,237	1,584	392	19,816	1,421	4,954	355	14,862	1,066	11,147	799	18,043	14,912	13,532	11,184	29,633	12,339
العقيلة	5,175	6,989	783	1,759	4,392	2,597	1,098	649	3,294	1,948	2,471	1,461	1,615	1,306	1,211	980	4,780	3,090
الاسلامية	1,148	1,206	32	60	1,116	90	279	23	837	68	628	51	1,139	493	854	370	1,761	443
مجموع الاسلامي	6,323	8,195	815	1,819	5,508	2,687	1,377	672	4,131	2,015	3,098	1,511	2,754	1,799	2,066	1,349	6,541	3,532
مجموع	27,72	29,43	2,40	2,21	25,325	4,113	6,331	1,028	18,994	3,085	14,245	2,314	20,79	17,34	15,598	13,010	36,174	16,351

				6	7								4	3	8	8	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات التامين السورية وهيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة (2011-2019)م.

خامساً: قطاع التأمين ودوره في تنمية الاقتصاد السوري:

لا تزال الأفكار والممارسات الكلاسيكية لعلم وعمل التأمين هي السائدة في سوق التأمين السورية رغم مضي أكثر من 15 عام على تحرير هذه السوق، ويكاد لا يرى أفكاراً جديدة مُهمَّة في هذا القطاع، بحيث تُؤدي إلى نقلة نوعية في قطاع مؤهل ليكون رائداً في الاقتصاد الوطني، وقاطرة للتنمية الشاملة، وهو أمر ليس من الصعوبة تحقيقه ولا يحتاج سنوات طويلة لذلك، خاصة ونحن أمام مرحلة إعادة الإعمار التي ترافقها أعمال مُستجدة ومهمات تقتضي التأمين قد لا تكون متوافرة في بقية الدول بشكل رئيسي. إن جزءاً لا بأس به من الممارسة التأمينية في السوق السورية اليوم ما هو إلا تقليداً لمنتجات التأمين المعروفة في العالم لقواعد ممارسة التأمين بأبسط صورها، وقد بلغ هذا التقليد حد التخلي عن أبسط قواعد ومقومات العمل التأميني وهي تسعير المنتجات من خلال الدراسات العلميَّة الرياضيَّة في ذلك، حيث تعتمد الأسعار الرائجة لتلك المنتجات في دول أخرى، مع تحريكها بهوامش يفرضها السوق، رغم إمكانية وسهولة إجراء الدراسات الإكتوارية بفعل خبرة السنوات لهذه السوق، ولم يكن الأمل بترخيص 12 شركة تأمين منذ السنوات الأولى لتحرير السوق (وهو عدد ليس بالقليل في سوق ناشئ) سوى خلق التنافس المؤدي إلى تطوير السوق وتحقيق الدور التنموي للتأمين.

إن المسألة هي مسألة غياب الإبداع، خلق الأفكار والمنتجات الجديدة التي تتناسب وحاجات المجتمع والاقتصاد في سورية وتحقيق القيمة المضافة المرجوة، إن هذا الأمر لا ينطبق فقط على النشاط الفني (التأميني) بل على الجانب الاستثماري شديد الأهمية في عمل شركات التأمين، ذلك في ظل ضعف رؤوس الأموال، إذ أنه من الصعب أن تتحول شركة التأمين إلى شركة قوية ومنافسة فنياً

ما لم تكن قوية من الناحية الاستثمارية لأموالها، بحيث تحقق أرباحاً جيدة من هذه الاستثمارات تجعل من موقفها الفني أكثر قوة وتنافسية.

لننطلق بدايةً من موضوع القدرة وهو ما ينقسم إلى قدرة الاقتصاد والمجتمع السوريين والظروف الحاكمة فيهما، إلى قدرة الكوادر العاملة في قطاع التأمين، إن ما يميَّز الاقتصاد السوري أنه اقتصاد واعد ومتنوع، إذا تتفوق سورية بالعديد من الصناعات والحرف والمحاصيل الزراعية، وتمتلك الكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعات وبخاصة الغذائية والنسيجية منها، كما أن الخبرات السورية في هذه المجالات هي خبرات لا يستهان بها على مستوى العالم، لذا فإن بنية الاقتصاد السوري تجعل منه بيئة ملائمة لعمل قطاع التأمين وتطوره، وبخاصة مع التطور الملحوظ في قطاع الخدمات المالية "المصارف، شركات الصرافة وتحويل الأموال، سوق الأوراق المالية" وقد أعطت التشريعات الناظمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية ولقطاع التأمين خاصة، الكثير من المرونة في العمل بما أسهم في وجود بيئة قانونية ملائمة لتطبيق أيه مشاريع تطويرية في هذا القطاع، كما أن الكوادر السورية العاملة في مجال التأمين أصبحت تملك من المؤهلات العلمية والخبرات العملية ما يجعلها قادرة على اختلاق منتجات تأمينية وأفكار تطويرية في قطاع التأمين.

هذا وبتحليل بسيط لنتائج أعمال الشركات من العام 2005 نجد أن جميع الشركات تدور ضمن حلقة واحدة من الأعمال (الأخطار) التأمينية، بحيث تتنافس على رقم يكاد يكون ثابتاً من العقود، دون الولوج في تجارب جديدة ومنتجات تأمينية تستطيع لفت نظر الجمهور إلى هذه الشركة أو تلك، وقد أصبح من المعتاد عدم اهتمام المواطن بدراسة الفروقات فيما بين شركات التأمين عند رغبته التعامل معها، وانعدام التميز في المنتج أو الخدمة.

لذلك لا بد لشركات التأمين السورية كخطوة أولى وأهم إحداث ذلك التغيير النوعي في منهج التفكير بهدف وجدوى وجودها في السوق السورية ومن ثم الشجاعة في طرح مبادراتها ومنتجاتها الجديدة والدخول في استثمارات حقيقية ذات عوائد كبيرة تعزز من موقفها الفني، التنافسي، والاجتماعي في السوق، هذا وفي كافة الأحوال إن انعدام الثقة فيما بين مكونات قطاع التأمين كفيل بتعطيل أيه مبادرات وبإهدار أيه جهود لتطوير هذا القطاع وهو ما يجب الحذر من الوقوع فيه، ذلك أن قطاع التأمين عانى من هذا الأمر لسنوات ونعتقد أن توافر الثقة يمثل ضمانة لتحقيق النجاح والمبادرات الرامية إلى الانتقال بقطاع التأمين إلى الموقع المأمول منه وهنا فإن الثقة تشمل أيضاً ثقة العاملين والقائمين على هذا القطاع وإيمانهم بإمكانية إحداث النقلة المطلوبة فيه وهي أمر لا بد للانطلاق بأي مشروع تطويري.

وبالرغم من أن قطاع التأمين شهد قبل الأزمة نمواً جيداً ومتسارعاً في حجم الأقساط المحققة وبدا الأمر متجهاً نحو نمو أكبر إلا أننا لم نلاحظ سوى المنافسة المحتدمة على عقود تأمين تكاد تكون معروفة للجميع (تحديداً في تأمين المعامل والمنشآت) وصولاً إلى بروز مشكلة الأسعار غير الفنية "تكسير الأسعار". وفي تحليلنا السابق لنتائج أعمال الشركات يتضح سبب استمرارية هذه الشركات (من الناحية المالية) وماهية أرباحها رغم الأداء الذي يبتعد عن تحقيق القيمة المضافة المرجوة.

وفي الختام، ما يزال حجم السوق السورية ضئيلاً، إذا قورن مع الحجم الممكن تحقيقه بالنظر إلى حجم الاقتصاد السوري ونشاطه وإيقاعه، ويبدو هذا القطاع أكثر ضآلة إذا تمت مقارنته مع مؤشرات عديدة كحجمه في بلدان العالم الإقليمية وسواها، أو مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، أو حجم

تعاملاته مع شركات إعادة التأمين العالمية من بين الأرقام الضخمة للأقساط التي تسدد إلى شركات الإعادة من مختلف البلدان.

المقترحات:

توجد خطوات عديدة يمكن تنفيذها على المدى القصير، بحيث تظهر تأثيراتها في المدى المتوسط، هذه الخطوات كفيلة بتحقيق تحول إيجابي في واقع ودور قطاع التأمين في الاقتصاد وكذلك إحداث تأثيرات ملموسة في الاقتصاد والمجتمع، من هذه الخطوات:

1- زيادة الحد الأدنى لرأس مال شركة التأمين، بما لا يقل عن عشرة أضعاف الحدود الحالية مما يخلق الجديَّة اللازمة من قبل الشركات لاستثمار أموالها في مجالات تنموية حقيقية بعيداً عن تخزينها في المصارف، حيث لا يبدي أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة حالياً في شركات التأمين السورية أي اهتمام بمقدار عوائد استثمار هذه الأموال أو السياسة الاستثمارية للشركة .

2- وضع محفزات وخلق دافع مهم للاندماج بين الشركات لتحقيق الحد الأدنى المطلوب من رأس المال حيث تخلو التشريعات الحالية من المحفزات (الضريبيَّة وسواها) في حال اندماج الشركات وهو ما سوف يكسب سوق التأمين شركات قوية، وبالتالي تخفيض الحاجة لإعادة التأمين بما يؤدي تلقائياً إلى انخفاض حجم العملة الصعبة المدفوعة لمعيدي التأمين وتحسين شروط التفاوض مع معيدي التأمين.

3- تشريع إمكانية الترخيص لشركات تأمين متخصصة بأنواع تأمين محددة (كتأمين الحياة والصحي).

4- تعديل الأنظمة الحالية المُتضمنة أسس استثمار أموال شركات التأمين بحيث تلزم الشركات بتوزيع قنوات استثمار أموالها وعدم الاستمرار بتركيز هذه الاستثمارات في المصارف كودائع.

5- تفعيل ودعم عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض كخطوة هامة على طريق تأمين الائتمان وبخاصة تأمين القروض المصرفية، ومن الأفضل تركيز هذا التأمين على القروض الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

6- إعادة هيكلة المؤسسة العامة السورية للتأمين لتكون قائداً للسوق التأمينية ومنظماً لأعماله، بحيث لا تحتكر وتتحول إلى منافس، وتنفيذ الرؤية الحكومية لهذا القطاع وضرورة أتمتة أعمال المؤسسة العامة السورية للتأمين بإنشاء نظام مؤتمت خاص بها يحاكي الأنظمة الموجودة في شركات التأمين العالمية الكبرى، وتطوير التشريعات الخاصة بالمؤسسة، والعمل على دعم الملاءة المالية للمؤسسة وتطوير كوادرها.

7- تفعيل دور المعهد العربي للتأمين وإقامة دورات تدريبية على مدار العام لعناصر العملية التأمينية كافة وعدم الاقتصار على الجانب النظري بل إقامة دورات وورشات عمل ودورات تطبيقية متتالية ضمن خطة عمل سنوية .

8- تفعيل دور هيئة الإشراف على التأمين لتشكل مظلة الإشراف الوحيدة على كافة مكونات القطاع دون استثناء بواسطة تركيب نظام ربط الشركات ونظام التحقق والرقابة، كما لابد من دعم الهيئة بالكوادر المتخصصة وتوسيع دورها لتشمل الرقابة والإشراف على مكونات القطاع التأميني كافة دون استثناء، بالإضافة إلى توسيع صلاحياتها ليشمل القدرة على التدخل والمعالجة بواسطة نظام ربط الشركات ونظام التحقق والرقابة وأتمتة أعمال الهيئة والانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الآنية.

9- الطلب من الجهات التأمينيَّة كافة نشر الثقافة التأمينيَّة عبر وسائل الإعلام والمحاضرات والندوات وتوسيع التفاعل مع الجمهور ضمن خطة سنوية محددة الأهداف والمراحل والوسائل، تشرف هيئة الإشراف على التأمين عليها وتراقب تنفيذها.

10- البدء بإقامة تجمعات تأمينية لتقاسم المخاطر كمخاطر التأمين الهندسي والحريق والصحي وغيرها ودعم هذه التجمعات بشكل كبير توفيراً للقطع الأجنبي الذي يتم تحويله للمعيد الخارجي.

11- التواصل مع الجهات الرسمية التي يتداخل عملها مع عمل شركات التأمين لتنظيم العلاقة معها ، ووضع أسس التعاون (القضاء –وزارة الصحة –الطب الشرعي.....)

إن اعتماد الخطوات المقترحة لتطوير قطاع التأمين يمكن أن يسهم في جعل هذا القطاع نموذجاً إيجابياً لبقية قطاعات الاقتصاد في إمكانية إحداث التحول الإيجابي والسريع ، والانتقال به من موقعه المتأخر إلى موقعه الريادي والطبيعي في الاقتصاد.

المراجع:

1- التقارير السنوية والربعية الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة 2011-2019م.

2- الاتحاد السوري لشركات التأمين: سوق التأمين السوري، التقرير السنوي 2017م.

3- المركز الاقتصادي السوري، التأمين في سورية بين الواقع وآفاق المستقبل، تقرير خاص،2007م.

4- الشعار، محمد أسامة: تمويل التنمية الاقتصادية في سورية وتفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير جامعة دمشق، 2015م.

5- قزعاط، أسيل: تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو القطاع التأميني واستثماراته في فلسطين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

6- بشماني، د. شكيب، مصطفى، هديل، دور قطاع التأمين (تجاري، تكافلي) في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد 1، 2015.

مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة " الهند – البرازيل – إندونيسيا " مقارنة مع الدول المتقدمة " ألمانيا – فرنسا – بريطانيا"

الباحثة عهد غزاله – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الملخص

يهدف البحث إلى تشخيص مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة " الهند – البرازيل – إندونيسيا " قبل الأزمة وخلالها ،ومقارنة هذا المسار مع نظيره من الدول المتقدمة " المانيا – فرنسا – بريطانيا" ، بعد الإضاءة على أهمية الدول الصاعدة في ميزان القوى الذي انتقل إلى الجنوب ،وعلى أهمية تموضعها الحالي في العام 2030 والعام 2050 .مما يتيح للدول النامية فرصاً للتطور، لم تكن متاحة منذ عقدين من الزمن ،ومنها سورية التي تحتاج لهذه الفرص لتتمكن من النهوض واللحاق بالركب . واعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج الحالة، في سبيل معرفة واقع العلاقات التجارية مع الدول الصاعدة ،ومسارها التاريخي ،من أجل العمل على تطويرها من خلال الفرص المتاحة ،نتيجة تموضع الدول الصاعدة الحالي والمستقبلي في الاقتصاد الدولي . وخلص البحث إلى نمو التبادل التجاري مع الدول الصاعدة ،وارتفاعه بمعدل نمو وسطي أكبر خلال الأزمة ،مقارنة مع

الدول المتقدمة التي تراجع التبادل معها نتيجة ممارساتها في فرض العقوبات الاقتصادية على سورية ،عصا الشمال على الجنوب . وإلى كيفية الاستفادة من التجارب التنموية لهذه الدول ،التي اعتمدت على المشروعات الصغيرة والزراعة الأسرية والصناعات الغذائية وصناعة النسيج ،أي المجالات التي تمتلك فيها سورية إرثا وخبرة. إضافة إلى الصناعات التقنية والبرمجية التي تتفوق فيها كل من الهند والبرازيل . وزيادة تشابك العلاقات من خلال تبادل المعرفة في الحرف التراثية. والعمل على الاستفادة من علاقات هذه الدول مع العالم والتكتلات الدولية ،لتكون بوابة لصادرات سورية إلى العالم.

كلمات مفتاحية : الدول الصاعدة ، الدول المتقدمة ، ميزان القوى ، التبادل التجاري .

The path of trade exchange between Syria and the emerging countries "India - Brazil - Indonesia" compared with the developed countries "Germany - France - Britain"

Abstract

The research aims to diagnose the path of trade exchange between Syria and the emerging countries "India - Brazil - Indonesia" before and during the crisis, and to compare this path with its counterpart with the declining countries "Germany - France - Britain", after highlighting the importance of emerging countries in the balance of power that moved to The South, and the importance of its current location in the year 2030 and 2050, which provides developing countries with opportunities for development that were not available for two decades, including Syria, which needs these opportunities to be able to rise and catch up.

The research relied on the historical approach, the comparative approach, the descriptive and analytical approach, and the case approach, in order to know the reality of trade relations with emerging countries and their historical path, in order to work on developing them through the opportunities available as a result of the current and future positioning of emerging countries in the international economy.

The research concluded that trade exchange with emerging countries increased and increased at a greater average growth rate during the crisis, compared to the declining countries with which trade declined as a result of their practices in imposing economic sanctions on Syria, the stick of the North on the South.

And how to benefit from the development experiences of these countries, which relied on small enterprises, family farming, food industries, and the textile industry, that is, the fields in which Syria has a legacy and experience. In addition to the technical and software industries in which India and Brazil excel. And increase the intertwining of relations through the exchange of knowledge in traditional crafts. And work to take advantage of these countries' relations with the world and international blocs, to be a gateway for Syrian exports to the world.

Key words: emerging countries, declining countries, balance of power, trade exchange.

المقدمة :

بزغت مع بداية القرن الحادي والعشرين دولا نامية أغلبها من جنوب وشرق آسيا ،سميت دولا صاعدة ،هز بزوغها عروش الدول السبع المتقدمة .نهضت رويدا رويدا إلى أن بدأت تنمو بوتائر عالية خلقت لها تموضعا جديدا ،هدد مواضع الدول التي هيمنت على الاقتصاد العالمي لأكثر من نصف قرن ،وغيرت بنموها السريع المشهد الاقتصادي العالمي ،بميل ميزان القوى الاقتصادي لصالح الجنوب الفقير ،وقلصت الهوة مع دول الشمال الغني ،بل وتجاوزت في الماضي القريب عروش بعض الدول الكبرى من حيث حجم الناتج المحلي ،وسيزداد احتلال هذه الدول لمواضع الدول السبع الكبرى في السنوات الاخيرة من هذا العقد .لذا كان لابد من ابراز أهمية مواضع هذه الدول حاليا ،وموضعها في ميزان القوى في بداية عقد الثلاثينات وبداية عقد الخمسينات حسب أحدث الدراسات الاقتصادية ،والبحث في تجاربها التنموية ،التي انطلقت من أهمية الزراعة وتطويرها لتحقيق الأمن الغذائي ،ومن ضرورة التقدم الصناعي من أجل التنمية الاقتصادية ،ومن

أن التقنية والمعرفة التكنولوجية هي الاداة الأساسية للتطوير ،دون الوقوف عند نقلها بل الانتقال إلى مرحلة الابتكار والابداع ،ولا يتم ذلك إلا بالإرادة واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل كفؤ. ورغم هذا التشابه بينها في الأسس لمفهوم الانطلاق ،إلا أن ترجمته إلى سياسات واجراءات تتوافق مع الموارد الطبيعية لكل منها ،جعلت كل دولة تخط طريقا مختلفا في النمو عن الأخرى ،فتم تسليط الضوء في هذا البحث على اقتصادات دول صاعدة ثلاث الهند والبرازيل وإندونيسيا لما سيكون لها من مكانة هامة في الاقتصاد العالمي في العقد المقبل ،ولأهمية تجاربها كلبنة لأي دولة نامية تريد اللحاق بالركب ،وبناء تجربتها الخاصة في ردم الفجوة مع الشمال الغني والدول الصاعدة في الجنوب .

وضمن هذا المشهد الاقتصادي العالمي يعزل الشمال المتسلط سورية عن العالم باستخدام معاييره المزدوجة ضدها ،وخنقها بحصار اقتصادي شديد ،وعقوبات تطال كل من يتعامل معها ،فتحولت العلاقات الاقتصادية السورية مع الدول الأوروبية من الشركاء التجاريين الهامين إلى علاقات شبه صفرية معهم .هذا فضلا عن ما ألحقته الحرب من خسائر اقتصادية باهظة ،لذا يأتي تصاعد تموضع الدول الصاعدة متزامنا مع حاجة سورية لها كشريك بديل عن الدول الأوروبية لصادراتها ووارداتها لتستطيع مواصلة دوران عجلة الانتاج من جهة ،والنهوض من جديد من جهة ثانية. وذلك من خلال الاستفادة من تجاربها التنموية ،وتعزيز التعاون معها لمساعدة سورية في نقل المعرفة التكنولوجية ،فضلا عن الفرصة المتاحة امامها للخروج من فضائها الاقليمي نحو فضاءات جديدة رحبة تساعدها في رسم طريقها الجديد في التنمية ،نتيجة علاقات هذه الدول مع التكتلات الدولية القديمة والحديثة التشكل ،فتكون بوابة لسورية على الدول الافريقية ودول امريكا اللاتينية . وبالتالي تناول الاطار العملي دراسة مسار العلاقات مع الدول الصاعدة الثلاث ،وواقع هذه العلاقات ومقارنتها مع الدول المتقدمة الثلاث المانيا فرنسا بريطانيا ،من خلال

تحليل العلاقات التجارية البينية والانطلاق من نتائج التحليلات لوضع رؤية لتعزيز هذه العلاقات وتطويرها في المستقبل القريب.

مشكلة البحث

إن التحول في انتقال القوة الاقتصادية الذي بدأ يظهر منذ نهاية عقد الثمانينات ،والذي أخذ يؤثر في تموضع الدول وانزياحها ومساهمتها في نمو الناتج العالمي ،إلى أن أصبحت الدول البازغة الجديدة بعد أزمة 2008 ، محركاً أساسياً للنمو العالمي ،في الوقت الذي بدأت فيه الدول الصناعية السبعG7 ،التي سيطرت على اقتصادات العالم لأكثر من نصف قرن بالتراجع والأفول ، ومنها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا . وحسب توقعات شركة PWC لاقتصاد العالم عام 2050 ، ستحظى الدول الصاعدة E7 بالحصة الأكبر من الاقتصاد العالمي ،ومنها الهند والبرازيل وإندونيسيا . هذا التموضع الجديد سيمنح دول الجنوب فرصا استثنائية ومنها سورية ،التي عانت من عصا العقوبات من الدول الصناعية المتقدمة ، فأدت إلى علاقات شبه صفرية معها خلال الازمة ،بعد أن كانت شريكا هاما قبل الأزمة ،وتحظى بمكانة أفضل من الدول الصاعدة .وهذا ما جعل الباحثة تطرح تساؤلات عدة ،محاولة الإجابة عنها في هذا البحث والتي تتمحور حول ما يلي:

- ما هو مفهوم الدول الصاعدة ؟
- ما هو ميزان القوى الحالي والمستقبلي حسب تنبؤات المهتمين بشأن الاقتصاد العالمي في عامي2030 ،2050 ؟
- ما هي ملامح اقتصادات الدول الصاعدة محل البحث وأهم السياسات والإجراءات التي اتخذتها لتطوير اقتصاها؟
- هل يوجد اتفاقيات تحكم العلاقات الاقتصادية بين سورية وهذه الدول وما هو تأثيرها على علاقات التجارة البينية ؟

- ما هو مسار التبادل التجاري مع الدول الصاعدة الثلاث، ومع الدول الصناعية المتقدمة الثلاث قبل وخلال الأزمة ؟
- كيف يمكن رفع نمو التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة الثلاث ،وتعميق العلاقات وتوسيع تشابكها مع الدول الصاعدة محل البحث؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من الناحية النظرية في ابراز التموضع المستقبلي للدول الصاعدة السبعة الكبار ،ومقارنة هذا التموضع مع الدول المتقدمة السبعة الكبار، كما يظهر البحث من خلال الدراسة التي طبقتها الباحثة على أعلى 20 ناتج محلي لدول العالم ، بالانطلاق من النواتج المحلية المعتمدة في دراسة شركة برايس واتر هاوس كوبرز Paw عام 2017 ،بيان حصة قارة اسيا بالأرقام في الأعوام 2016، 2030، 2050 بالمقارنة مع الدول السبعة المتقدمة ليدرك القارئ ميل الميزان الاقتصادي لصالح الجنوب وأن هذا القرن أسيوي أو قرن الجنوب .كما يبرز بالأرقام أهمية تكتلات الدول الصاعدة كتكتل البيركس ودول النعناع وأهمية تموضعها بالنسبة للدول السبعة المتقدمة الكبار في العقدين القادمين .ويحيط البحث القارئ بتجارب ثلاث دول صاعدة (الهند – برازيل – اندونيسيا) ،من خلال الاطلاع على اقتصاداتها ،وكيفية استغلال هذه الدول لمواردها ،واستفادتها من العولمة والظروف الدولية في تطوير ذاتها ،واللحاق بركب الدول المتقدمة في العديد من المؤشرات الاقتصادية أهمها الناتج المحلي . وإن الإحاطة بهذه التجارب الثلاث ، تمكن من ايجاد بوصلة لأي دولة نامية ترغب في تطوير اقتصادها هذا من جهة ،ومن جهة اخرى هناك فرص خلقت

للدول النامية التي مازالت متخلفة عن الركب لم تكن متاحة لها منذ عقدين من الزمن ،إذا احسنت علاقاتها مع هذه الدول ، لما ستحتله هذه الدول من مواقع في ميزان القوى في العقد القادم .

أما من الناحية العملية تركز الدراسة على تشخيص واقع العلاقات التجارية السورية مع الدول الصاعدة الثلاث وتجري مقارنة مع علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة الثلاث ، فتبين مساهمة هذه الدول في إجمالي التجارة السورية مع العالم ، وأهم الصادرات والمستوردات حسب التصنيف الدولي ،وحسب طبيعة واستخدام المواد بالإضافة لأهم المواد المصدرة والمستوردة والتي يمكن من خلال هذه الدراسة التحليلية وضع الأسس التي يمكن الانطلاق منها لإبرام الاتفاقيات التجارية مع هذه الدول بما يساعد على رفع التبادل التجاري بينها وبين سورية . كما يضع هذا البحث امام المعنيين في سورية تجارب هذه الدول والاستفادة من السياسات والاجراءات التي اتخذتها في تطوير الزراعة والصناعة خصوصا النسيجية منها ، كون سورية تتمتع بإرثاً زراعياً وتاريخا عريقا في صناعة النسيج ،وتتمتع بتوفر مدخلات انتاج عديدة بما يتيح إقامة مشاريع مشتركة تعتمد على سلاسل القيمة وبالتالي دخول أسواق دولية جديدة ، هذا من جهة ،ومن جهة اخرى الاستفادة من تجارب هذه الدول في المجال التقني والتكنولوجي ،والعمل على نقلها إلى سورية بوسائل عدة ،مما يوسع ويعمق علاقات التعاون الخجولة الى الآن مع هذه الدول ،وينعكس ايجابا على نمو هذه العلاقات ،فضلا عن الإضاءة على علاقات هذه الدول بالتكتلات الاخرى ،مما يوفر لسورية بوابة لصادراتها الى الدول الأخرى كالدول الافريقية ودول أمريكا اللاتينية ،فتخرج من فضاءاتها الإقليمية إلىفضاءات رحبة تتيح لها فرصا جديدة ومتنوعة.

هدف البحث

- دراسة ميزان القوى في الأعوام 2016 ،2030 ، 2050 وتموضع الدول الصاعدة والمتقدمة ،لمعرفة أهمية تموضع الدول الصاعدة في مركز القوى الذي انتقل من الشمال الى الجنوب ،وإظهار أهمية تموضع تكتلات الدول الصاعدة في ميزان القوى كالبريكس والإضاءة على الدول الصاعدة المسماة بالنعناع.
- استعراض تجارب الدول الصاعدة الثلاث (الهند – البرازيل – إندونيسيا) للاستفادة من هذه التجارب المتفردة في التطور ،وإلقاء الضوء على المجالات التي يمكن لسورية أن تستفيد منها عن طريق الاستثمارات المشتركة أو عن التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والثقافي .
- دراسة مسار علاقات التجارة البينية مع الدول الصاعدة والدول الصناعية المتقدمة وواقع هذه العلاقات ،وإبراز نمو العلاقات التجارية مع الدول الصاعدة محل البحث خلال الأزمة ، وتراجعها مع الدول الصناعية المتقدمة ،لإظهار المسار الحتمي باتجاه الدول الصاعدة في ظل ما تشهده سورية من علاقات شبه صفرية مع شركائها الأوروبيين.
- إظهار السبل لتطوير العلاقات البينية مع الدول الصاعدة محل البحث ، ورفع التبادل التجاري معها ،وتوسيع تشبيك العلاقات الاقتصادية والثقافية والتراثية من اجل الاستفادة من تطورها ومن تموضعها ،من خلال تحديث الاتفاقيات القائمة وإحداث اتفاقيات جديدة .

فرضيات البحث

لمعالجة المشكلة انطلق البحث من الفرضيات التالية:

- ضعف أهمية التجارة البينية بين سورية والدول الصاعدة محل البحث خلال فترة الدراسة الممتدة لعقدين قبل الأزمة وخلالها ،مقارنة بالتجارة البينية لسورية مع الدول المتقدمة قبل الأزمة.

- تصاعد نسبة مساهمة التجارة مع الدول الصاعدة من إجمالي التجارة الدولية لسورية ، وتراجع نسبة هذه المساهمة بالنسبة للدول المتقدمة خلال الأزمة .
- تفاوت أهمية الدول الصاعدة كشريك تجاري لسورية ،والهند الشريك التجاري الأكثر أهمية.
- ضعف مستوى التعاون المؤطر بين سورية والدول الصاعدة محل البحث ،وضرورة تأطير التعاون مع هذه الدول وتطوير الاتفاقيات المعقودة بما يتناسب مع أهمية التموضع الدولي المستقبلي لهذه الدول .
- توفر المقومات والمجالات لتعميق وتفعيل التعاون الاقتصادي بين سورية والدول الصاعدة محل البحث بما يتيح لها فرصا كبيرة للتطور والتقدم الاقتصادي.

حدود البحث

تم دراسة مسار العلاقات التجارية مع الدول محل البحث قبل الأزمة وخلالها ، وبالتالي اعتمدت الحدود الزمنية للدراسة بين عام 2001 وعام 2018 حسب البيانات الأخيرة المتوفرة ، لإجراء المقارنة في المسار بين الدول الصاعدة والمتقدمة . بينما امتدت الفترة الزمنية لدراسة اقتصادات الدول الصاعدة من عقد التسعينات حتى عام 2020 ،لبيان التطورات في اقتصاداتها .وذلك لبزوغ هذه الدول كقوى اقتصادية مؤثرة في نهايات الألفية الثانية . وذلك للوقوف على الفرص المتاحة من اجل الاستفادة من تجربتها وتموضعها الدولي، لتطوير العلاقات البينية معها. وعليه تم حصر الإطار المكاني في سورية والدول الصاعدة الهند والبرازيل وإندونيسيا والدول الصناعية المتقدمة المانيا وفرنسا وبريطانيا .

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى : وليد ابراهيم حذيفة ،القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة "الاقتصاد الهندي أنموذجاً " بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ،جامعة دمشق ،كلية العلوم السياسية،2015 .الهدف منها اظهار دور العولمة كعامل هام من عوامل صعود بعض الدول النامية متخذا من صعود الهند نموجا"،وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن العولمة الاقتصادية خلقت فرصا مواتية لتطور ونجاح اقتصادات بعض الدول النامية خصوصا التطورات التكنولوجية المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات ،حيث تم الغاء المسافات وإزالة القيود والعوائق أمام انتقال السلع والخدمات فازدادت الاستثمارات وتوسعت الانشطة الانتاجية فاستفادت بعض الدول النامية من هذه الفرص لتصبح اليوم دولا صاعدة .
- يتمتع النظام الاقتصادي العالمي بالديناميكية ،ويمتلك العوامل والقوى الدافعة المؤدية إلى تجدده وتغيره في كل مرحلة من مراحل تطوره .
- إن عملية الاصلاح التي نفذتها الهند في تسعينات القرن الماضي ،أدت إلى تصاعد معدلات نمو الاقتصاد الهندي .
- شكل نظام التعليم والتأهيل الذي اعتمدته الهند ،أحد أهم عوامل نجاح الاقتصاد الهندي ،ولاسيما في مجال تقانة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات .
- نجحت الهند في خلق فرص نجاح اقتصادها ،من خلال تنافسية منتجاتها التكنولوجية والخدمية في الأسواق العالمية .
- إن المعدل المرتفع لنمو الناتج المحلي الإجمالي ،وفرص الأسواق الاقتصادية الوفيرة للمنتجات الهندية ،كلها عوامل تؤكد تدعيم مكانة الهند في الساحة الدولية وتجعل منها قوة اقتصادية صاعدة.

الدراسة الثانية : سوزان اغراتيوس وآخرون " البرازيل القوة الصاعدة من امريكا اللاتينية" ،دراسة محكمة صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات عام 2012 .

هدفت الدراسة إلى تبيان طريق البرازيل في تحقيق التقدم ،وإظهار قوتها الإقليمية والدولية والمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها ،وخلصت الدراسة إلى مايلي:

ان البرازيل حققت على مدى العقديين الماضيين استقرارا اقتصاديا ،تجلت بعض مظاهره في انخفاض معدل التضخم ،وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وصل الى 5.1%عام 2008 ،وانخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي ،ونمو الطبقة الوسطى نتيجة استقرار الاقتصاد الكلي ،والحد من التفاوت في الدخول ،وانحسار نسبي للفقر ،كما انها لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي تركت آثاراً سلبية على العديد من دول العالم .وتوقعت الدراسة ان الاستثمار الخاص والاستهلاك المحلي ،سيصبحان المصدرين الرئيسين للنمو في السنوات المقبلة .وبينت أن البرازيل تواجه عقبات صعبة تحول دون استمرار نمو الانتاجية ،وفي مقدمتها ضعف مستوى البنية الأساسية العامة ،ومخزون راس المال البشري ،والمستوى المرتفع من عدم ضمان حقوق التملك والاستثمار الخاص ،إضافة إلى التنافس الخارجي الذي يهدد الصناعات البرازيلية .

الدراسة الثالثة: آمال خالي "دروس التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي" بحث محكم في مجلة العلوم القانونية والسياسية في الجزائر عام 2018 .هدفت الدراسة إلى ابراز دور الدبلوماسية في تشجيع وتنشيط التجارة وتنمية الصادرات ،وتحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي ،وقطاع السياحة وغيرها وتوصلت إلى النتائج التالية:

- فعالية الدبلوماسية الاقتصادية مرتبطة بالظروف الداخلية وتحسين الاطار المؤسساتي والقانوني للاقتصاد الوطني ولاسيما قطاع الاستثمار .
- عدم فصل الدبلوماسية الاقتصادية عن الدبلوماسية العامة التي توظف من أجل تحسين الصورة السياسية والثقافية للدولة من اجل توظيفها للترويج

الاقتصادي ،لاسيما في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية وخاصة في قطاع السياحة .

– تركيز النشاط الدبلوماسي على الشركاء الاقتصاديين الذين يمثلون المصالح الكبرى وعدم إهمال خلق علاقات اقتصادية جديدة من باب تنويع المعاملات الاقتصادية.

– التركيز على الإعلام الدبلوماسي وتطويره.

وترى الباحثة أن بحثها "**مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة الهند – البرازيل – إندونيسيا " مقارنة مع الدول الآفلة**" يتميز عن الأبحاث السابقة بما يلي :

– تناول الباحثة لتموضع الدول الصاعدة E7 والدول المتقدمة G7 عام 2016 ،2030، 2050 وإبراز مقارنة بين عشرين دولة تحظى بحجم ناتج محلية هي الأعلى على المستوى العالمي ،وبيان التغيرات في التموضع سواء بالنسبة للدول المتقدمة والدول الصاعدة الحالية والدول البازغة الجديدة في العقدين القادمين .وبيان اهمية تكتل البيركس ودول النعناع مقارنة بالدول المتقدمة السبع الكبار ،حيث لم يتم في الأبحاث السابقة اعلاه تناول ميزان القوى بهذا التفصيل سواء الحالي أو المستقبلي

– تناول البحث تجارب ثلاث دول صاعدة لكل منها طريقها الخاص في النمو والتطور ،ولها تموضع هام في العقدين القادمين مما يتيح للمعنيين خيارات أكبر في طرح المقترحات الخاصة بالاستفادة من تجارب الدول الصاعدة. بينما تناولت الابحاث السابقة كل منها دولة من هذه الدول ،و جوانب محددة خاصة بها ،فكان هذا البحث اكثر شمولية ويغطي فترة زمنية أطول .

– تناول البحث تحليل مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة " الهند – البرازيل – اندونيسيا وواقع التبادل الحالي" وتمت مقارنته مع

الدول المتقدمة "ألمانيا – فرنسا – بريطانيا " قبل الأزمة وخلالها ،بينما ركزت الابحاث السابقة على الدول نفسها دون التركيز على علاقتها بدولة بعينها

- تجد الباحثة أن هذا البحث هام لسورية ،وذلك لتزامن تصاعد تموضع الدول الصاعدة في ميزان القوى ،مع ما تعيشه من ظروف عزلتها عن شركائها الاوروبيين ،مما يفسح لها منفذا آخر لتبادلاتها التجارية وفرصا لتطوير اقتصادها تحتم عليها العمل على رفع مستوى التعاون معها ،مبرزا السبل والمجالات والمقومات لتحقيق ذلك.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة حتى اكتملت المنهج التاريخي الذي يظهر تطور مسار العلاقات التجارية البينية مع الدول محل البحث ،وتطور اقتصادات الدول الصاعدة لمعرفة تطور نموها ،والاتفاقيات التي تحكم العلاقات معها .إضافة إلى المنهج الوصفي من خلال تشخيص واقع العلاقات التجارية البينية مع الدول محل البحث ، وتسليط الضوء على اقتصادات الدول الصاعدة والتعريف بالدول الصاعدة والدول الآفلة. وبيان تموضعها في ميزان القوى الحالي والمستقبلي ،ومقارنة مسار العلاقات السورية مع الدول الصاعدة والمتقدمة لبيان نمو العلاقات مع الدول الصاعدة خلال الأزمة مقارنة بالمتقدمة من خلال استخدام المنهج المقارن. والمنهج التحليلي الإحصائي، لتحليل البيانات الخاصة بالصادرات والواردات السورية إلى هذه الدول ،للوقوف على واقعها لاستشراف كيفية تطوير العلاقات البينية معها مستقبلا ،والاستفادة من الفرص التي يتيحها تطورها وتموضعها .ومنهج الحالة من خلال اخذ ثلاث دول صاعدة وثلاث دول آفلة من أجل انجاز أهداف البحث.

الإطار النظري

مفهوم الدول الصاعدة ومناخ نشأتها:

من مؤتمر يالطا إلى مالطة خضع العالم إلى نظام ثنائي القطبية والايديولوجيا فانقسم إلى معسكرين ، ليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،واشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي ،ودخل المعسكران في حرب باردة وسباق تسلح عسكري تجاوز الأرض إلى الفضاء .مما أرهق الموازنة المالية للمعسكرين ، لكن في الوقت ذاته ساهم في بروز قوى صاعدة ،تحسن توظيف إمكانياتها لتحقيق مجموعة من الأهداف المجالية ضمن النطاق الإقليمي والدولي ،وتخرج من دوامة التخلف في الجنوب الفقير. ومع نهاية الحرب الباردة وتفرد أمريكا في قيادة العالم ، ركز الليبراليون على المتغير الاقتصادي كمعيار أساسي لقياس قوة الدولة ،وارتكز هدف النظام الأحادي القطبية على العولمة وتحرير التجارة الدولية ،فأصبح المنطق الاقتصادي هو محرك عقول الدول نحو الانتقال إلى الأفضل .وهذا ما أدركته منطقة جنوب شرق اسيا ،حيث عملت على الاستيعاب الكبير للتكنولوجيا ومضامين الفكر الليبرالي ، من خلال فتح أبوابها للاستثمار الأجنبي والانفتاح على السوق العالمية ،فتحسن أداءها بشكل مضطرد. ومع عولمة الانتاج واستفادة دول جنوب وشرق أسيا منها لم تعد الدول المتقدمة بمفردها مسيطرة على الصناعة ،بل اصبحت آسيا مصنعا جديدا ،تتدفق منه المنتجات إلى جميع دول العالم ،مما أدى إلى انتقال تمركز القوة من الغرب إلى الشرق ،وزيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي الذي اصبح ورقة رابحة تهيمن على مسار العلاقات الدولية .

وقد استخدم مصطلح قوى صاعدة لأول مرة من قبل انطوان فان اغتمائيل عام 1981 الخبير الهولندي في مؤسسة التمويل الدولية ،للدلالة على بعض بلدان الجنوب، التي تتوافر فيها شروط تشكل أسواق، لها مقومات نمو متصاعد. لكن

هـذا المفهـوم لـم يخـرج بقائمـة رسـمية إلا فـي العقـد الاول مـن القـرن الواحـد والعشـرين[1]. وانشـغل المحللـون الاقتصـاديون والسياسـيون فـي الشـمال والجنـوب بهـذه القـوى الناهضـة ، فبـرزت تعـاريف كثيـرة منهـا ،تعريـف سـوزان غـراتيس للقـوى الصـاعدة علـى انهـا "الدولـة التـي تجـد نفسـها فـي مسـار تحـول مـن مكانـة دوليـة إلـى أخـرى أعلـى : مـن القـوة الصـغرى إلـى المتوسـطة أو مـن المتوسـطة إلـى الكبـرى أو مـن الكبـرى إلـى العالميـة"[2]. كمـا عرفهـا بنـار تانـك بأنهـا "القـوى الصـاعدة أو الجديـدة بسـبب تنميتهـا الاقتصـادية السـريعة وزيـادة نفوذهـا السياسـي والثقـافي"[3].وقـد اتفـق البـاحثون السياسـيون والاقتصـاديون علـى بعـض محـددات قـوة الـدول الصـاعدة ،وأضـافوا محـددات اخـرى ،فقـد اقتـرح هـانز مورجـا نثـو مفكـر العلاقـات الدوليـة أن القـوة الشـاملة للدولـة يعبـر عنهـا مـن خـلال تسـعة عناصـر : العامـل الجغرافـي ، المـوارد الطبيعيـة ، الطاقـة الصـناعية ، الاسـتعداد العسـكري ، عـدد السـكان، الشخصـية القوميـة ، نوعيـة الحكـم ، الـروح المعنويـة ،نوعيـة الدبلوماسـية [4].فـي حـين رأى جوزيـف س .نـاي ان قـوة الدولـة وقـدرتها علـى لعـب دور مـؤثر نـابع مـن ،الموقـع الجغرافـي ، المسـاحة، المـوارد الطبيعيـة ،العنصـر البشـري ، القـوة الاقتصـادية ،القـوة العسـكرية ،الاسـتقرار الاجتمـاعي ،السياسـة الخارجيـة[5]. أمـا المـؤرخ البريطـاني بـول كينـدي اعتبـر أن عوامـل القـوة فـي القـرن الواحـد والعشـرين تكمـن فـي : حجـم السـكان ، مسـتوى التمـدن ، اسـتهلاك الطاقـة، حجـم النـاتج

[1] - LACZI، :R 2018 **Location choice of the emerging market multinationals**،paper presented at the 6th Copenhagen conference: Emerging Multinational ، Copenhagen ،Denmark ،11-12 oct. 2018.

[2]- مباركية ،منير : صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية ، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند ،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ،الجزائر، جامعة باتنة ،2016 ، ص 47

[3]-TANK، P2012 The Concept of Rising Power، **Norwegian Peacebuilding Resource Centre**

[4]- الهرمزي ، سيف نصرت توفيق : تحليل (هانز مورجانثو) مفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،المجلد 1 السنة 1 العدد 1 ،2013 ، ص 160 ،161 .

[5]جوزيف س . ناي : القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي ،العبيكان للنشر ،السعودية ،2007 ،ص 32 .

الصناعي ، القوة العسكرية [1]. وإذا كانت النمور الأربعة (سنغافورة – تايوان – هونكونغ– كوريا الجنوبية) هي السباقة في هذا الصعود، حيث تصدرت المسرح الاقتصادي العالمي في عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين ،فقد غدت اليوم في مصافي الدول المتقدمة وتحولت من دول ناشئة وفقيرة إلى دول متقدمة مانحة ،يتصدر دخل الفرد فيها دول العالم . فكانت تجربة النمور انموذجا للدول ذات الاقتصادات الصاعدة التي بزغت في نهايات القرن العشرين ،والتي ضاهتها نموا وثقلا اقتصاديا على الساحة الدولية ،كدول البريكس ذات التكتل القاري الكبير الذي ضم كلاً من الصين – الهند– روسيا – البرازيل – جنوب إفريقيا. واليوم تسلط الأدبيات الاقتصادية ضوءها على صعود جديد لدول بازغة تسمى بدول النعناع MINT وهي "المكسيك – أندونيسيا – نيجريا – تركيا"[2] . والركب مستمر من قبل الجنوب الفقير ،حيث تبزغ كل من فيتنام وتايلاند وبنغلادش والارجنتين وتشيلي والفلبين، ومصر والسعودية النجوم الصاعدة من الدول العربية في بداية العقد القادم .

ميزان القوى وتموضع الدول عام 2030 وعام 2050

لطالما سيطرت الدول الصناعية السبع العظمى G7 على اقتصاد العالم ،والتي أقامت اول قمة لها عام 1975،ثم لحقتها كندا عام 1976 ،وكانت مناقشة المخاوف الاقتصادية والتي شملت في ذلك الوقت التضخم والركود عقب خطر نفط أوبك الهدف الأساسي لتشكيلها . وهي كتلة غير رسمية ولا تتخذ قرارات الزامية ،وبالتالي تصريحات قادتها ليست ملزمة . وهذه الدول السبع هي : (الولايات المتحدة – بريطانيا– المانيا – فرنسا– اليابان – ايطاليا– كندا)[3]. إلا

[1]KENNEDY، P1987- **The Rise and Fall of the Great Power "Economic Change and Military Conflict from 1500-to 2000"**، Random House ، New York، pp55 .

[2]See DUROTOYE، 2014The Mint Countries as Emerging Economic Power Bloc **Developing Country Studies State**، Nigeria،vol 4،no15 ،2014.

[3]See: European Commission website.

أن هذه الهيمنة على العالم اقتصاديا بدأت تتضاءل مع بزوغ القوى الصاعدة في نهاية القرن المنصرم ، واستمرارها في النمو والتأثير في الاقتصاد العالمي ،حيث نجحت في تغيير ترتيب الاقتصاديات على مستوى العالم ،وأصبحت اقتصاداتها محركا" لنمو الاقتصاد العالمي ،خصوصا بعد الأزمة العالمية عام 2008 ،التي سرعت في لحاق الدول الصاعدة السبعة (الصين – الهند – روسيا – البرازيل – اندونيسيا – المكسيك – تركيا) E7 بالدول G7 . وهذا ماأكده نوربيرت والتر المستشار لدى دوتشة بنك أن أزمة عام 2008 كانت أزمة الدول الصناعية في الدرجة الأولى ،في حين خرجت الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة منها دون أثر يذكر ،بل يمكن أن تصبح الحصان الذي يجر عجلة الاقتصاد العالمي[1] .

وقد اجرت شركة برايس واتر هاوس كوبرز Paw عام 2017 وهي من أكبر الشركات المهنية في العالم والمتخصصة في الأبحاث والاقتصاديات العالمية بحثا عن العالم 2050 ،توقعت فيه ان تبدأ عددا من الدول الناشئة في تخطي اقتصاديات الدول المهيمنة ،والتي ستشهد انخفاضا في نموها الصناعي كألمانيا واليابان. وانطلقت الدراسة في تحليلاتها من بيانات صندوق النقد الدوليIMF لعام 2016 ،فتضمنت بداية التقرير مقارنة اقتصاد الدول الصناعية G7 مع الدول الصاعدة E7 عام 2016 ،وتوقعت النمو في نواتجها عامي 2030 و 2050 ،وأن الناتج العالمي سوف يتضاعف عن عام 2016 في العام 2042 ، بمعدل نمو سنوي 2.6 % ،وسيكون هذا النمو بفعل نمو الناتج المحلي في الدول الصاعدة E7 التي ستنمو بمعدل نمو 3.5 % خلال الفترة المذكورة ،وبفعل اقل لنمو الناتج المحلي لدول G7 التي ستنمو بمعدل نمو 1.6 % . وفي عام 2050 ستكون حصة الدول الصاعدةE7 50% من الناتج العالمي ،بينما لن تتعدى حصة الدول G7 نسبة 20 % من الناتج العالمي . وإذا كان

[1] Walter ، N2009 Worldwide recession-How deep ،how long? ، **Deutsche Bank research**،august.

هـذا التوقـع قبـل كوفيـد 19 فـإن إدارة الـدول الصـاعدة لأزمـة مـرض كوفيـد 19 اثبتـت تفوقهـا علـى الـدول الصـناعية G7 ،والتـي كشـفت هشاشـة اقتصـادها بعـد كوفيـد 19. الأمـر الـذي دفعنـا إلـى تسـليط الضـوء علـى توقعـات شـركة Pwc للعـالم فـي عـامي 2030 و2050 ،خصوصـا بعـد اسـتمرار الصـين فـي النمـو بعـد أزمـة كوفيـد فـي الوقـت الـذي تراجعـت فيـه معـدلات النمـو وبشـكل سـلبي فـي دول G7. وقـد اكتفـت الباحثـة بأخـذ التوقعـات مـن التقريـر فقـط لعشـرين دولـة حيـث كانـت كالآتي:

جـــدول رقـــم (1) توقعـــات شـــركة Pwc للعـــالم للنـــواتج المحليـــة بســـعر الســـوق مليار دولار$

ترتيب الدول	2016		2030		2050	
	اسم الدولة	الناتج المحلي	اسم الدولة	الناتج المحلي	اسم الدولة	الناتج المحلي
1	الولايات المتحدة	18562	الصين	26499	الصين	49853
2	الصين	11392	الولايات المتحدة	23476	الولايات المتحدة	34102
3	اليابان	4730	الهند	7841	الهند	28021
4	المانيا	3495	اليابان	5468	اندونيسيا	7275
5	بريطانيا	2650	المانيا	4347	اليابان	6779
6	فرنسا	2488	بريطانيا	3530	برازيل	6532
7	الهند	2251	فرنسا	3186	المانيا	6138
8	ايطاليا	1852	برازيل	2969	مكسيك	5563
9	برازيل	1770	اندونيسيا	2449	بريطانيا	5369
10	كندا	1532	ايطاليا	2278	روسيا	5127
11	كوريا الجنوبية	1404	كوريا الجنوبية	2278	فرنسا	4705
12	روسيا	1268	مكسيك	2143	تركيا	4087
13	استراليا	1257	روسيا	2111	كوريا الجنوبية	3539
14	اسبانيا	1252	كندا	2030	السعودية	3495
15	المكسيك	1064	اسبانيا	1863	نيجريا	3282

16	اندونيسيا	941	استراليا	1716	ايطاليا	3115
17	تركيا	830	تركيا	1705	كندا	3100
18	نيذرلاند	770	السعودية	1407	مصر	2990
19	السعودية	638	بولاند	1015	باكستان	2831
20	الارجنتين	542	نيذرلاند	1007	اسبانيا	2732

البيانات من تقرير شركة Pwc عام 2017 التي بنت توقعاتها منطلقة من بيانات الدول الواردة في صندوق النقد الدولي IMF

نلاحظ من الجدول أن ترتيب الدول السبع الأولى حسب الناتج المحلي بسعر السوق عام 2016 هي (الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – اليابان – المانيا – بريطانيا – فرنسا – الهند)، حيث تهيمن خمس دول صناعية كبرى على اقتصاد العالم وتشاركها دولتان صاعدتان الصين والهند ،ونجد أن هذه الهيمنة للدول الخمس ستتضاءل في عام 2030 ،حيث ستتجاوز الصين الولايات المتحدة لتصبح الأخيرة في المرتبة الثانية ،وتتقدم الهند من المرتبة السابعة إلى الثالثة لتزيح اليابان وتتبوأ مركزها، وتصبح الأخيرة في المرتبة الرابعة ،فيبدأ أفول الدول العظمى لصالح الدول الصاعدة .ويستمر المشهد عام 2050 ، لكن بتحول أكبر في مركز الثقل ،حيث ستهيمن اقتصادات اربع دول صاعدة من بين سبع دول الأعلى في العالم وهي الصين– الهند – اندونيسيا – البرازيل ،بناتج محلي متوقع حسب بيانات الجدول اعلاه تبلغ قيمته 91.6 ترليون دولار ،بينما لن يتجاوز ناتج الدول الأخرى الولايات المتحدة الأمريكية – اليابان – المانيا قيمة 47 ترليون دولار .

جدول رقم (2) تطور النواتج المحلية مليار دولار $

الكتل	2016		2030		2050	
	الناتج	النسبة	الناتج	النسبة	الناتج	النسبة
اسيا *	22186	63%	47956	108%	108870	172%
أسيا	17456	49%	42488	96%	102091	161%
G7	35309	100%	44315	100%	63308	100%
E7	19516	55%	45717	103%	106458	168%
بيركس	16961	48%	39977	90%	91472	144%
نعناع	3250	9%	7172	16%	20207	32%

أسيا* نواتج الدول الأسيوية بما فيها اليابان ،هذه البيانات محسوبة من قبل الباحثة لنواتج 20 دولة الواردة في الجدول رقم (1)

نلاحظ من الجدول أعلاه اهمية قارة اسيا وهذا ما جعل الكثير يطلق على القرن الواحد والعشرون أنه أسيوي ،فإن كانت تشكل نواتجها المحلية 49% من مجموع النواتج G7 ،دون اليابان ومعها نسبة 63 % عام 2016 ، فإنها في عام 2030 ستتجاوز مجموع النواتج المحلية لدول G7 ، وستستمر عام 2050 بالنمو لتتجاوزها بنسبة 61 % دون اليابان . ومع اليابان 72 % مما يؤكد انتقال مركز القوة الاقتصادية إلى آسيا، وتمركزها في جنوب شرق اسيا. يقول جوزيف اس ناي أنه في عام 1870 شكلت أسيا أكثر من نصف سكان العالم وانتاجه، و بحلول عام 1900 وبعد الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا انكمش نصيب آسيا إلى خمس الناتج العالمي ،وبحلول عام 2050 ستكون آسيا على طريق العودة إلى سابق نصيبها التاريخي[1].

أما تكتل البريكس شكلت أهمية اقتصاداته عام 2016 حوالي نصف اقتصادات G7 والمتوقع أن ترتفع عام 2030 إلى 90 % منها وتتجاوزها عام 2050 بنسبة 44 % مما يؤكد أفول اقتصادات الدول الصناعية وتراجع هيمنها على اقتصادات دول العالم، واستئثار دول ناهضة جديدة بمكانها ،خصوصا دول البريكس، والتي

[1]See : S.NYE، J 2004 Soft Power " The Means to Success in World" **Public Affairs**.

يزيد من وزنها في النظام العالمي ، إضافة إلى نموها الاقتصادي ، مساحتها التي تشكل 30% من مساحة دول العالم ،وتضم نحو 43 % من عدد سكان العالم .هذا فضلا عن امتلاكها الاحتياطي العالمي الأكبر من العملة النقدية بالمشاركة مع مجموعة من الدول الصاعدة الأخرى مثل إندونيسيا والمكسيك. إن النمو المبهر لدول البريكس، جعل جيم أونيل رئيس بنك غولدمان ساكس يدلي في تقرير حلم البريكس 2050 ان بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي ،تتجه نحو دول جديدة كالبرازيل وروسيا والهند والصين بدل القوى الاقتصادية التقليدية كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي .وستعاد هيكلة الاقتصاد العالمي وتتغير مراكز النفوذ عالميا مع حلول عام 2050[1]. فرغم الاختلاف الكبير بين دول البريكس في مواقعها الجغرافية وقدراتها الاقتصادية وأنظمتها السياسية، وثقافاتها ومصالحها ،إلا أنها تسعى جاهدة لإعادة التوازن في الاقتصاد العالمي[2] بتطوير اقتصاداتها وحمايتها من الأزمات المالية ،وخلق مراكز نفوذ بعيداً عن الهيمنة الأمريكية. حيث بدأ دور هذه المجموعة واضحا بقوة ،سواء في المحافل الدولية ،أو التحالفات والاصطفافات الجديدة التي يشهدها العالم . وقد عد الكثير من الخبراء والمحللين أن الصين والهند اكبر محتكري ثمار العولمة وأكثر قدرة على مواجهة حرب تجارية واسعة على المسرح الدولي ،فهذا القرن هو عبور الجنوب للشمال الذي كان حكراً على الشمال . وأكد هذا الصعود مايكل شيفر في تقريره الذي أعده بعنوان الولايات المتحدة والقوى الصاعدة ،حيث بين أن القرن الواحد والعشرين يشهد مزيدا من التنافس على القوة والموارد ،واعتبر هذا القرن هو قرن القوى الصاعدة ،وان مركز الثقل سيكون في

[1] Goldman Sachs2003 ،global investment research.Dreaming with BRICS:The Path to 2050،Oct.

[2] عبد الكريم ، الطيف : دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون من أجل نظام عالمي متعدد القطبية ،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، عدد 30 ، 2014 ،ص 13 .

منطقة جنوب شرق اسيا .ومن المحتمل أن يقود العالم الواصلون الجدد بقيادة كل من الصين والهند[1]. ولابد من الاشارة إلى دول النعناع الدول الصاعدة الجديدة (تركيا- نيجريا- اندونيسيا- مكسيك) حيث ستصل أهمية اقتصاديات هذه الدول البازغة إلى 32% من اقتصاديات G7 العظمى عام 2050 وهي بذلك تعتبر قوة اقتصادية بازغة لايستهان بها[2].

هذا التموضع المستقبلي لاقتصاد الدول جعل اهتمام الباحثة ينصب على دراسة العلاقات الاقتصادية لسورية مع الدول الصاعدة الهند واندونيسيا والبرازيل ومقارنها مع علاقاتها مع الدول المتقدمة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ،لتقديم المقترحات التي تجعل سورية تستفيد من الفرص التي يتيحها تقدم هذه الدول . والجدول التالي يبين التموضع المستقبلي للدول محل البحث.

جدول رقم (3) ترتيب الدول محل البحث عالميا عامي 2030 2050 **مليار دولار $**

2016	الدولة	GDP	2030	الدولة	GDP	2050	الدولة	GDP
4	المانيا	3465	3	الهند	7840	3	الهند	28021
5	بريطانيا	2650	5	المانيا	4347	4	اندونيسيا	7275
6	فرنسا	2488	6	بريطانيا	3530	6	برازيل	6532
7	الهند	2251	7	فرنسا	3186	7	المانيا	6138
9	برازيل	1770	8	برازيل	2969	9	بريطانيا	5369
16	اندونيسيا	941	9	اندونيسيا	2449	11	فرنسا	4705

جدول معد من قبل الباحثة ،مصدر البيانات تقرير مؤسسة Pwc عام 2017

لمحة عن اقتصادات الدول الصاعدة محل البحث

[1]SCHIFFER، M2007 The US & Raising Power **National Council Mapping Global Future**، pp .13

[2] See :FRIDMAN،G2009 -**The Next 100 Years A Forecast For the 21 Century** ، New Yurk، Anchor Books.

دولة الهند

بين العالم الاقتصادي أنغوس ماديسون في دراساته التاريخية أن الاقتصاد الهندي حسب الناتج المحلي مقاسا بالقوة الشرائية كان يتصدر العالم عام 1000 وبحصة تجاوزت 30% من الناتج العالمي ،وانخفضت عام 1500 إلى 25% متساوية مع الصين مع الحفاظ على المركز الأول ،وكذلك الأمر عام 1700 بحصة تقرب 23% من الناتج الاجمالي العالمي ،وتراجع إلى 10% عام 1870، واستمر بالانخفاض بعد الاحتلال البريطاني إلى ان وصل حوالي 3% عام 1950[1]. بعد الاستقلال عادت الهند لتوق العظمة ،لكن واجهتها الكثير من التحديات لإعادة تثبيت موقعها في الاقتصاد العالمي ،لعل اكبرها الفقر والتخلف .إلا أن خصائصها الجغرافية شكلت دائما ركيزة لانطلاقها نحو العالمية ،واستطاعت منذ القدم التأثر والتأثير في محيطها الإقليمي ،فمساحتها الكبيرة التي تقدر ب 3287.5 ألف كم2 وشواطئها الطويلة على المحيط الهندي التي سهلت لها الملاحة البحرية مع الشرق الأوسط وإفريقيا وشرق آسيا ،لكون هذا المحيط يشهد ازدحاما في حركة نقل النفط ومنتجاته ،مما أعطاها موقعا استراتيجيا هاما ،إضافة إلى الخلائط المتعددة من المعادن. وقد قابل أهمية الموقع الجغرافي ،تميز جغرافي داخلي ،فجبال همالايا وتأثيرها على الرياح الموسمية ،وقمة كانغ شين يونغا تعتبر خزانا ثلجيا لأهم الأنهار دائمة الجريان ،وما لذلك من أهمية اقتصادية زراعية[2]. ولعل الثقافة والسياحة هي أدوات الدولة في قوتها الناعمة ،فكانت الكثير من المعالم التاريخية والجغرافية التي وضعت الهند دائما في قائمة التراث الانساني العالمي كوادي جلمارج المغطى بالزهور ،وتاج محل ،كهوف الإليفانتا، معبد الشمس ،وغيرها الكثير[3]. إن البنية السكانية والتنمية البشرية من المقومات الهامة للاقتصاد الهندي ،فهي تحتوي على خمس

[1]See: MADDISON، A 2007،Data table ،Contours of the World Economy 2030،Oxford.
[2] State of India Agriculture 2011-12.India Agriculture Report.
[3] See: Unesco World Heritage ،deferent year.

سكان العالم تقريبا وتحتل بذلك المركز الثاني بعد الصين .ويبين الجدول التالي تطور عدد السكان ،والذي من المتوقع أن يتجاوز عدد سكان الصين في بحلول عام 2027 [1].

جدول رقم (4) تطور عدد السكان في الهند

العام	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2005	2010	2015	020
عدد السكان مليون نسمة	395	495	621	677	936	1021	1103	1186	1310	380

– India Statistic & Factc ، Statistical Year Book India different year 1950–2010

لقد أنشأ جواهر لال نهرو عام 1951 المعاهد الهندية السبعة الأولى في التكنولوجيا ،والمعاهد الهندية الستة في إدارة الأعمال ،فأنتجت المعاهد نخبة علمية استثنائية . وأبرز مؤسسات البحوث والتكنولوجيا تقع في مدينة بنغالور ،المعروفة بوادي السليكون الهندي ،وصناعة السيارات والمعلوماتية والهواتف والساعات. وللهند محطة أبحاث في القارة المتجمدة الجنوبية من أجل استثمار ثروات القارة مستقبلا وعدم تركها لاحتكار الآخرين[2]. واستطاعت الهند عبر رأسمالها البشري دخول النادي النووي عام 1974، وإطلاق عملية بوذا المبتسم ،وكسر احتكار عالم الشمال لعضوية النادي النووي[3]. كما دخلت عصر الفضاء بإطلاق عدد من الأقمار الصناعية ،وأصبحت الهند ضمن البلدان الأولى القادرة على إطلاق الأقمار الصناعية. سيطر القطاع العام على إدارة الاقتصاد منذ الاستقلال حتى منتصف الثمانينات ،فتم تحديد مجالات القطاع الخاص الكبير والصغير واتخذ مهما غاندي سياسة الاعتماد على الذات ، وأكمل جواهر نهرو

[1] See : United Nation Department of Public Information ،World Population Prospects ،The 2015 Revision

2 انظر : بوالو ،جون جوزيف : الاقتصاد الهندي ، ، دمشق ، وزارة الثقافة ،2011 .

3 تشامبان ، بيرت :العقيدة العسكرية ، ترجمة طلعت الشايب ، المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،2015 ،ص 131 .

هـذه المسـيرة لتحقيـق الاكتفـاء الـذاتي ،فـتم تأسـيس صـناعات كثيفـة العمالـة ،خصوصـا فـي مجـال النسـيج ،مـن خـلال رفـع شـعار وجـود مغـزل فـي كـل بيـت . وقـد تطـورت هـذه الصـناعة إضـافة إلـى صـناعة الملابـس حتـى تبـوأت المرتبـة الثالثة على العالم في الصادرات النسيجية والمرتبة السابعة في الملابس .

جدول رقم (5) الصادرات الهندية من النسيج والملابس مليار دولار$

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	المرتبـة علـى العـالم عـام 2019
نسيج	2.1	4.3	5	7.8	13	17	17	3
ملابس	2.5	4.1	5.1	8.2	11	18	17	7

World Trade Statistical Review top ten exports and imports of textile & clothes deferent year

بـدأت الهنـد سياسـات الاصـلاح بعـد أزمـة المـدفوعات 1980 والتـي تفاقمـت عـام 1988 ،فأصـبحت الهنـد أضـخم بلـد مـدين فـي أسـيا ،ممـا قادهـا إلـى مرحلـة ثانيـة مـن الاصـلاح ، ففـتح مجـال الاسـتثمار أمـام الهنـود بحريـة تامـة ،وسـمح للأجانـب بالاسـتثمار بنسـبة 51% كمـا فـتح البـاب أمـام صـناعة السـيارات والاتصـالات وخـدمات المعلوماتيـة نتيجـة الانفتـاح علـى الثـورة التكنولوجيـة ،وتعزيـز الابتكـار وتحسـين بيئـة الأعمـال ،وتحريـر القطـاع التجـاري والمـالي ،وإعـادة هيكلـة القطـاع العـام ،بعـد إدراك الحكومـة انـه لا يمكـن ان يكـون لوحـده قـاطرة الاقتصـاد[1]. نمـا النـاتج المحلـي ،ونهـض الفيـل الهنـدي الـذي تضـعه التوقعـات فـي المرتبـة الثالثـة على العالم عام 2030 كما أشرنا سابقا .

جدول رقم (6) تطور الناتج المحلي مليار دولار $

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2030	050

[1]MUKHERJI ،R2009 The State Economic Growth and Development in India **India Review** ،vol 8،no 1، p p 81-106

النـــاتج المحلـــي بســـعر السوق	301	366.6	476.6	834	1708	2104	2593	7840	3021

The World Bank، different year

أولـت الهنـد اهتمامـا كبيـرا لقطـاع الزراعـة واضـعة نصـب عينيهـا ،أن الهنـد قـوة زراعيـة عالميـة ، فاعتمـدت سياسـات التصـدير الزراعـي ، وحـددت السـلع الضـرورية للأمــن الغــذائي والتــي ستخضــع لقيــود التصــدير ، وتجمعــات الانتــاج الموجــه للتصـدير ،ووقعـت مـذكرة تفـاهم لزيـادة مشـاركة التعاونيـات فـي الصـادرات الزراعيـة لسـلطات الدولـة والمـزارعين المصـدرين ،وأنشـأت بوابـه لـربط المـزارعين مـع بعضـهم ،ومنصــة للمصــدرين ،وشــكلت خليــة لدراســة الســوق ،ووضــعت خطــة لأهــم عشــر منتجات وعشر دول مستهدفة للتصدير.

كمـا شـكلت لجـان لمجموعـات البطـاطس والبرتقـال والعنـب وتشـكيل مجـالس لكـل مـن القطـن والـدبس والشـاي والكـاجو ومجلـس تـرويج البـذور الزيتيـة .ودخلـت فـي اتفاقيـات تجاريـة تفضـيلية مـع الاتحـاد الجمركـي للجنـوب الافريقـي ،ومـع الكوميسـا (السـوق المشـتركة لشـرق وجنـوب إفريقيـا)التـي تضـم 19 دولـة .وأدركـت الهنـد أهميـة سلاسـل القيمـة الزراعيـة بـين المقاطعـات ،فأقامـت مشـروع سلاسـل القيمـة فـي ولايـة مـاهرا اشـترا التـي تتكـون مـن 36 مقاطعـة فسـاعدت 20 مليـون أسـرة زراعيـة [1].وتتمثـل اهميـه الصـادرات الزراعيـة فـي الاتـي، علـى التـوالي ،الارز والتبـغ والكـاجو والفسـتق وزيـت الخـروع والفواكـه والخضـروات ولحـم الجـاموس والسـكر. ويبـين الجـدول التـالي تطـور الصـادرات الزراعيـة الهنديـة وهـي ضـمن قائمـة الـدول المصدرة للمنتجات الزراعية الأعلى على العالم.

جدول رقم (7) تطور الصادرات الزراعية **مليار دولار $**

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	19
الصـــــــادرات الزراعية	2.5	6.3	5.8	10.3	23	35	21.5	21.2	24.1	37

[1] See :Weep Ministry of Industrial & commerce

World Trade Statistical Review

deferent years

عملت الهند على تنويع صادراتها ،حيث يبين الجدول التالي تطور الصادرات البضاعية والصادرات الخدمية مع الواردات منها، وتتمثل الصادرات البضاعية في المنتجات الزراعية والأدوية والمنسوجات والكيماويات ومعدات النقل وأهمها المنتجات الهندسية والتي تشكل ربع الصادرات البضاعية تقريبا .بينما تتمثل الواردات منها ،في النفط والذهب والأحجار الكريمة والفحم والمواد الخام[1] .ونلاحظ من الجدول أهمية الصادرات الخدمية ،حيث تستحوذ الخدمات البرمجية على الحصة الأكبر منها ،تليها أهمية خدمات السياحة والسفر فقد تبوأت الهند المرتبة الرابعة عالميا عام 2019 [2]. وإن أهم الشركاء المستوردين من الهند الولايات المتحدة الأمريكية والتي تستورد15%من الصادرات الهندية تليها الإمارات العربية بنسبة 10% ثم هونكونغ فالصين، بينما تعد الصين المصدر الأهم للواردات الهندية[3].

جدول رقم(8) تطور الصادرات والواردات **مليار دولار$**

عام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
صادرات بضائع	17.9	30.6	42.2	99.6	226	267	324
واردات بضائع	23.6	34.7	50.4	143	352	394	483
صادرات خدمات	4.6	6.7	17.5	69.1	117	155.7	213.7
واردات خدمات	5.9	10	14.1	58	114	122	170

World Trade Statistical Review deferent table deferent years

على الرغم من التقدم الذي احرزه الفيل الهندي في مكانته العالمية ،إلا انه مازال أمامه تحديات كثيرة تواجه مساره ومستقبل صعوده نحو مرتبة القوة العالمية ،

[1]HUSAIN،N2017 Analytical Study of Foreign Trade Performance in India **International Journal of Trade &Commerce** . vol 6، no 2،pp 507-518.

[2] Highlights of World Trade 2019،chaoter11.

[3] See :Annual Report of Ministry of Commerce and Industry 2020 ، Government of India and DGCIS.

أهمها الفقر وتدني مستوى الدخل قياسا بالدول المتقدمة والزيادة السكانية العالية والتفاوت الطبقي ،والتنموي بين الأقاليم في النمو ،إضافة إلى التحديات البيئية والأمنية والطاقية والاضطرابات في دول الجوار. لكن إرادة الهند في تصدر الاقتصادات العالمية ،يجعلها تفعل ما بوسعها لانعاش وتنشيط قصة النمو في الهند وتحويل التحديات إلى فرص ،واستثمار الزيادة السكانية بتحويلها إلى قوى عاملة منتجة في سوق العمل الهندي والعالمي.

البرازيل :

أصبحت تعرف باليابان الجديدة ،أكبر دولة في أمريكيا الجنوبية ،تبلغ مساحتها الاجمالية 8.54 مليون كيلومتر مربع وتعداد سكاني 204 مليون نسمة ،خرجت من أدغال الأمازون لتقدم تجربة فريدة وملهمة للشعوب من وسط ركام التخلف وقساوة الظروف .استفادت من غناها بالموارد المعدنية التي ساهمت مع القطاعات الاخرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والحصول على حصة كبيرة من الناتج الاجمالي على المستوى العالمي . تعد البرازيل عملاقا زراعيا نظرا لحجم المساحات الزراعية الكبيرة والتي تبلغ نحو 50 مليون هكتار، فهي الدولة الاولى في انتاج البن[1] والحوامض والكاكاو ،ومن الدول الأولى في انتاج السكر والقطن والصويا والقمح والنبيذ ،فهي لا تغادر المراتب الخمسة الأولى على العالم في العديد من المحاصيل الزراعية [2]،ويعتبر التصنيع الزراعي احد اعمدة تجارتها الخارجية . كما تمتلك 200 مليون راس من الماشية ،ما يعادل 13% من إجمالي ثروة العالم[3] ،وهي واحدة من أكبر دول العالم في انتاج اللحوم بطاقة انتاج سنوية مقدارها 15 مليون طن كما تحتل المرتبة السادسة انتاجا للألبان [4]، والجدول التالي يبين تطور صادرات البرازيل الزراعية ،حيث تصدرت المرتبة

[1] International Coffee Organization ،data as at Feb،2020.

[2] See : FAO-Statistics ،deferent year.

[3] عبد العاطي ،محمد ،البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية ،مركز الجزيرة للدراسات ،سلسلة ملفات القوى الصاعدة ،قطر، 2010 ،ص16 .

[4] FAO-Statistics ،abid.

الثانيــة عــام 2019 بعـد الولايــات المتحـدة الامريكيــة والمرتبــة الثانيــة فــي المنتجــات الغذائية على مستوى العالم.

جـــــــــدول رقـــــــــم (9) تطـــــــــور الصـــــــــادرات الزراعيـــــــــة

مليار دولار $

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	المرتبة على العالم 2019
الصادرات الزراعية	9.7	15.6	15.4	35	69	80	89	2

World Trade Statistical Review top ten exports and imports of agricultural product different year

وقـد دعمـت الحكومـة الخصوصـية الجغرافيـة لتصـل إلـى مـا وصـلت اليـه مـن هـذا التميـز ،مـن خـلال دعـم الابتكـار الزراعـي وتقـديم مـنح للمبتكـرين الـزراعيين ،وإشـراك البلـديات والمنظمـات الاجتماعيـة غيـر الحكوميـة والشـركاء الانمـائيون والمصـارف ومؤسسـات التمويـل الصـغير والجامعـات ،جنبـا الـى جنـب مـع الدولـة فـي تنفيـذ بـرامج تنميـة الريـف والزراعـة ومكافحـة الفقـر. وحاولـت الوصـول إلـى أكبـر عـدد مـن الأسـر الريفيـة خصوصـا الـذين يملكـون مسـاحات محـدودة مـن الأراضـي لتعزيـز الزراعـة الأسـرية. إضـافة إلـى بـرامج الاصـلاح الزراعـي والائتمـان الزراعـي والتـأمين علـى المحاصـيل والثـروة الحيوانيـة وضـمانات الحصـاد . وأسسـت الدولـة منتـدى الأمانـات العامـة للزراعـة الأسـرية وانضـمت البرازيـل إلـى السـوق المشـتركة للمخـروط الجنـوبي . كمـا تعاونـت الحكومـة مـع البنـك الـدولي ومنظمـة الأغذيـة وبرنـامج الأغذيـة العـالمي والمعهـد الامريكـي للتعـاون فـي مجـال الزراعـة ،الـذي أدى إلـى تطـوير المعرفـة الزراعيـة والمشـاركة فـي الأنشـطة الراميـة لتنشـيط التعـاون بـين بلـدان الجنـوب . أسسـت صـندوق الاسـتثمار فـي السـكان الـريفيين وهـو يـدعم التعـاون بـين بلـدان الجنـوب ضـمن أمريكـا الجنوبيـة والكـاريبي وخارجهـا مـن خـلال تبـادل المعرفـة والاسـتفادة مـن مواءمـة التكنولوجيـات الزراعيـة مـن خـلال تقـديم منحـة للمشـاركة فـي

تمويل سوق الابتكارات الزراعية البرازيلي ،وتقديم منح لأفضل الممارسات في سوق الابتكارات الزراعية[1].

وتعد البرازيل من الدول المصنعة في مجالات عدة ،حيث تعتبر صناعة اليخوت وناقلات النفط والقاطرات من أهم ركائز الصناعات البرازيلية الثقيلة ،إضافة للبرمجيات في العمل المصرفي ،والالكترونيات والأثاث والأحذية والورق وأجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية ،وهي رائدة في مجال صناعة الطائرات (إمبراير) التي تعد ثالث أكبر شركة مصنعة للطائرات التجارية في العالم[2] كما تحتل المركز الخامس في صناعة المطاط والسادس لسوق مستحضرات التجميل والمرتبة السابعة في الصناعات الكيميائية[3]. وهي تحتل المرتبة الثانية في أمريكا الجنوبية بعد فنزويلا في انتاج النفط .وتعتمد على قصب السكر لإنتاج الكحول وصناعة السكر والإيثانول كطاقة بديلة حتى أصبحت تعد من أكبر دول العالم انتاجا للإيثانول. وهي تحتل مراكز متقدمة في مجال توليد الطاقات المتجددة وتوليد الطاقة من المياه ومن الكهرباء ومن المصادر النووية. وفي الوقت ذاته تعتبر من أبرز مستهلكي الطاقة .ونبين في الجدول التالي تطور الصادرات والواردات البرازيلية من السلع والخدمات.

جدول رقم (10) تطور الصادرات والواردات البضاعية مليار دولار$

عام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
صادرات بضائع	31.4	46.5	55	118.5	201.9	191	222.6
واردات بضائع	22..5	53.7	58.5	77.6	191.5	179	184.1
صادرات خدمات	3.7	6	8.8	16.9	29.2	33	33.2
واردات خدمات	6.7	13.1	15.8	26.1	57.8	69	67

[1] انظر : سيلفا ،باولو: مدير البرنامج القطري الاستثمار في السكان الريفيين ، الجمهورية البرازيلية ، مذكرة مقدمة للمجلس التنفيذي ،الدورة السابعة عشرة بعد المئة ،نيسان ،2016 .

[2] انظر: فوريرو ،جوان ، كيف اصبحت "إمبراير" البرازيلية ثالث أكبر مصنع للطائرات التجارية في العالم ،الشرق الأوسط ،تشرين ثاني ، عدد 11681 .

[3] See: UNSD statistics ،deferent year.

Trade Statistical Review deferent table deferent years

ولعل من أهم العوامل التي ساعدت البرازيل على تنويع صناعاتها الثقيلة هي الاستثمارات الأجنبية التي وطئت أرضها منذ اوائل القرن العشرين ،فكانت البرازيل بسوقها الضخم ووفرة مواردها الطبيعية وخصوصيتها فضلاً عن أنها بوابة للوصول إلى الأسواق في العديد من دول أمريكا اللاتينية من خلال تكتل MERCOSUR ، مغرية للشركات المتعددة الجنسيات ، ،مما جعل البرازيل قاعدة تصديرية لهذه الشركات ،ووفر لها منفذاً لتلقي التكنولوجيا واكتسابها . فتحرير الاقتصاد البرازيلي عام 1990 والزام الشركات المحلية مواجهة المنافسة العالمية ،وإزالة القيود عن الاستثمار في قطاعي الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية ،سهل نقل التكنولوجيا ،فأصبحت تمتلك أكبر سوق لتكنولوجيا المعلومات في امريكا اللاتينية .ودعمت البرازيل عملية نقل التكنولوجيا وتوطينها بالاهتمام بالبحث والتطوير العلمي[1]. هذا التطور في مجال الزراعة والصناعة والخدمات ،انعكس على الناتج المحلي ،حيث اثمرت إرادة حكامها في إخراجها إلى دائرة الضوء ،والصعود إلى المرتبة التاسعة بالنسبة للناتج المحلي بأسعار السوق في عام 2016 ،والتوقع ان تتربع في المركز السادس عالميا عام 2050 كما ذكرنا سابقاً . إن السياسات التي استخدمتها البرازيل وأهمها الاستراتيجية المبتكرة التي يقودها الدخل كبرنامج بولسا فاميليا الذي يقدم تحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة ،ووضع حد أدنى للأجور ،وسياسة الائتمان من خلال البنوك العامة ،وزيادة استثمارات الدولة خلقت من خلال إعادة توزيع الدخل، محرك اقتصادي داخلي قوي ، ربط بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي . وكان هذا الالتفاف للداخل للقضاء على الفقر والخروج من عباءة صندوق النقد الدولي

[1] BORG DE ANTONIO.M et al 2012 The BRIC Context in a Globalized World and Foreign in Brazil **Law & Bus. Rev.Am**، vol 18 ،no 3.

،ولتقليل تأثر الاقتصاد البرازيلي بالأزمات الاقتصادية العالمية[1]، فانتقلت من دولة تخضع للإملاءات إلى دولة فاعلة دوليا . ويبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي .

جدول رقم (11) تطور الناتج المحلي مليار دولار $

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	2030	2050
الناتج المحلي	461.9	795.3	655.4	891.6	2208	1802	1839	2969	6532

The World Bank statistics different year

رغم المعجزة التنموية، مازال امام البرازيل تحديات اقتصادية تتمثل في التفاوت في الانتاج الاقتصادي بين المناطق وتحديات اجتماعية، نتيجة التفاوت في توزيع الدخل الفردي بين الولايات البرازيلية، وتباين التنمية داخل الولاية ذاتها. لكن الاقتصاد الذي تمرس على مواجهة الأزمات ،سيمضي قدما إلى القمة.

إندونيسيا:

لم تشكل جغرافيتها المتوزعة على 17508 جزيرة ، ولا تنوع الأديان وتعدد اللغات المحلية الذي بلغ 300 لغة ، ولا عدد سكانها المرتفع الذي تجاوز 250 مليون نسمة ،عائقا أمام إرادتها في إحداث التنمية الاقتصادية في إندونيسيا . فقد استفادت الدولة من عدد سكانها وجعلته قوة بشرية فاعلة في الاقتصاد، ومن مساحتها المقدرة بـ 1.9 مليون كم2 وإقليمها المائي المقدر بـ 6.2 مليون كم2. ومن مواردها الأولية التي تزخر بها . فهي من المهيمنين على سوق تصدير الفحم والنيكل[2]،كما أنها بلد مصدر للذهب والزنك والنحاس ،وهي من أكبر منتجي ومصدري زيت النخيل ،وثاني منتج للمطاط ورابع منتج للقهوة [3]،وتحتل المواد الأولية بما فيها النفط قائمة صادراتها. ومضت إندونيسيا في نهضة اقتصادية علمية غيرت الوجه الحضاري لهذه الدولة وغيرت نمط عيش السكان .

[1] كوننى ،برونای :البرازيل تعزيز الصمود من خلال استراتيجية مبتكرة يقودها الدخل ،مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ، عدد 253 حزيران ،2014 .

[2] Statistical Review of World Energy 2020.

[3] World Trade Statistical Review 2020.

فتحولت من اقتصاد زراعي خلال عقد الستينات من القرن الماضي، حيث يبين الجدول التالي تطور الصادرات الزراعية وتبوئها المركز السادس على العالم عام 2019 .

جدول رقم (12) تطور الصادرات الزراعية مليار دولار$

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	المرتبة عام 2019
الصادرات الزراعية	4.1	8.1	7.7	14.3	35	39	42	6

orld Trade Statistical Review top ten exports and imports of agricultural product different year

إلى اقتصاد صناعي في بداية التسعينات ،لاسيما صناعة النسيج والملابس الجاهزة ، كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول رقم (13) تطور الصادرات الإندونيسية من الملابس مليار دولار$

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	المرتبة عام 2019
ملابس	1.6	3.3	4.7	5.1	7	7	9	9

World Trade Statistical Review top ten exports and imports of textile & clothes different year

إلى صناعي خدماتي في بداية القرن الحالي . حيث اتخذت إندونيسيا من استراتيجية تنويع الاقتصاد هدفا لها ، فانتقلت من دولة مصدرة للمواد الأولية ،إلى قائمة الدول الصاعدة الكبرى.

جدول رقم (14 تطور الصادرات والواردات البضاعية والخدمية مليار دولار$

عام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
صادرات بضائع	25.6	45.4	62.1	86.6	157.7	150.2	167.4
واردات بضائع	21.8	40.6	33.5	75.7	135.6	142.6	170.7
صادرات خدمات	2.4	5.3	4.4	11.1	16.3	21.2	30.8
واردات خدمات	5.8	13.2	11.3	21.3	25.9	30.7	39.3

World Trade Statistical Review 2020 different year

وقد حققت إندونيسيا انطلاقات وطفرات اقتصادية في غضون العقدين الأخيرين ، فعطفت مسار اقتصادها ليحتل المرتبة 16 على العالم عام 2016 والمتوقع

أن يتبوأ المرتبة التاسعة عام 2030 ،والمرتبة الرابعة عام 2050 ،كما ذكرنا سابقا. والجدول التالي يبين تطور الناتج المحلي بسعر السوق .

جدول رقم (15) تطور الناتج المحلي مليار دولار $

العام	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	2030	2050
الناتج المحلي	106.1	202.1	165	285.6	755	860.3	1119	1716	3115

The World Bank annual report، different year.

ولعل من أهم عوامل نجاحها في التنمية ،عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا في حالات محدودة ،وتشجيع الاستثمارات الخارجية وجذب الشركات الكبرى إلى السوق الإندونيسية ،التي كانت عاملا محفزا للاقتصاد الاندونيسي ، كما كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة عمودها الفقري ،حيث شكلت 97 % من الاقتصاد الاندونيسي[1]، إضافة إلى انفاق الحكومة أموالاً كبيرة على قطاع التصنيع ،حيث حولت الكثير من القرى الى مدن صناعية ضخمة وانطلقت إلى آفاق العلم والتكنولوجيا ،وحفزت الانسان الإندونيسي على العلم والابداع والانتاج ،من خلال زيادة حجم الإنفاق على التعليم ليتجاوز 20 % من الإنفاق الحكومي، فكان للاقتصاد الإبداعي المتنوع الذي ضم 16 فرعا (التطبيقات وتطوير الألعاب – الهندسة المعمارية – التصميم الداخلي – الموضة – تصميم المنتجات – تصميم الاتصالات المرئية – الأفلام والرسوم المتحركة – التصوير الفيتوغرافي – الحرف اليدوية – فنون الطهي – الموسيقى – النشر – الاعلان – فنون الأداء – الفنون الجميلة – الإذاعة والتلفزيون)[2]،دوراً هاماً في تقدمها، فضلاً عن استخدامها الدبلوماسية الاقتصادية ،حيث لعبت تمثيلياتها دورا هاما في تسهيل عمل المستثمرين الأجانب في اندونيسيا ،خصوصا الدول الأعضاء في رابطة آسيان والتي تمثل سوقاً كبيراً لصادراتها .

[1] انظر: خالى ،آمال : التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل التنويع الاقتصادي ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،جزائر، عدد 17،كانون ثاني، 2017 .

[2] المرجع السابق.

تعتبر اندونيسيا من التجارب الرائدة والتي كان شعارها الوحدة في التنوع (Bhinneka Tunggal Ika) إلى القوة في التنوع ،إلا أن الفقر مازال منتشراً على نطاق واسع من مناطق إندونيسيا المعاصرة . رغم الخطط التنموية المستمرة ،الأمر الذي يضعها أمام تحديات كبيرة لإتمام مشروعها التنموي وصعودها إلى المراتب الأولى على مستوى العالم ،إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تواجهها .

علاقات سورية الاقتصادية مع الدول الصاعدة (الهند – البرازيل – إندونيسيا)

العلاقات التاريخية

تتمتع سورية بموقع جعلها قلب العالم القديم ،فكانت جسراً للعبور بين القارات الثلاث ،ومحطة هامة لطريق الحرير، فأصبحت مركزاً هاماً للتجارة ،وبالتالي فإن العلاقات بين سورية والدول الصاعدة محل البحث ذات جذور قديمة ، تبادلت فيها المنتجات والثقافات .وخضعت لمصير مشترك مع المستعمرين ،وبعد الاستقلال حاولت هذه الدول بناء علاقات جديدة مع دول العالم .

اتفاقات التعاون المعقودة بين سورية والدول الصاعدة محل البحث

اولا : **الهند**

رغبت الهند وسورية منذ أواخر عقد الستينات من القرن الماضي بتوثيق التعاون وتأطيره من أجل زيادة حجم التبادل التجاري بينهما ،من خلال منح تفضيلات تجارية ،فعقدت حكومتي البلدين اتفاقية أولى في عام 1969 ،لتحل محلها اتفاقية أخرى عام 1978 ، تم بموجبها تزويد كل طرف بالسلع والخدمات التي ينتجها للطرف الآخر ،وذات الفائدة المشتركة لهما ،وإعداد قائمتين تأشيريتين ،كما اتفقا على أن يمنح كل منهما الآخر بالتقابل معاملة ليست أقل تفضيلا في العلاقات التجارية بين البلدين ،من تلك التي تطبق على أي بلد آخر .وتعهد

الطرفان بتوسيع تبادل واستعمال المعرفة الفنية والعلمية ،لاسيما تهيئة الفرص المناسبة للتدريب الفني والمساعدة حيثما أمكن . بالإضافة إلى استقصاء إمكانيات تأسيس مشاريع مشتركة ،والسماح بإقامة المعارض الدائمة ،وتقديم صالات للعرض ومراكز تجارية والسماح لمواطني البلدين بالدخول والإقامة والتنقل والسكن في أراضي الطرف المتعاقد الآخر بهدف تنشيط التجارة .وحددت القائمة الملحقة بالاتفاقية المواد التي تصدرها الهند إلى سورية في القائمة أ وهي (شاي – بن– بهارات – سلع مطاطية – منسوجات وألبسة – خيش ومشتقاته – منتجات مواد كيماوية – منتجات طبية وصيدلية – منتجات بلاستيكية– حديد – الات وتجهيزات صناعية –منتجات هندسية) .أما القائمة ب المنتجات التي تصدرها سورية (فوسفات – أسمدة فوسفاتية– عدس– نفط– مشتقات نفطية – قطن – اسمنت – مشروبات روحية – زيوت نباتية). ثم عقدت اتفاقية أخرى عام 2008 لتشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين [1].

نلاحظ رغم مضي نصف قرن على تأطير التعاون بين البلدين إلا أنه كان تأطيرا" شبه جامد ، لم يتعد بند منح تفضيلات لبعض السلع المستوردة والمصدرة ولم تتطور هذه الاتفاقية رغم المدة الزمنية الطويلة إلى مستوى أعلى من التعاون كالاعفاءات أو تحرير التجارة بين البلدين ،كما لم يوسع الطرفين القوائم السلعية رغم التطور الصناعي الذي حدث في كلا البلدين ،وربما يعود ذلك كما سنجد من خلال البحث إلى محدودية السلع المتبادلة بين الطرفين هذا من جهة ،ومن جهة أخرى على الرغم من تضمن الاتفاقية لتوسيع تبادل واستعمال المعرفة الفنية والعلمية ،لاسيما تهيئة الفرص المناسبة للتدريب الفني والمساعدة حيثما أمكن إلا أن هذا التعاون بقي خجولا لم يتم استثماره من جانب سورية بشكل جيد . فكانت هذه الاتفاقية اتفاقية شكلية تدل على الرغبة بعلاقات دبلوماسية جيدة ،ولم تترجم مضمونها لمجالات التعاون إلى واقع فعلي يعزز مصلحة البلدين .أما بالنسبة

[1] اتفاق تجاري بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية الهندية ،20 نيسان 1978 ،وثائق رسمية ، الجمهورية العربية السورية ،وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،مديرية التعاون الدولي.

لاتفاقية توسيع الاستثمارات لا يمكن تقييمها كونها عقدت قبل الازمة بعامين التي تعتبر عائقا" أمام أي راغب في الاستثمار ،ولكن يمكن الانطلاق منها للتعاون المستقبلي في مجال الاستثمار.

ثانيا :البرازيل

لم تقف الجغرافيا البعيدة عقبة أمام سعي كلاً من سورية ودول الميركوسور للتعاون من أجل زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وهي البرازيل والارجنتين والباراغواي والأورغواي الشرقية ،خصوصا أن سورية بدأت تنظر للتوجه شرقاً عملاً برؤية السيد الرئيس بشار الأسد حول مشروع البحور الخمس. فتم عقد اتفاق إطاري لتأسيس منطقة تجارة حرة في كانون الأول عام 2010 [1]،رغبة من الأطراف في إرساء قواعد مستقبلية واضحة ودائمة لتنمية التجارة والاستثمارات المتبادلة ،وتم تشكيل لجنة للتفاوض يمثلها وزارة الاقتصاد وممثل عن الميركوسور أوكلت لها مهام من أجل تسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة .وبالتالي لم يكن هناك اتفاقية ثنائية بين سورية والبرازيل ،إنما مع تكتل الميركوسور .ونجد أن إطار التعاون المستقبلي هو أعلى مستوى مقارنة مع ما تم عقده مع الهند كونه يرقى إلى تحرير التجارة من جهة ،وضمن تكتل يمنح سورية فضاء" أوسع ،إلا أن هذا الاتفاق كان في بداية الأزمة ،ولم يتم استكمال خطواته ،وبالتالي لم ينعكس على التبادلات التجارية البينية بين سورية والبرازيل.

ثالثا: إندونيسيا

رغم التواصل الاقتصادي والثقافي مع اندونيسيا وإن كان خجولا والذي لم تعيقه الجغرافيا البعيدة ،إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية لم تأطر بأي نوع من اتفاقيات التعاون .

1 المرجع السابق

مسار التبادل التجاري بين سورية والدول الصاعدة "الهند– البرازيل– إندونيسيا " ومقارنة مع الدول المتقدمة " ألمانيا – فرنسا – بريطانيا "

اولاً : سير جانب المستوردات من الدول الصاعدة والمتقدمة والميل الحدي للاستيراد:

لقد اتخذت الواردات من الدول الصاعدة مساراً تصاعدياً حتى عام 2011 ،حيث بلغت عشر أضعاف ما كانت عليه عام 2001 بقيمة 1216 مليون دولار. لكها انخفضت بشكل حاد في عام 2012 ،نتيجة الأزمة في سورية إلى النصف تقريبا وتوالى الانخفاض في العام الذي يليه إلى 355 مليون دولار، ثم حافظت المستوردات منذ عام 2014 لنهاية فترة الدراسة على نفس المستوى تقريبا ،بتذبذبات خفيفة صاعدة حيناً وهابطة حيناً آخر. فقد اتخذت الواردات من الهند منحاً تصاعدياً حتى عام 2011 فبلغت الذروة بقيمة 581 مليون دولار ،وكذلك الواردات من البرازيل ,والتي تجاوزت الواردات من الهند في عامي 2009 و2010 ، بلغت اعلاها عام 2010 بقيمة 607 مليون دولار .وهبطت بشكل حاد خلال الأزمة لتبلغ أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة وهي 65 مليون دولار عام 2018 .بينما لم تحظ الواردات من إندونيسيا بذات الأهمية ،حيث بلغت أعلى قيمة لها 125 مليون دولار عام 2010، وتراوحت قيمتها بين 17.5 مليون دولار و125 مليون دولار خلال فترة الدراسة. وبقيت الواردات من الهند خلال الأزمة هي الأكثر أهمية من البرازيل وإندونيسيا .

يظهر مؤشر درجة اهمية الواردات والذي يساوي قيمة الواردات إلى الدول محل البحث / إجمالي قيمة الواردات السورية × 100

خلال فترة الدراسة والمقسمة إلى فترة ما قبل الأزمة وخلالها بعد أخذ متوسط أهمية هذا المؤشر خلال كل فترة ارتفاع أهمية الدول الصاعدة خلال الأزمة حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر 4.5 % ،عن ماقبل الأزمة البالغ 3.8% رغم انخفاض قيمة المستوردات. وبمقارنة الواردات السورية من الدول الصاعدة مع الواردات من الدول المتقدمة ،وفق هذا المؤشر ،نجد الأخيرة أكثر أهمية قبل الأزمة ،حيث بلغ متوسط الأهمية للواردات من الدول المتقدمة خلال الفترة 2001 حتى 2011 نسبة 5.7 % مقابل 3.8 % للدول الصاعدة

جدول رقم (16) تطور الواردات السورية من الدول الصاعدة والمتقدمة **مليون دولار $**

العام	الهند	اندونيسيا	البرازيل	المانيا	بريطانيا	فرنسا	اجمالي مستوردات	دول صاعدة	دول متقدمة	اهمية دول صاعدة من الواردات
2001	83.1	0	46.6	235.8	94.3	192.1	4747.2	129.7	522.2	3%
2002	96.7	0	80.6	255.6	81.8	161.2	5070.0	177.3	498.5	3%
2003	200.6	42.3	50.9	183.3	63.0	131.9	5091.8	293.7	378.2	6%
2004	135.9	45.5	140.8	199.3	87.6	133.4	8004.2	322.2	420.3	4%
2005	173.8	39.3	121.5	217.4	61.0	169.9	10047.4	334.6	448.3	3%
2006	333.8	32.8	97.4	308.5	46.0	374.0	10626.5	464.0	728.5	4%
2007	347.0	50.8	188.4	342.3	94.6	288.7	13691.1	586.3	725.7	4%
2008	369.6	72.0	289.3	373.7	63.3	200.7	18013.3	730.9	637.6	4%
2009	327.3	89.4	491.8	449.9	123.4	223.8	15261.0	908.4	797.1	6%
2010	417.2	63.2	607.5	731.5	148.6	346.2	17392.0	1087.9	1226.3	6%
2011	581.7	125.4	508.8	821.3	203.2	520.7	19895.4	1216.0	1545.2	6%
2012	462.3	68.6	145.8	326.4	59.8	261.1	12257.4	676.8	647.3	6%
2013	202.1	17.5	135.4	58.4	31.5	118.6	8598.1	355.0	208.4	4%
2014	161.2	21.2	110.0	47.1	7.0	101.7	8043.5	292.4	155.8	4%
2015	120.4	25.9	148.3	51.2	4.4	34.9	5545.7	294.6	90.6	5%
2016	100.0	35.9	120.5	39.7	6.4	23.1	4861.0	256.4	69.3	5%
2017	118.0	30.2	95.0	53.4	7.1	34.6	5954.1	243.2	95.1	4%
2018	142.6	43.7	65.0	81.2	12.4	86.6	6878.0	251.4	180.1	4%

مصدر البيانات إحصاءات التجارة الخارجية ،الجمهورية العربية السورية ،المكتب المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة

وبحساب مؤشر الميل الحدي للاستيراد الذي يساوي قيمة المستوردات من الدول محل البحث × 100

الناتج الاجمالي

نجد انه لم يتجاوز نسبة 2 % خلال فترة الدراسة سواء بالنسبة للدول الصاعدة أو المتقدمة محل البحث مما يشير إلى ضعف اعتماد الاقتصاد السوري على سلع الانتاج والاستهلاك من الدول محل البحث

جدول رقم (17) **الميل الحدي للاستيراد للدول محل البحث**

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
دول صاعدة	1%	1%	1%	1%	2%	2%	2%	1%	1%	2%	2%	2%	
دول متقدمة	1%	% 2	2%	1%	1%	2%	2%	1%	1%	1%	1%	1%	

1-هيكل المستوردات حسب التصنيف الدولي

تباينت أهمية المستوردات حسب التصنيف الدولي بين الدول الصاعدة والدول المتقدمة وبين الدول الصاعدة ذاتها. حيث تعتبر الدول الصاعدة شريكاً هاماً من ناحية الواردات السورية من الأغذية والحيوانات ،بأهمية تراوحت بين 8% و23% قبل وخلال الازمة . في المقابل لم تتجاوز اهمية المستوردات من الدول المتقدمة قبل وخلال الأزمة نسبة 5% وقد بلغت أدنى نسبة لها 1%عام 2015 . وقد تقاربت أهمية الواردات الغذائية من البرازيل والهند بينما لم يكن للواردات من إندونيسيا أهمية تذكر. وتصدرت الدول المتقدمة الأهمية بالنسبة للواردات السورية من الكحول قبل الأزمة بلغت اعلاها عام 2007 نسبة 51% . حظيت فرنسا بحصة الأسد منها حيث شكت الواردات من الكحول من فرنسا نسبة47% من اجمالي الواردات السورية منها ،وانخفضت خلال الأزمة الى نسبة 2% عام 2017 . وبالمقابل لم يكن للواردات من الكحول من الدول الصاعدة أي اهمية

قبل الأزمة ،وخلال الأزمة تم التوجه إلى الدول الصاعدة إلا أن أهمية الواردات لم تتجاوز نسبة 2%. وتقاربت أهمية الواردات الخام ماعدا الوقود من الدول الصاعدة مع الدول المتقدمة لكنها لم تتجاوز نسبة 8% قبل الأزمة ،ونسبة 2 % خلال الأزمة. كانت إندونيسيا الشريك الوحيد والهام لسورية بالنسبة للمستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية ،من بين الدول الصاعدة والمتقدمة قبل الأزمة وخلالها ،حيث تجاوزت أهميتها عام 2016 ،خمس المستوردات السورية من هذه المواد .حظيت الدول المتقدمة بأهمية أكبر بالنسبة للمستوردات من السلع الكيماوية قبل الأزمة وصلت إلى 11% عام 2012 ،بينما تساوت تقريبا المستوردات الكيماوية من الدول الصاعدة والمتقدمة خلال الأزمة . وتعتبر الدول الصاعدة الشريك الأكثر أهمية من الدول المتقدمة قبل الأزمة بالنسبة للواردات من البضائع المصنوعة ،وارتفعت هذه الأهمية خلال الأزمة مقارنة مع الواردات من الدول المتقدمة، لكنها لم تتجاوز نسبة 6%. بينما كانت الدول المتقدمة شريكاً هاماً بالنسبة للمستوردات من الآلات، قبل الأزمة وصلت أهميتها إلى 11%، وخلال الأزمة توجهت سورية إلى الدول الصاعدة لاستيراد الآلات لكن لم تتجاوز الأهمية النسبية نسبة 5%.[1]

2- تحليل المستوردات من الدول الصاعدة حسب طبيعة المواد واستخدامها

استحوذت الدول الصاعدة على أهمية أكبر من الدول المتقدمة بالنسبة للمستوردات السورية من السلع نصف المصنعة خلال الأزمة حيث بلغت 10%،بينما لم تتجاوز أهميتها 1% قبل الازمة وتقاربت أهمية المستوردات بين الهند والبرازيل بالنسبة لهذه السلع ولم يكن لإندونيسيا ذات الأهمية ، بينما لم تتجاوز أهمية المستوردات من السلع المصنعة نسبة 6% قبل الأزمة. ما يشير إلى زيادة اعتماد المنتجين السوريين على الدول الصاعدة من الهند والبرازيل في التصنيع ،وتراجع اعتمادها على الدول المتقدمة . وتقاربت أهمية المستوردات

[1] تم استخراج النسب بناء على بيانات إحصاءات التجارة الخارجية جدول 13 لسنوات مختلفة ،مرجع سابق.

من المواد المصنعة بالنسبة للدول الصاعدة والمتقدمة قبل الأزمة وبعدها ، ويعود ذلك لاختلاف المواد المستوردة من كليهما. ولم تتجاوز نسبة المستوردات من السلع الخام نسبة 4% سواء بالنسبة للدول الصاعدة أو المتقدمة[1].

حظيت المستوردات من السلع الاستهلاكية من الدول المتقدمة بأهمية اكبر قبل الأزمة ،وخلالها تقاربت في الأهمية مع الدول الصاعدة حيث شكلت نسبة 7% من اجمالي المستوردات السورية من السلع الاستهلاكية. وكذلك الأمر بالنسبة للسلع الوسيطة حظيت الدول المتقدمة بأهمية أكبر قبل الازمة ، لكن خلال الأزمة احتلت الدول الصاعدة أهمية اكبر حيث توجهت المستوردات السورية اليها الأمر الذي يشير إلى الانتقال الى الدول الصاعدة في سد هذه الفجوة لكن لم تتجاوز الأهمية نسبة 4 % . وقد حظي الطرفان بالأهمية ذاتها بالنسبة للمستوردات السورية من الأصول الثابتة قبل الأزمة وخلالها ولم تتجاوز أهمية هذه المستوردات نسبة 4% من كل جانب .

تتمثل أهم الواردات من الهند حسب المواد ودرجة الأهمية على التوالي : السكر المكرر الذي شكل نسبة 19 % من إجمالي المستوردات السورية من الهند عام 2019، وتغطي هذه المستوردات 35 % من حاجة سورية من السكر المكرر ،الخيوط من البوليسترات ،وهي تغطي 43 % من حاجة سورية من هذه المادة ،الرز المقشور والمضروب يشكل نسبة 27.5 % من إجمالي المستوردات السورية من هذه المادة ،الأدوية ، البن ويغطي 10% من حاجة سورية ،الدم البشري والدم الحيواني المحضر للاستعمال الطبي والأمصال واللقاحات ، ،خيوط القطن ، ومركبات كيماوية وغيرها .

وتعتبر البرازيل المورد الوحيد لسورية لسكر القصب وسكر الشوندر وشكل عام 2019 تقريبا ثلث المستوردات السورية من البرازيل . وشريكاً هاماً بالنسبة للمستوردات من البن التي شكلت ثلثي الواردات السورية من البن وثلثي الواردات

[1] تم حساب النسب من إحصاءات التجارة الخارجية ، جدول رقم 6 مرجع سابق.

من البرازيل ،بقيمة بلغت 40.2 مليون دولار عام 2019 ، وكذلك بالنسبة للمستوردات من طيور الدواجن واحشاء صالحة للأكل بنسبة 31 % من إجمالي المستوردات السورية من هذه المادة ،ولم يكن للمستوردات الأخرى رغم تنوعها كاللحوم ، غرانيت ،أحذية أهمية تذكر.

وتمثلت المواد المستوردة من اندونيسيا حسب الأهمية على التوالي: جوز الهند محضرات للأكل من دهون وشحوم وزيت نخيل ، ورق ، مطاط. وهي شريك هام بالنسبة لهذه المستوردات. ونجد من تحليل الواردات حسب المواد أن الواردات من الهند أكثر تنويعا وأقل تركزاً من الواردات من البرازيل واندونيسيا[1]. والجدول التالي يبين أهمية المواد لعام 2019.

جدول رقم (17) اهمية المواد المستوردة من الدول الصاعدة

المواد	هند		برازيل		اندونيسيا		احمالي واردات
	قيمة واردات	الاهمية النسبية	قيمة واردات	الاهمية النسبية	قيمة واردات	الاهمية النسبية	
قصب سكر	0	0	10.6	**100%**	0	0	10.6
بن	3	**10%**	20	**69%**	0	0	29
سكر مكرر	27	**35%**	0	0	0	0	76.7
خيوط معدلة البنية بوليسترات	5.6	**43%**	0	0	0	0	12.9
قطع واحشاء صالحة للأكل من الدواجن والطيور	0	0	0.5	**31%**	0	0	1.6
رز ورز مقشور	8	**27%**	0	0	0	0	29.8
زيت نخيل	0	0	0	0	5.3	**28%**	18.8
خلائط نباتية صالحة للأكل	0	0	0	0	2.1	**58%**	3.6

نسب مستخرجة من خلاصة التجارة الخارجية لعام 2019 جدول رقم 9 المكتب المركزي للإحصاء

ثانيا: سير جانب الصادرات ودرجة اهميتها

[1] :انظر خلاصة التجارة الخارجية ، مرجع سابق جدول رقم 9 لأعوام مختلفة .

يظهر مؤشر درجة اهمية الصادرات والذي يساوي قيمة الصادرات إلى الدول محل البحث / إجمالي قيمة الصادرات السورية × 100

للدول الصاعدة والمتقدمة خلال فترة الدراسة والمقسمة إلى فترة ما قبل الأزمة وخلالها بعد أخذ متوسط أهمية هذا المؤشر خلال كل فترة ، أن الصادرات السورية إلى الدول الصاعدة قبل الأزمة لم تحظ بأهمية تذكر بالمقارنة مع أهمية الصادرات من الدول المتقدمة ،وذلك يعود لماهية الصادرات إلى الدول المتقدمة والتي تتركز في الوقود الخام ،حيث استحوذت الدول الثلاث فقط (فرنسا ،بريطانيا ،ألمانيا) على حصة 17 % من إجمالي الصادرات السورية كانت أكثر تكرارا ،خلال الفترة الممتدة بين عام 2001 وعام 2011 ، لتنخفض بشكل حاد إلى 2 % عام 2012 في بدايات الأزمة ،ولم ترتفع عن نسبة 2% خلال الأزمة . وبدأت الصادرات إلى الدول الصاعدة منذ عام 2015 تتجاوز قليلا الصادرات إلى الدول المتقدمة لكنها لم تتعد نسبة 3 % من إجمالي الصادرات السورية . والجدول التالي يبين تطور الصادرات الى الدول محل البحث ،وتطور درجة أهمية الصادرات إليها.

جدول رقم (17) تطور الصادرات **مليون دولار $**

عام	الهند	اندونيسيا	البرازيل	المانيا	بريطانيا	فرنسا	صادرات صاعدة	صادرات متقدمة	إجمالي صادرات	أهمية نسبي
200	7.2	0	12.4	76.9	71.5	758.6	19.6	907.0	5285.8	17%
200	19.0	0	6.8	190.8	150.2	858.5	25.8	1199.5	6867.8	17%

%	17%	5761.7	978.4	15.2	827.7	120.1	30.6	5.0	4.4	5.7	200
%	15%	7122.8	1100.3	16.4	982.4	91.0	26.9	3.4	9.8	3.1	200
%	16%	8486.0	1382.3	34.0	1048.5	240.3	93.5	19.7	11.1	3.2	200
%	14%	10100.2	1460.2	32.0	889.5	438.3	132.5	17.1	6.7	8.2	200
%	13%	11580.7	1483.4	43.9	1225.6	107.6	150.3	22.1	1.2	20.6	200
%	19%	15254.3	2839.5	23.1	1022.3	179.7	1637.6	3.9	1.9	17.4	200
%	17%	10479.2	1779.2	54.6	675.4	150.9	953.0	3.0	0.5	51.2	200
%	17%	12237.9	2075.9	58.9	482.3	124.5	1469.1	44.0	2.9	12.0	201
%	17%	10436.1	1805.4	109.4	602.0	48.5	1154.9	93.1	0.9	15.4	201
%	2%	3050.5	66.4	12.6	11.9	5.2	49.3	1.8	0.0	10.7	201
%	1%	1594.7	10.9	6.4	5.6	1.2	4.2	0.3	0.1	6.0	201
%	1%	910.4	8.4	7.3	6.3	0.9	1.3	0.1	0.1	7.2	201
%	1%	782.7	6.5	16.0	1.7	1.6	3.2	0.5	0.1	15.3	201
%	2%	717.8	13.6	20.1	1.7	2.2	9.6	0.6	0.1	19.5	201
%	2%	696.3	15.3	17.5	1.6	2.3	11.4	0.5	0.0	17.0	201
%	2%	2410.6	53.9	36.7	8.3	4.2	41.4	1.0	0.2	35.6	201

المصدر: خلاصة التجارة الخارجية جدول رقم 9 سنوات مختلفة ،البنك المركزي للإحصاء

تحليل هيكل الصادرات

1- تحليل هيكل الصادرات حسب التصنيف الدولي

لقد استأثرت الدول المتقدمة الثلاث على حصة الأسد من الصادرات السورية النفطية خصوصاً ألمانيا وفرنسا ،اللتان استحوذتا عام 2008 على نصف الصادرات السورية النفطية ،ولم تنخفض حصة هذه الدول منذ عام 2001 حتى عام 2011 عن نسبة 25 % من الصادرات النفطية السورية . كما كانت شريكاً هاماً بالنسبة للصادرات من المصنوعات المنوعة بحصة 11 % لأكثر من عام ، وخلال الأزمة تراجعت إلى 2 %. ولم تكن هذه الدول شريكاً هاماً لسورية بالنسبة للصادرات الأخرى كالأغذية حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات الغذائية اليها 1% قبل الأزمة . أما بالنسبة للدول الصاعدة فقد توجهت الصادرات النفطية إلى الهند ،دون البرازيل وإندونيسيا، قبل الأزمة وخلالها بحصة وسطية

بلغت 2 %خلال فترة الدراسة ، باستثناء عام 2016 وصلت إلى 15 %. ولم يكن للصادرات السورية من الأغذية والحيوانات الحية أهمية ،إلا خلال الأزمة وفي السنوات الأخيرة من الدراسة ،إلا انها لم تتجاوز نسبة 5 % ،ومعظمها توجه للهند ،ولم يكن لكل من البرازيل وإندونيسيا أهمية تذكر كشركاء من جهة الصادرات[1].

2-تحليل الصادرات من الدول الصاعدة حسب طبيعة المواد واستخدامها

لم يكن للصادرات من المواد الخام إلى الدول الصاعدة قبل الأزمة أهمية تذكر ، بينما ارتفعت خلال الأزمة إلى نسبة 6 % من إجمالي الصادرات السورية من المواد الخام ومعظمها إلى الهند، ولم يكن لهذه الصادرات إلى البرازيل وإندونيسيا أهمية تذكر ، بالمقابل حظيت الدول المتقدمة بحصة وصلت إلى 30 % عام 2010 حيث كانت شريك تجاري هام قبل الأزمة وكانت فرنسا وألمانيا الشريكين الأهم وانخفضت هذه الحصة خلال الأزمة إلى 3 %. ولم تشكل الصادرات من السلع نصف المصنوعة والمصنوعة من الجانبين قبل الأزمة وخلالها أهمية تذكر[2].

أما من ناحية الصادرات حسب استخدام المواد ، لم يكن كلا الجانبين شريكا هاما لسورية بالنسبة للصادرات من المواد الاستهلاكية قبل الأزمة وبعدها ،وتحسنت خلال الأزمة لكنها لم تتجاوز نسبة 3 % لكلا الطرفين . ولم تحظ الصادرات من السلع الوسيطة والأصول الثابتة إلى الدول الصاعدة بأي أهمية قبل الأزمة وخلالها ،في حين كانت كل من المانيا وفرنسا شريكين هامين قبل الأزمة وإن اختلفت بين عام وآخر[3] .

1 تم استخراج النسب من إحصاءات التجارة الخارجية ، جدول رقم 14 مرجع سابق

2 تم استخراج النسب من إحصاءات التجارة الخارجية ، جدول رقم 7 مرجع سابق

3 تم استخراج النسب من إحصاءات التجارة الخارجية ، جدول رقم 9 مرجع سابق

3- مؤشر تركز الصادرات ECI

يدل مؤشر تركز الصادرات على درجة تركيز المنتجات أي اذا ما كان عدد صغير من المنتجات يهيمن على صادرات بلد ما .ويحسب باعتباره الجذر التربيعي لمجموع الحصص التربيعية لصادرات البلد ويحدد كمايلي:

$$ECI = \sqrt{\sum \left(\frac{Xi}{Xt}\right) 2}$$

حيث Xi هي صادرات البلد من المنتج i و(حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية ثلاثي الأرقام) Xt هي مجموع صادرات البلد .وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد. وكلما انخفضت قيمة المؤشر قل تركيز الصادرات ،وتشير قيمة 1 أن البلد يقوم تصدير سلعة واحدة ،وكلما زاد تركيز الصادرات كلما كان أكثر عرضة لتقلبات التجارة الدولية .وقد تم تطبيق هذا المؤشر لمعرفة تنوع الصادرات أو تركزها إلى الهند ، لضآلة حجم الصادرات إلى البرازيل وإندونيسيا، فتم اعتماد i السلع من المواد الغذائية والحيوانية حسب التصنيف الدولي فبلغت نتيجة المؤشر لعام 2018 قيمة 39.6 مما يدل على عدم تنوع الصادرات إلى الهند ،ويتضح ذلك من خلال تحليل الصادرات حسب المواد حيث تركزت الصادرات الغذائية في مادتي اللوز المقشر والكمون .وتبين دراسة الصادرات حسب المواد أن الهند شريك هام لسورية بالنسبة لصادراتها من الصوف بدهنه بحصة بلغت 70 % من إجمالي الصادرات السورية من هذه المادة ،وللصوف المنزوع دهنه بنسبة 63 % ،واللوز المقشر نسبة 40 % ،وللجلود المدبوغة من فصيلة الضأن نسبة 33 % ،و7 % بالنسبة لبذور الكمون غير المجروشة ،وغيرها لكن دون أهمية تذكر.

بينما لم تشكل الصادرات إلى البرازيل المتمثلة بالخضار المحفوظة مؤقتاً وبذور الينسون والكراوية والعرعر والشمر والرخام ،أهمية بالنسبة لإجمالي الصادرات السورية من هذه المواد.

كذلك لم تشكل الصادرات إلى إندونيسيا المتمثلة بزيت الزيتون البكر ومحضرات غذائية جافة ،أهمية من إجمالي الصادرات السورية من زيت الزيتون والمحضرات الغذائية الجافة. في الوقت الذي اتصفت فيه الصادرات إلى الدول المتقدمة بتنوع أكبر بكثير ،رغم انخفاض قيمتها عن قيمة الصادرات إلى الدول الصاعدة ،إضافة إلى الأنواع المصدرة إلى الدول الصاعدة ،يتم تصدير الزنجبيل والزيتون وزيت السمسم والمربيات وصادرات متنوعة من الألبسة النسائية والرجالية وألبسة الأطفال[1].

جدول رقم (18) الاهمية النسبية للصادرات السورية إلى الهند حسب المواد عام 2019 **مليار ل.س**

المواد	كمون	لوز مقشر	جلود مدبوغة من ضان	صوف منزوع دهنه	صوف بدهنه
قيمة صادرات	2.4	3.6	3.3	3.6	12
إجمالي	33.4	9.1	10	5.7	17
الاهمية النسبية	7%	40%	33%	63%	1%

البيانات مستخرجة خلاصة التجارة الخارجية والمجموعة الاحصائية لعام 2019

ثالثا: الميزان التجاري والانكشاف التجاري مع الدول الصاعدة والمتقدمة

لقد بينت دراسة تطور الميزان التجاري لسورية مع الدول الصاعدة طيلة فترة الدراسة ،قبل الأزمة وخلالها أنه كان دائماً خاسرا" معها ،مما يشير إلى أن هذه الدول وجهة للمستوردات السورية أكثر منها للصادرات ،وبحساب معدل الانكشاف التجاري للدول محل البحث

$$T = \underline{X+M}$$

1 تم استخراج النسب من خلاصة التجارة الخارجية ، جدول رقم 7 مرجع سابق

Y

حيث تشير T إلى درجة الانفتاح الاقتصادي إلى الدول محل البحث ، X تشير إلى قيمة الصادرات إلى الدول محل البحث ، M تشير إلى قيمة المستوردات من الدول محل البحث ، Y تشير إلى الناتج الإجمالي لسورية . يتبين أنه لم يتعد طيلة فترة الدراسة نسبة 2 % بالنسبة للدول الصاعدة ،ما يشير إلى ضعف أهمية التجارة معها كنسبة من الناتج المحلي ،وإلى ضعف اعتماد سورية على هذه الدول في تصريف منتجاتها أو تأمين احتياجاتها منها ،وإلى ضعف حساسية الاقتصاد السوري للمتغيرات التي تحدث في هذه الدول كالأسعار والسياسات المالية والاقتصادية . في الوقت الذي أظهر فيه هذا المعدل أنه أكثر ارتفاعا بالنسبة الدول المتقدمة قبل الأزمة حيث بلغ 7% ،مما يشير إلى تأثر التجارة السورية معها بشكل أكبر من الدول الصاعدة خصوصاً من جانب الصادرات . وظهر ذلك خلال الأزمة حيث تراجعت علاقات التبادل التجاري ،معها وتحول الميزان التجاري معها من موجب إلى سالب ،وانخفض الانكشاف نتيجة انخفاض التبادل التجاري إلى نسبة 1 % . كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (19) الميزان التجاري وحجم التجارة ودرجة الانكشاف للدول محل البحث

مليون ل.

السنوات	ميزان تجاري		حجم التجارة	إجمالي التجارة مع العالم	نسبة مساهمة من إجمالي التجارة		درجة الانكشاف	
	دول صاعدة	دول متقدمة	دول صاعدة	دول متقدمة		دول صاعدة	دول متقدمة	ناتج محلي بسعر السوق
2005	-15030	46697	18434	91531	926669	2%	10%	1506439
2006	-21602	36586	24800	109436	1036336	2%	11%	1726404
2007	-27118	37889	31508	110455	1263590	2%	9%	2020838
2008	-32986	102039	35134	161465	1547217	2%	10%	2448060
2009	-39969	45610	45061	120216	1202546	4%	10%	2520705
2010	-48066	39259	53542	153799	1381272	4%	11%	2801609
2011	-53679	12436	64269	162322	1470035	4%	11%	3455222
2012	-43042	-37663	44666	46221	990730	5%	5%	3024842
2013	-38315	-21705	39721	24095	1119860	4%	2%	2937561

3612015	2%	3%	1738640	31894	58242	-28642	-55404	2014
4732656	2%	5%	1707405	26197	83831	-22705	-75263	2015
6117033	1%	5%	2566991	38112	127283	-25680	-108839	2016
8317173	2%	4%	3370940	55929	132164	-40531	-114534	2017
9220511	2%	3%	4055430	98551	122012	-55393	-90246	2018

المصدر المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة ،مصدر سابق.

نلاحظ من خلال حساب مؤشر مساهمة التجارة مع الدول محل البحث بدراسة أهميتها إلى حجم التجارة الدولية لسورية ،ارتفاع مساهمة التجارة مع الدول المتقدمة قبل الأزمة ،حيث كانت تشكل حوالي 11% ، مقارنة مع الدول الصاعدة ،خصوصاً من جانب الصادرات من النفط حيث كانت وجهة هامة لسورية ،نتيجة القرب الجغرافي البحري في الوقت الذي تجد الهند أن استيراده من سورية يتطلب تكاليفاً ووقتاً أكبر ،مقارنة باستيراده من السعودية والإمارات .وهذا ما جعل الميزان التجاري السوري رابحاً مع الدول المتقدمة قبل الأزمة ،وظهرت آثار الانكشاف خلال الأزمة ،حيث تأثرت علاقات التبادل بشكل كبير . في حين بدأ حجم التجارة مع الدول الصاعدة بالارتفاع منذ عام 2009 نتيجة العمل على تطوير العلاقات مع البرازيل والهند لكنها بقيت تتراوح حول نسبة 5% ولم تتجاوزها ،و كانت المساهمة لصالح الواردات بشكل اكبر بكثير من الصادرات .

مجالات الاستفادة من تجارب الدول الصاعدة محل البحث والفرص المتاحة لتطوير التعاون معها

أولا :الهند

من خلال عرضنا لتطور الاقتصاد الهندي وجدت الباحثة ضرورة الاستفادة من خطوات الهند التطويرية في المجال التكنولوجي والتقني والعمل على تشجيع الحكومة الهندية على افتتاح فرعاً لها في سورية لأحد المعاهد التكنولوجية لديها بحيث يكون مركزاً إقليمياً ،والاستفادة من الخبرة الهندية في الخدمات البرمجية وخدمات الكومبيوتر بتأسيس معاهد مشتركة بالتعاون مع

الجامعات السورية ومؤسسات الدولة المختصة .والوقوف عند التجربة الهندية الزراعية بالنسبة لسلاسل القيمة المطبقة بين الولايات ،وتطبيقها في سورية بين المحافظات بحيث يتم تشغيل الجميع في الزراعة والتطوير والصناعة الزراعية والغذائية والتغليف والتصدير ،والاستفادة من سياساتها التصديرية للمنتجات الزراعية ،من خلال تشكيل مجالس لأهم المنتجات المعدة للتصدير ،كالحمضيات وزيت الزيتون والبندورة وبذور الينسون والكمون والكزبرة وجذور السوس واللوز المقشور التي تميز الاقتصاد الزراعي السوري[1] . والعمل على إقامة موقع مشابه لموقع العلامة التجارية الهندية لتصريف المنتجات السورية ،ويعتبر موقع وزارة التجارة والصناعة الهندي مصدرا هاما للاستفادة من سياسات الهند في مجال الزراعة والصناعة والخدمات . توطيد العلاقات مع الهند لمساعدتنا على دخول السوق الإفريقية ،التي ترتبط معها في اتفاقيات عدة ،خصوصاً أن نوعية صادرتنا الزراعية ذات الصفة المتوسطية ،مختلفة عن صادرات الدول الافريقية الاستوائية ، والتي يمكن نقلها وزراعتها في سورية وابتكار منتجات جديدة .ودراسة إمكانية جدوى فتح بيت أو مركز تجاري في الهند للصادرات السورية من الصوف بدهنه، والصوف المنزوع دهنه ،والجلود المدبوغة من الضأن ،واللوز المقشر وبذور الكمون . العمل على إقامة مشاريع مشتركة في مجال النسيج تعتمد على سلاسل القيمة خصوصا التي مدخلاتها تعتمد على الصوف بدهنه أومنزوع دهنه أو خيوط البوليسترات الأمر الذي يؤدي من خلال المشاريع المشتركة في هذا المجال ابتكار منتجات جديدة والدخول إلى السوق الدولية .وبالتالي إن تطبيق هذا التعاون يستدعي العمل على ضرورة مراجعة الاتفاقيات المعقودة مع الهند والتي مضى عليها حوالي نصف قرن اقتصرت على التفضيل التجاري لقوائم محددة يجب أن تتغير نتيجة التطور الذي حدث على الانتاج والموارد والحاجات في البلدين فضلا عن أن البنود

[1] انظر خلاصة التجارة الخارجية السورية: مرجع سابق

المتعلقة بالتعاون كان تطبيقها على الواقع خجولا جدا ،فرغم تضمن الاتفاقية التعاون في المجال التقني لم نجد على أرض الواقع ما يعكس تعاون عمره أكثر من خمسة عقود .وتفعيل اتفاقية التعاون الاستثماري المعقودة عام 2008 وتطويرها بما يتناسب مع القوانين الجديدة للاستثمار والظروف الجديدة في سورية التي تتطلب إعادة الإعمار .

ثانيا :البرازيل

تعتبر التجربة البرازيلية غنية وهامة لسورية خصوصا لجهة الاستفادة من سياستها المطبقة في المجال الزراعي ومكافحة الفقر وبالتالي على سورية الاستفادة من التجربة البرازيلية التي اعتبرت الزراعة من الأعمدة الهامة في تجارتها الخارجية ، وذلك من خلال دعم الابتكار الزراعي وتشجيعه ،بتأسيس صندوق لدعم الابتكار الزراعي، يشرف عليه مركز البحوث الزراعية يقدم المنح للمبتكرين الزراعيين ،وإشراك البلديات والمصارف ومؤسسات التمويل الصغير والجامعات في تعزيز الزراعة الأسرية وتنمية الريف وتأسيس منتدى للزراعات الأسرية ، والتامين على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وضمانات الحصاد ،فما زالت سورية بعيدة عن هذا النوع من التامين .والاستفادة من تجربتها في برنامج الضمان الاجتماعي الذي شمل صغار المزارعين في الريف والعاملين الفقراء في الحضر ومكافحة الفقر بدراسة إمكانية تطبيق برنامج شبيه ببرنامج بولسا فاميليا الذي يقدم تحويلات نقدية مباشرة للأسر ،وبرنامج المساعدة الاجتماعية للفقراء الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للأجور بنسبة 25 % . وإجراء تبادل للمعرفة الزراعية مع صندوق الاستثمار في السكان الريفيين البرازيلي الذي يدعم التعاون بين بلدان الجنوب .والاستفادة من خبرة البرازيل في التكنولوجيا الزراعية ،كونها اكتسبت خبرة من خلال تعاونها مع المعهد الأمريكي للتعاون الزراعي . ومن خبرتها في برمجة العمل المصرفي الذي تحتاجه سورية خاصة في المصارف العامة السورية ،وفي تطوير مستحضرات التجميل في سورية كونها عنصرا هاماً في صادرات سورية[1] ،حيث

[1] انظر إحصاءات التجارة الخارجية السورية ،مرجع سابق

تتبوأ البرازيل المركز السادس عالميا ،ومن خبرتها في السياحة الطبية العلاجية والتجميلية خصوصا ان سورية لديها أطباء أكفاء في هذا المجال ،وتعد دولة رخيصة بالنسبة لدول الجوار قبل الأزمة وخلالها ، والاستفادة من تفوق البرازيل في صناعة اليخوت وفتح دورات تدريبية مشتركة لإحياء الصناعة الفينيقية للسفن ودمجها بالخبرات البرازيلية . وذلك من خلال العمل على تأسيس مشاريع مشتركة في المجالات التي تمت الاشارة إليها. فضلا عن اهمية إقامة مشاريع مشتركة في صناعة الأحذية تدمج الخبرات العريقة للبلدين في منتجات جديدة .بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من خبرتها في سياحة المهرجانات خصوصا أن سورية تتمتع بأماكن أثرية تساعدها على ذلك . والعمل معها على مساعدة سورية في دخول منتجاتها إلى قارة أمريكا الجنوبية، من خلال العمل على الانتقال إلى الخطوات الفعلية لتحرير التجارة مع دول المكروسور ،وعقد اتفاقية تعاون منفردة مع البرازيل تتضمن المجالات التي تمت الإشارة إليها.

ثالثا :إندونيسيا

لم تكن التجربة الإندونيسية أقل أهمية من سابقتيها خصوصا لضرورة الاستفادة من تجربتها في تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي كانت من أهم عوامل تقدمها ،كما يجب دراسة تجربتها الخاصة في مجال الاقتصاد الإبداعي خصوصا في الموضة ،والحرف اليدوية وفنون الطبخ والتصوير الفوتوغرافي والإذاعة والتلفزيون والرسوم المتحركة بما يساعد على تطوير وتنويع هذه القطاعات لدينا ووصولها إلى العالمية ،خصوصا ان لدى سورية تراثا عريقا في مجال الأعمال اليدوية والطبخ الشرقي .وضرورة الاستفادة من خبرتها في استخدام الجهاز الدبلوماسي والدبلوماسية الاقتصادية في تنمية الصادرات ،من أجل تنمية الصادرات السورية وجذب الاستثمارات الأجنبية والتركيز على الإعلام الدبلوماسي وتطويره . وكل ذلك يتم من خلال تأطير التعاون من خلال عقد اتفاقيات تعاون في التجاري والاقتصادي والتعليمي والثقافي تسمح افتتاح مراكز في سورية لتبادل التراث وتعليم الحرف والطبخ الذي يؤدي لمنتجات حضارية جديدة ،ومراكز للتدريب

في مجال الاقتصاد الابداعي الذي كان سببا هاما في تطور ماليزيا ،وإقامة مشاريع مشتركة للزيوت والشحوم النباتية نتيجة تفوق ماليزيا في هذا المجال.

النتائج

- أظهر معدل الانكشاف التجاري طيلة فترة الدراسة قبل الأزمة وخلالها ضعف أهمية التجارة مع الدول الصاعدة كوجهة لتصريف المنتجات السورية من جهة أو لتأمين احتياجاتها من جهة أخرى. وبالتالي ضعف حساسية العلاقة التجارية مع هذه الدول اتجاه المتغيرات التي تحدث في داخلها .في الوقت الذي كانت فيه الدول المتقدمة الثلاث أكثر حساسية لارتفاع هذا المؤشر مقارنة بالدول الصاعدة قبل الأزمة. النتيجة ذاتها التي تم تأكيدها من خلال حساب مؤشر الميل الحدي للاستيراد من أسواق الدول الصاعدة من جهة ، ومن خلال مؤشر درجة اهمية الصادرات السورية إلى الدول الصاعدة من جهة أخرى مقارنة بأهمية أسواق الدول المتقدة الثلاث قبل الأزمة.
- أظهر مؤشر مساهمة التجارة للدول الصاعدة محل البحث في إجمالي التجارة الدولية لسورية ،تصاعد أهمية الدول الصاعدة قبل الأزمة وخلالها ، وتراجع مساهمة التجارة للدول المتقدمة محل البحث لكنها لم ترق لنسبة مساهمة الأخيرة قبل الأزمة ،وقد أكدت دراسة تطور الصادرات والواردات هذه النتيجة.
- أظهر الميزان التجاري مع الدول الصاعدة طيلة فترة الدراسة انه كان لصالح المستوردات فكانت هذه الدول وجهة للمستوردات ،أكثر منها كوجهة لتصريف الصادرات ،بينما كان الميزان التجاري مع الدول المتقدمة قبل الأزمة موجبا دوما وذلك لكون الدول المتقدمة الثلاث سوقا هامة لتصريف النفط السوري .
- أظهر تحليل هيكل المستوردات حسب التصنيف الدولي أهمية الدول الصاعدة كشريك تجاري بالنسبة للواردات من الأغذية والشحوم والزيوت والشحوم الحيوانية ،وتبين من تحليل المستوردات حسب المواد أهمية الهند كمورد استراتيجي بالنسبة للسكر المكرر والرز والرز المقشور وخيوط البوليسترات .وأهمية البرازيل كمورد هام لسكر القصب والبن ولقطع وأحشاء الدواجن والطيور الصالحة للأكل . وأهمية إندونيسيا كمورد هام محضرات الاكل من زيت النخيل والزيوت النباتية.

- تبين من دراسة تحليل الصادرات حسب المواد أهمية سوق الهند للصادرات السورية من الصوف بدهنه والصوف المنزوع دهنه واللوز المقشر والجلود المدبوغة وبذور الكمون ،وعدم تنوع الصادرات إليها كما أظهر مؤشر تركز الصادرات .ولم تشكل السوق البرازيلية أو الإندونيسية أهمية تذكر لوجهة أي مادة من الصادرات السورية .وبالتالي تفاوت أهمية الدول الصاعدة الثلاث كشركاء تجاريين وكانت الهند الشريك التجاري الأكثر اهمية من جانب المستوردات والصادرات.
- انعدام التعاون المؤطر مع إندونيسيا والبرازيل وضعف مستوى التعاون في الاتفاقيات المعقودة مع الهند رغم قدمه الذي تجاوز عدة عقود ،مما يضيع الكثير من الفرص على سورية للاستفادة من تجارب هذه الدول ومن تفوقها في مجلات معينة ،ومن تموضعها الجديد في ميزان القوى العالمي في العقدين القادمين ومن الفضاءات الجديدة الرحبة ،التي يمكن أن تفتح نتيجة تأطير وتوسيع وتعميق التعاون معها خصوصا لما تتطلبه مرحلة إعادة الإعمار من جذب للاستثمارات وتوطينها لنقل التكنولوجيا والمعرفة .

المقترحات:

- إعادة النظر في الاتفاقية القائمة مع الهند وتطويرها أفقيا من جهة ،من خلال توسيع مجالات التعاون الواردة في الاتفاقية لتتوافق مع الاستفادة من تجربة الهند في تطورها خاصة في مجال التكنولوجيا والادارة والزراعة التكنولوجية والصناعة .وإعادة النظر في القوائم التفضيلية بما يتوافق مع أهمية المواد في التبادل التجاري الحالي بالنسبة للصادرات والمستوردات السورية منها (الصوف بدهنه والصوف المنزوع دهنه والجلود المدبوغة واللوز وبذور الكمون والسكر المكرر والرز والرز المقشور وخيوط البوليسترات) ،وشاقوليا بما يرقى لمنطقة تجارة حرة وتحرير التجارة بين البلدين . وإعادة النظر في اتفاقية الاستثمار القائمة لجذب الاستثمارات في مجال البرمجيات وخدمات الكمبيوتر ،ومشاريع مشتركة في مجال النسيج تعتمد على سلاسل

القيمة خصوصا بالنسبة للمنتجات النسيجية التي تعتمد على المدخلات من الصوف بدهنه والصوف المنزوع دهنه والقطن بعد عودة زراعته ،وبالتالي تأسيس المشاريع على أساس سلاسل القيمة مع الهند يتيح لسورية دخول اسواق دولية جديدة .

- السعي لتطوير الاتفاقية الاطارية مع دول الميركوسور نحو تحرير التجارة إلى واقع فعلي ،وعقد اتفاقية منفردة مع البرازيل تتخطى تحرير التبادل التجاري ،نحو التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعمل على عقد اتفاقيات تشجيع الاستثمار لتأسيس مشاريع مشتركة في مجال السياحة الطبية العلاجية والتجميلية وصناعة الأحذية ومستحضرات التجميل وصناعة اليخوت وصناعة البرامج المصرفية ،وتشجيعها على أن تكون مبنية على سلاسل القيمة بما يحقق تطور للصناعة السورية في هذه المجالات ودخولها الاسواق الدولية ،وبالتالي الاستفادة من تموضع البرازيل المستقبلي في ميزان القوى العالمي.
- تأطير التعاون مع إندونيسيا وعقد اتفاقية تعاون تسمح بالاستفادة من تجربتها في مجال الاقتصاد الابداعي وتشجيع التبادل التجاري من خلال عقد اتفاقية تجارة تفضيلية لقائمة من المواد المتبادلة بين البلدين ،وعقد اتفاقيات في مجال الاستثمار بما يشجع إقامة مشاريع مشتركة في مجال انتاج الزيوت النباتية وصناعة الالبسة معتمدة على سلاسل القيمة بحيث تستفيد سورية من أسواق إندونيسيا وتشجيع إقامة مشاريع مشتركة في مجال الموضة والحرف اليدوية وفنون الطبخ والتصوير الفوتوغرافي والإذاعة والتلفزيون والرسوم المتحركة بما يساعد على تطوير هذه القطاعات لدينا وتنويع الاقتصاد خصوصا ان لسورية تراثا في هذه المجالات.

المراجع العربية:

1- بوالو ،جون جوزيف : الاقتصاد الهندي ، ، دمشق ، وزارة الثقافة ،2011 .

2- مباركية ،منير : صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية ، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند ،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ،الجزائر، جامعة باتنة ،2016 ، ص 47

الدوريات:

1- الهرمزي ، سيف نصرت توفيق : تحليل (هانز مورجانثو) مفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،المجلد 1 السنة 1 العدد 1 ،2013 ، ص 160 ،161 .

2- تشامبان ، بيرت :العقيدة العسكرية ، ترجمة طلعت الشايب ، المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،2015 ،ص 131 .

3- خالى ،آمال : التجربة الإندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل التنويع الاقتصادي ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،جزائر، عدد 17،كانون ثاني، 2017 .

4- عبد الكريم ،الطيف : دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون من أجل نظام عالمي متعدد القطبية ،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، عدد 30 ، 2014 ،ص 13 .

5- كوننى ،برونـاي :البرازيل تعزيز الصمود من خلال استراتيجية مبتكرة يقودها الدخل ،مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ، عدد 253 حزيران ،2014 .

المراجع الاحصائية :

1 - إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء – الجمهورية العربية السورية .

2- خلاصة التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء – الجمهورية العربية السورية .

الوثائق الرسمية :

1- اتفاق تجاري بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية الهندية ،20 نيسان 1978 ،وثائق رسمية ، الجمهورية العربية السورية ،وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،مديرية التعاون الدولي.

References:

1 - LACZI، :R 2018 **Location choice of the emerging market multinationals**،paper presented at the 6th Copenhagen conference: Emerging Multinational ، Copenhagen ،Denmark ،11-12 oct. 2018.

2 -KENNEDY، P1987- **The Rise and Fall of the Great Power "Economic Change and Military Conflict from 1500-to 2000"**، Random House ، New York، pp55 .

3 - FRIDMAN،G2009 -**The Next 100 Years A Forecast For the 21 Century** ، New Yurk، Anchor Books.

Research:

1. DUROTOYE، 2014The Mint Countries as Emerging Economic Power Bloc **Developing Country Studies State**، igeria،vol 4،no15 ،2014.
2. Walter ، N2009 Worldwide recession-How deep ،how long? ، **Deutsche Bank research**،august.
3. MUKHERJI ،R2009 The State Economic Growth and Development in India **India Review** ،vol 8،no 1، p p 81-106.

4. HUSAIN،N2017 Analytical Study of Foreign Trade Performance in India **International Journal of Trade &Commerce** . vol 6، no 2،pp 507-518.
5. SCHIFFER، M2007 The US & Raising Power **National Council Mapping Global Future**، pp .13
6. S.NYE، J 2004 Soft Power " The Means to Success in World" **Public Affairs**.
7. BORG DE ANTONIO.M et al 2012 The BRIC Context in a Globalized World and Foreign in Brazil **Law & Bus. Rev.Am**، vol 18 ،no 3.
8. Goldman Sachs2003 ،global investment research.Dreaming with BRICS:The Path to 2050،Oct
9. TANK، P2012 The Concept of Rising Power، **Norwegian Peacebuilding Resource Centre**

Report

1. State of India Agriculture 2011-12.India Agriculture Report.
2. Annual Report of Ministry of Commerce and Industry 2020 ، Government of India and DGCIS.
3. United Nation Department of Public Information ،World Population Prospects ،The 2015 Revision.
4. MADDISON، A 2007،Data table ،Contours of the World Economy 2030،Oxford.

Statistics:

1. Enesco World Heritage ،deferent year.
2. Highlights of World Trade 2019،chaoter11.
3. International Coffee Organization ،data as at Feb،2020.
4. FAO-Statistics ،deferent year.
5. UNSD statistics ،deferent year.
6. World Trade Statistical Review 2020.
7. Statistical Review of World Energy 2020.

Weep:

1. Ministry of Industrial & commerce
2. European Commission website